

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم"

"دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

إعداد الطالب

خالد عبد الرحمن جمعة يونس

إشراف الدكتور

علي عبد الله شاهين

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة والتمويل

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

آية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سِبْحَانِكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم

سورة البقرة: آية ٣٢



هاتف داخلي: 1150

عمادة الدراسات العليا

ج س غ/35

الرقم: 2011/04/11 Ref

التاريخ: Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ خالد عبد الرحمن جمعة يونس لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم

دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 14 جمادى الأولى 1432 هـ، الموافق 2011/04/18م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

	مشرفاً ورئيساً	د. علي عبد الله شاهين
	مناقشاً داخلياً	أ.د. سالم عبد الله حطس
	مناقشاً داخلياً	د. ماهر موسى درغام

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

الإهداء

إلى: أعلى ما وهبني ربي..... "والداي الغاليان"

إلى: من شاطرني عنائي ومشقتي..... "زوجتي المخلصة"

إلى: من حفزوني لسلوك طريق العلم..... "إخوتي وأخواتي الأحباء"

إلى: قرّة عيني، ومهجة قلبي..... "أبنائي الأحباء"

إلى: من برفقتهم تحلو الحياة..... "أصدقائي الأوفياء"

إلى: من شاركوني خدمة الوطن..... "زملاء العمل الأعزاء"

إليهم جميعا... أقدم هذا الجهد المتواضع

الباحث: خالد يونس

شكر وتقدير

(الحمد لله والشكر له الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

أسجد شكرا لله عزوجل لعظيم فضله وكرم عطاءه لإتمام هذه الدراسة، وبعد حمده وشكره، وانطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي:

الدكتور الفاضل: علي عبد الله شاهين

على قبوله بالإشراف على هذه الدراسة ولما قدمه من علم وافر وعطف مستمر كان له أكبر الأثر في دفعي إلى إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: سالم حلس و الأستاذ المشارك الدكتور: ماهر درغام

على ما عانوه من جهد في إخراج هذه الدراسة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير لكل من ساهم وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر منهم الإخوة (محمود وشاح، عدلي الحلو، صلاح أبو سمعان، أشرف أبو سمرة، عدي حجازي).

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

ولتحقيق هذا الغرض تطبيقياً تم اختبار الفرضية الأولى للدراسة والفرضيات المتفرعة منها من خلال تحليل البيانات المالية لكل من قائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية لعدد (١٣) شركة مدرجة في السوق المالي الفلسطيني للفترة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ من خلال قياس معاملات الارتباط والانحدار لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكذلك القوة التفسيرية لها ومن ثم الوقوف على أثر التغير في بنود تلك القوائم نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وقياس مدى تأثيرها على عائد السهم السوقي لتلك الشركات، أما لأغراض اختبار الفرضية الثانية فقد تم الاعتماد على قائمة الدخل للوصول إلى عائد السهم من صافي الربح المعد وفقاً للقيمة العادلة مقارنة مع عائد السهم من صافي الربح المعد وفقاً للتكلفة التاريخية من خلال إتباع النماذج الرياضية اللازمة.

وقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابياً بكل من متغيرات (صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات (الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه)، كما أظهرت النتائج تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة (مكاسب حيازة)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

وأوصت الدراسة بالمحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إثبات وقياس الأدوات المالية.

Abstract

This study aims to identify the Effect of the Applying Fair Value Accounting for Financial Instruments on each of stock market return and earning per share of net income, through the analysis of the theoretical sides related to the applying and the scientific basis upon which the Accounting treatments related to it.

To achieve these objectives practically, this study has tested the first major hypothesis and branching of it, through the analysis of financial statements of Income Statement, Statement of Changes in Shareholders Equity, and Statement of Cash Flows, for (13) listed companies in the Palestinian Financial Market of the period from 2004-2009, by measuring the correlation and regression coefficients to determine the strength and direction of the relationship between the independent and dependent variables, and as well as its explanatory power, to identify the effect of changing in the elements of those statements which resulted of the Applying of Fair Value Accounting for Financial Instruments, and measuring their effect on stock market return for the companies which are under study, but for testing the second hypothesis has been to rely on the Income Statement to reach the earning per share of net income prepared according Fair value Accounting compared with earning per share of net income prepared according historical cost by using mathematical equations.

The study has shown that the stock market returns is affected with the variables (net income, profits of financial Instruments, proposed dividends to shareholders, the accumulated change of the fair value), were the result noted the positive existence impact of these variables on stock market returns, where as stock market returns is not affected with the variables (profits distributed to shareholders, the balance of cash and cash equivalentents). As the result has shown that the majority of companies achieved (possession gains) which is reflected positively on the financial performance of these companies, Thereby increasing of returns per Share on of net profit.

The study has recommended to be continuity of the applying of fair value accounting , follow-up new adjustments, and work to confirm the concepts of the culture of the applying, through rehabilitation and development accountants performance in the field of financial instruments accounting, as well as issuance a national standard about the recognition and measurement of financial instruments.

فهرس المحتويات

ر.الصفحة	بيان المحتويات
أ	عنوان الدراسة
ب	الآية الكريمة
ت	نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير
ث	الإهداء
ج	شكر وتقدير
ح	ملخص الدراسة باللغة العربية
خ	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية (Abstract)
د	فهرس المحتويات
س	قائمة الجداول
س	قائمة الأشكال
س	قائمة المصطلحات
١	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٢	١-١. مقدمة الدراسة
٣	١-٢. مشكلة الدراسة
٤	١-٣. أهمية الدراسة
٤	١-٤. أهداف الدراسة
٥	١-٥. فرضيات الدراسة
٦	١-٦. متغيرات الدراسة
٨	١-٧. حدود الدراسة
٨	١-٨. الدراسات السابقة
١٦	١-٩. التعليق على الدراسات السابقة
١٧	الفصل الثاني: القيمة العادلة و الأدوات المالية
١٨	مقدمة
١٩	المبحث الأول: القيمة العادلة- (المفهوم والأهداف ومشاكل التطبيق)

١٩	٢-١-١. مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة
٢٢	٢-١-٢. مفهوم القيمة العادلة
٢٤	٢-١-٣. معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية
٢٥	٢-١-٤. دلائل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٧	٢-١-٥. أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة
٢٨	٢-١-٦. مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة
٢٩	المبحث الثاني الأدوات المالية الأساسية (أنواعها وخصائصها)
٢٩	٢-٢-١- ماهية الأدوات المالية
٣٠	٢-٢-٢- أنواع وخصائص الأدوات المالية الأساسية
٣١	الأدوات المالية ذات حق الملكية (الأسهم)
٣١	الأسهم العادية
٣٢	خصائص الأسهم العادية
٣٣	أنواع الأسهم العادية
٣٣	مزايا الاستثمار بالأسهم العادية
٣٤	عيوب الاستثمار في الأسهم العادية
٣٤	الأنواع الحديثة من الأسهم العادية
٣٥	الأسهم الممتازة
٣٥	أنواع الأسهم الممتازة
٣٦	المزايا التي تحققها الأسهم الممتازة
٣٦	عيوب الأسهم الممتازة
٣٧	أدوات الدين (السندات)
٣٧	أنواع السندات
٣٨	مكونات السند الشكلية
٣٩	المزايا التي يمكن أن يحققها السند للمستثمر
٤٠	الفصل الثالث: إثبات وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة
٤١	مقدمة

٤٢	المبحث الأول: الأدوات المالية (العرض والإفصاح والتصنيف)
٤٢	٣-١-١ . مفهوم وأهمية ومتطلبات العرض والإفصاح
٤٣	٣-١-٢ . تصنيف الأدوات المالية
٤٣	الاستثمارات المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق
٤٤	الاستثمارات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة
٤٤	الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع
٤٥	٣-١-٣ . إعادة تصنيف الأدوات المالية
٤٦	إعادة التصنيف من فئة (المحتفظ به حتى الاستحقاق) إلى فئة (عرض المتاجرة)
٤٦	إعادة التصنيف من فئة (المحتفظ به حتى الاستحقاق) إلى فئة (متاحة للبيع)
٤٦	إعادة التصنيف من فئة (متاحة للبيع) إلى فئة (المحتفظ به حتى الاستحقاق)
٤٧	إعادة التصنيف من فئة (المتاحة للبيع) إلى فئة (عرض المتاجرة)
٤٧	إعادة التصنيف من فئة (عرض المتاجرة) إلى فئة (متاحة للبيع)
٤٩	المبحث الثاني: الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)
٥٠	٣-٢-١ . الاعتراف بالأدوات المالية
٥٠	الاعتراف والإقرار المبدئي بالأداة المالية
٥٠	الاعتراف والإقرار عند بيع وشراء الأدوات المالية
٥١	٣-٢-٢ . إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية
٥١	إلغاء الاعتراف بالأصل المالي
٥٢	إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي
٥٢	٣-٢-٣ . قياس الأدوات المالية
٥٢	القياس المبدئي للأدوات المالية
٥٣	القياس اللاحق للأصول المالية
٥٥	الفصل الرابع: المعالجات المحاسبية لأدوات المالية بالقيمة العادلة
٥٦	مقدمة
٥٧	المبحث الأول: المعالجة المحاسبية لأدوات المالية (شراء وبيع وتقييم)
٥٧	٤-١-١ . مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة

٥٧	٤-١-٢. المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بحقوق الملكية
٦١	٤-١-٣. المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بالدين (السندات)
٦٩	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف الاستثمارات وانخفاض قيمتها
٦٩	٤-٢-١. المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية
٧٢	٤-٢-٢. المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأدوات المالية
٧٥	الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية
٧٦	مقدمة
٧٧	المبحث الأول: منهجية الدراسة
٧٧	٥-١-١. مجتمع وعينة الدراسة
٨٠	٥-١-٢. منهجية الدراسة
٨٠	٥-١-٣. مصادر جمع البيانات
٨١	٥-١-٤. معالجة البيانات
٨٢	المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
٨٣	اختبار الفرضية الأولى
٨٣	اختبار الفرضية الفرعية الأولى
٨٥	اختبار الفرضية الفرعية الثانية
٨٧	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة
٨٩	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة
٩١	اختبار الفرضية الفرعية الخامسة
٩١	اختبار الفرضية الفرعية السادسة
٩٢	اختبار الفرضية الثانية
٩٦	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
٩٧	النتائج
٩٩	التوصيات
١٠٠	المراجع
١٠٦	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥٤	أساس القياس اللاحق للأصول المالية حسب فئة تصنيفها	٣-١
٧٤	مدى خضوع فئة الاستثمارات في الأدوات المالية لاختبار انخفاض القيمة	٤-١
٧٨	مجتمع وعينة الدراسة	٥-١
٨٤	نتائج العلاقة بين التغير في صافي الدخل وعائد السهم السوقي	٥-٢
٨٦	نتائج العلاقة بين التغير في أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي	٥-٣
٨٨	نتائج العلاقة بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقي	٥-٤
٩٠	نتائج العلاقة بين التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) وعائد السهم السوقي	٥-٥
٩٣	مدى تأثر عائد السهم نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة	٥-٦

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٧	أنموذج الرسالة	١-١
٤٥	شجرة تصنيف مجموعات الاستثمار في الأدوات المالية	٣-١
٤٨	فئات الاستثمار في الأدوات المالية ومعالجتها محاسبيا بالقيمة العادلة	٣-٢

قائمة الاختصارات

معناه بالعربية	معناه بالانجليزية	الاختصار
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standard Board	FASB
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standard Board	IASB
معايير الإبلاغ المالي الدولية	Internationa Financial reporting Standards	IFRS

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- ١-١ : مقدمة الدراسة
- ٢-١ : مشكلة الدراسة
- ٣-١ : أهمية الدراسة
- ٤-١ : أهداف الدراسة
- ٥-١ : فرضيات الدراسة
- ٦-١ : متغيرات الدراسة
- ٧-١ : حدود الدراسة
- ٨-١ : الدراسات السابقة
- ٩-١ : التعليق على الدراسات السابقة

١-١ : مقدمة

مع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وارتباط اقتصادياتها مع بعضها البعض خاصة في مجالات التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة في اتجاه التحول إلى تطبيق القيمة العادلة (مطارنة وبشايرة، ٢٠٠٦).

ونتيجة لتلك الضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات المالية المنشورة (جمعة وخنفر، ٢٠٠٧).

الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي خاصة فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة، حيث أصدرت الجهات المهنية المتخصصة ومنها، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standard Board، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standard Board التي تتطلب الاعتراف ببعض التغييرات التي تطرأ على الأدوات المالية وتأثر العديد من البنود بتلك التغييرات مثل بنود قائمة الدخل والتغير في حقوق المساهمين والتدفق النقدي (مطارنة وبشايرة، ٢٠٠٦).

وفي هذا السياق فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام ١٩٩٣ المعيار رقم ١١٥ الموسوم: المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية ممثلة في الديون وحقوق الملكية، وفي عام ١٩٩٥ اصدر (IASB) المعيار رقم ٣٢ الموسوم: الأدوات المالية: العرض والإفصاح والذي عدل في الأعوام التالية كان آخره التعديل في عام ٢٠٠٦ ليصبح باسم الأدوات المالية: العرض، وفي عام ١٩٩٩ أصدر (IASB) معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الموسوم: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وهو معيار شامل يتضمن كيفية الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية على أساس القيمة العادلة على أن يبدأ تطبيقه الفعلي اعتباراً من ٢٠٠١/١/١ (جمعة وخنفر، ٢٠٠٧).

وفي ظل استمرار تلك التطورات المحاسبية، ونظراً لكون الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حديثة العهد في السوق مالي والذي يفتقر فيه المستثمر الفلسطيني وبخاصة صغار المستثمرين إلى الوعي الكامل للاستثمار مما يجعله يتخذ قراراته الاستثمارية دون اطلاع وتحليل، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول إبراز أهمية وأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد أسهم تلك الشركات بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية مقارنة بالمعلومات المبنية على أساس التكلفة التاريخية، بالإضافة إلى التوعية حول أثر هذا التطبيق على مؤشر العوائد السوقية للأسهم.

٢-١ : مشكلة الدراسة

تتأثر العديد من بنود القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في السوق المالي نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، ومن ذلك بنود (صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية) التي تدرج ضمن قائمة الدخل، وبنود (الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة) التي تدرج ضمن قائمة التغير في حقوق المساهمين، وكذلك بنود (الأرباح الموزعة للمساهمين، رصيد النقد وما في حكمه) التي تدرج ضمن قائمة التدفقات النقدية، الأمر الذي ينعكس أثره على عائد السهم السوقية، كما يؤثر التغير الحاصل في صافي الدخل على عائد السهم من صافي الربح لتلك الشركات.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

"ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد أسهم الشركات المدرجة في

سوق فلسطين للأوراق المالية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم السوقية للشركات المدرجة

في سوق فلسطين للأوراق المالية.

٢- ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم من صافي ربح الشركات

المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

٣-١ : أهمية الدراسة

يعد موضوع القيمة العادلة موضوعا معاصرا في التطبيق وخاصة لبنود الاستثمارات في الادوات المالية التي تعد من البنود الرئيسية في القوائم المالية. لذا تتبع أهمية هذه الدراسة من حيث إظهار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة تلك الاستثمارات، الأمر الذي يعد مرشدا للمستثمرين والمحللين الماليين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الادوات المالية، وبالتالي الوقوف على كل من:

- ١- **عائد السهم السوقي** : باعتباره أحد اهتمامات المستثمر عند إقباله على الاستثمار في الأسهم، حيث ينظر المستثمر إلى ماهية النفع الذي سيعود عليه نتيجة هذا الاستثمار.
- ٢- **عائد السهم من صافي الربح**: باعتباره مؤشرا يقيس العائد المتوقع للسهم من صافي الربح، حيث يتوقع المساهم من خلاله الحصول على عائد اما على شكل توزيعات نقدية او على شكل زيادة في قيمة السهم.

٤-١ : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على كل من عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح، وذلك للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال ما يلي:

- ١- التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.
- ٢- الوقوف على متطلبات عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها وتصنيفها وكيفية الاعتراف بها وقياسها.
- ٣- الوقوف على المعالجات المحاسبية للأدوات المالية بالقيمة العادلة وأثرها على كل من صافي الدخل وحقوق المساهمين.
- ٤- الوقوف على أثر التغيرات في بنود القوائم المالية على عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح.

١-٥: فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي

للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ويتفرع منها الفرضيات التالية:

(١) "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في صافي الدخل الناتج عن تطبيق محاسبة

القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

(٢) "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في أرباح الأدوات المالية الناتجة عن تطبيق

محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

(٣) "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين

الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

(٤) "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) الناتج

عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة و عائد السهم السوقي".

(٥) "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين الناتج عن

تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

(٦) "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في رصيد النقد وما في حكمه الناتج عن تطبيق

محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

الفرضية الثانية:

"يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية إيجاباً على عائد السهم من صافي الربح

للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

١-٦: متغيرات الدراسة

تم توصيف وتحديد متغيرات الدراسة كالتالي:

المتغيرات التابعة:

-عائد السهم السوقى.

-عائد السهم من صافي الربح.

المتغيرات المستقلة:

- صافي الدخل .

- أرباح الأدوات المالية .

- الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين .

- التغير المتراكم في القيمة العادلة.

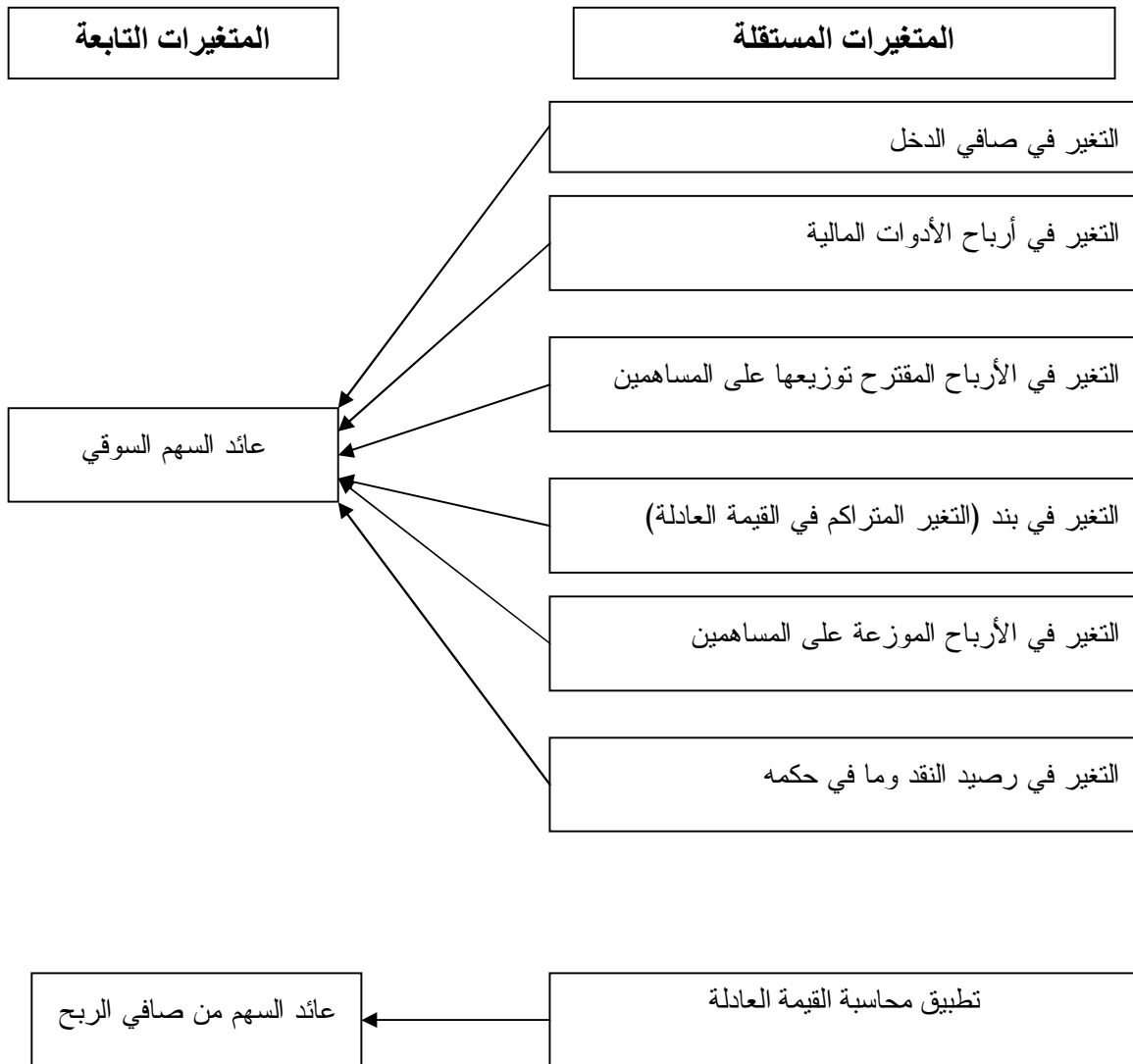
- الأرباح الموزعة على المساهمين .

- رصيد النقد وما في حكمه .

ويوضح الشكل التالي رقم (١-١) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة

شكل رقم (١-١)

أنموذج الدراسة



٧-١: حدود الدراسة

- ١- طبقت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للشركات المالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال سلسلة زمنية اعتباراً من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٩.
- ٢- اقتصرت الدراسة على دراسة الأدوات المالية الأساسية، وهي أدوات حق الملكية (الأسهم)، وأدوات الدين (السندات).
- ٣- تم ترجمة عملة بيانات القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة لتصبح جميعها بعملة الدينار الأردني وذلك لإمكانية القياس وإجراء المقارنة.

٨-١: الدراسات السابقة

نظراً لأن الأدوات المالية حساسة للتغيرات في السوق المالي، وأن موضوع تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعتبر ذات أهمية وحيوية من حيث تأثيره على قرارات المستثمرين فإن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة من جوانب مختلفة، وفيما يلي أهمها:

أولاً: الدراسات العربية:

▪ دراسة (الخلو، ٢٠٠٩) بعنوان: مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) " الاعتراف والقياس " (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) " الاعتراف والقياس"، وقد شملت عينة الدراسة (٣٤)

شركة من أصل (٣٨) شركة مدرجة في السوق المالي الفلسطيني.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم

بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، وذلك من وجهة نظر الإدارات المالية للشركات، كما

أن الشركات تحقق مزايا من تطبيق متطلبات تشمل تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية،

وزيادة كفاءة القوائم المالية، ومساعدة الشركات في تسجيل معاملاتها، وكذلك مساعدة الشركات

على تصنيف الأدوات المالية بطريقة منظمة وسليمة، وذلك على الرغم من وجود معوقات تحد

من تطبيق المعيار والمتمثلة في عدم وجود دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وكذلك عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية للإشراف على تطبيق المعيار.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بتفعيل مهارات وخبرات المحاسبين من خلال تنظيم لقاءات وورش عمل ودورات تدريبية لموظفي الإدارات المالية بالشركات لمساعدتهم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذلك ضرورة تشكيل الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة.

■ دراسة (الطويل، ٢٠٠٨) بعنوان: "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية: (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية)".

هدفت الدراسة إلى قياس القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين المصرية من خلال اقتراح نموذج محاسبي متكامل يستند إلى المفاهيم المحاسبية المحددة بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة للشركات لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، وقد شملت عينة الدراسة ما نسبته (٤٠%) من شركات التأمين المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى مفهوم مقترح للقيمة العادلة للوحدة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، حيث يرى الباحث أن استخدام هذا النموذج المقترح يقدم قياساً مقبولاً وعادلاً لتلك القيمة بالمقارنة بالنماذج المحاسبية التقليدية التي تم اختبارها طبقاً للنموذج المقترح لتلك القيمة العادلة والمستخدم في هذه الدراسة أن النموذج المحاسبي المقترح للدراسة له القدرة على قياس وتحديد القيمة العادلة لشركات التأمين بصورة ملائمة ودقيقة اعتماداً على المعلومات المحاسبية المتوافرة والمنشورة في التقارير المالية لشركات التأمين، كما خلصت الدراسة إلى ما يلي:

١- أن مداخل تحديد القيمة العادلة للأصول المالية تنحصر في خمس مداخل رئيسية وهي: (مدخل القيمة الدفترية التاريخية، ومدخل التكلفة التاريخية المعدلة، ومدخل التكلفة الاستبدالية، ومدخل التكلفة الاستبدالية المعدلة، ومدخل القيمة الحالية لاصافي التدفقات النقدية المستقبلية) وأن أسلوب

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية هو الأسلوب الأمثل عند تقدير القيمة العادلة لشركات التأمين.

٢- أن هناك اتفاقاً بين جميع العاملين في مجال الأوراق المالية على اعتبار أن القيمة السوقية في سوق مالي كفاء يعبر عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة ورفض كون القيمة السوقية في سوق مالي غير كفاء قيمة عادلة.

٣- وجود خلط واضح بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية بين القيمة السوقية والقيمة العادلة، وتوصلت أيضاً إلى أن المعايير المحاسبية لم تحتوي على طرق واضحة وثابتة لتقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفاء.

٤- التوصل إلى القيمة العادلة للأصول المالية لشركات التأمين محل الدراسة اعتماداً على استخدام أساليب التقييم المحاسبية المنصوص عليها في المعايير المحاسبية المصرية.

٥- استخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة دقة الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم والتقارير المالية.

٦- أن استخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى القياس السليم للأصول المالية. وأوصت الدراسة باستخدام النموذج المحاسبي المقترح في تحديد القيمة العادلة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية وضرورة جميع الهيئات العلمية والمهنية في مجال الفكر المحاسبي للتوصل إلى إقرار المفاهيم والأدلة والإرشادات المتعلقة بمشكلة تحديد القيمة العادلة.

■ دراسة (القشي، ٢٠٠٧) بعنوان: "السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) في الشركات المساهمة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على آلية تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية ضمن فئة المعدة للبيع والمعدة للمتاجرة وفقاً للمعيار (٣٩) وذلك في الشركات المساهمة الأردنية، حيث تم توزيع عدد (٣٥) استبانة متخصصة على المؤسسات المالية استرد منها (٣٠) استبانة لمعرفة ما إذا كانت تلك المؤسسات تتبع سياسة محددة في تصنيف الاستثمارات، ومعرفة ماهية الجهات التي تضع سياسات التصنيف في المؤسسات عينة الدراسة، وقد شملت عينة الدراسة المؤسسات المالية في الشركات الأردنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك تملك سياسة واضحة نوعاً ما أكثر من شركات التأمين وأن تلك السياسة مناط بالإدارة العليا، وأن بعض الشركات لديها لجان متخصصة لوضع سياسات التصنيف، بينما فقدت هذه اللجان في بعض الشركات الكبيرة. وأن لدى البنوك لجان متخصصة لإدارة المخاطر بينما كان ذلك مفقود في أغلب شركات التأمين.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تشكل الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة. وعقد دورات متخصصة للإدارة العليا بخصوص تصنيف الاستثمارات وإدارة المخاطر واختيار أدوات التحوط الملائمة. وضرورة أن تقوم الشركات بإنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر وإدارة الاستثمارات. وحث الجامعات على إدخال هذا الموضوع في مساقات مدروسة ضمن برامج المحاسبة والإدارة والعلوم المالية والمصرفية. وحث الحكومة على إنشاء مكتب استشاري متخصص بموضوع إستراتيجية إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية. وكذلك حث الشركات على إيجاد آلية معينة لتبادل الخبرات والآليات والسياسات المتبعة في مثل هذا الموضوع.

■ دراسة (المطارنة والبشائرة، ٢٠٠٦) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) "دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وبيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات ثم أثر ذلك على العوامل المتعلقة بالشركة مثل طبيعة عملها وحجم استثماراتها .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، وتلتزم بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل الشركة وحجم

استثماراتها وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

وأوصت الدراسة الشركات الخاصة بتطبيق تام لمعايير المحاسبة الدولية من أجل التوصل الى عملية التوحيد في السياسات المحاسبية على المستوى الدولي. والعمل على إقامة وإعداد نشرات توضيحية دورية تشرح وتوضح المعايير المحاسبية الدولية وتساعد على المستجدات التي تطرأ على هذه المعايير وخاصة ما يتم تعديله منها.

■ دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) بعنوان: "أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) على عوائد الأسهم (دراسة تحليلية على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية)

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان تطبيق المعيار (٣٩) يؤدي إلى تغييرات ايجابية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، ومعرفة مدى تأثير التغييرات التي صاحبت تطبيق المعيار على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة عدد (٩) من البنوك التجارية الأردنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق المعيار ٣٩ يؤثر ايجابياً على جميع القوائم المالية ما عدا بند التغيير المتراكم في القيمة العادلة في قائمة التغيير في حقوق المساهمين، وأن التغييرات التي صاحبت تطبيق المعيار على بنود القوائم المالية قد أظهرت وجود علاقة ايجابية على عوائد أسهم البنوك ما عدا بند التغيير المتراكم في القيمة العادلة في قائمة التغيير في حقوق المساهمين.

وأوصت الدراسة بضرورة عدم اكتفاء المستثمرين بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية فقط وذلك بالاستناد إلى التحليل المالي لترشيد قراراتهم. ومتابعة المستجدات الخاصة بمعيار ٣٩ من قبل المؤسسات المالية والجهات ذات الصلة بالأدوات المالية لتجنب الصعوبات التي تواجه تطبيقها بفاعلية، ومحاولة إيجاد آلية للوصول للقيمة العادلة للأدوات المالية تتمثل بالمشورات الخاصة بالأسعار والتي يمكن إصدارها من جهة رسمية محايدة ومعتمدة تلزم جميع الجهات ذات الصلة بالأدوات المالية إلى اعتبار مؤشراتها معبرة عن قيم حقيقية وعادلة لهذه الأدوات.

■ دراسة (الزعيبي، ٢٠٠٥) بعنوان: القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على أساس التكلفة التاريخية وما يترتب عليه من عدم موثوقية القياس المحاسبي والاتجاه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل عنها وفيما إذا كان هناك مشكلات تطبيقية تحول دون ذلك، كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية وهي الموضوعية والجمع والمقارنة والاستمرارية والملاءمة، وقد شملت عينة الدراسة المدراء الماليون والمحاسبون ومدققوا الحسابات ومدراء الاستثمار العاملين في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انه يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من التأكيد على أنها تعاني من مشاكل كبيرة في منهجيتها، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك غموضاً في البيئة التي تعمل بها تلك الشركات حول مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، على الرغم من وجود قناعة بأن القيمة العادلة تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة الأردنية لا تتوفر فيها مقومات استخدام القيمة العادلة بسبب عدم مساعدة الظروف الثقافية والتشريعات المحلية في تطبيقها، كما خلصت النتائج إلى أن القيمة العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئة المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام مدققي الحسابات بتشجيع المدراء الماليين في الشركات الصناعية على تطبيق معايير القيمة العادلة لما لهم من دور مهم في فرض السياسة المحاسبية، وكذلك تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة.

دراسة (دوجان والسويس، ٢٠٠٤): بعنوان "مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) ومقارنة المعالجات المحاسبية قبل تطبيق المعيار وبعده وأثر ذلك على القوائم المالية للبنوك، وقد شملت عينة الدراسة العاملين في البنوك الأردنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعيار يطبق بصورة جيدة في البنوك التجارية الأردنية، ولكنه يختلف باختلاف البنك، وأشارت الدراسة إلى التزام غالبية البنوك التجارية الأردنية بتطبيق المعيار مع وجود بعض مشاكل في التطبيق، وأن تطبيق المعيار أدى إلى الخروج عن المبادئ المحاسبية خصوصاً مبدأ التكلفة التاريخية، مع ظهور صعوبة في فهم القيمة العادلة وتحديدها وكيفية حسابها.

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق البنوك الأردنية للمعيار ٣٩، والتعرف على المشاكل التي تواجهها هذه البنوك في التطبيق والعمل على حلها، وأن يراقب البنك المركزي عملية التطبيق، واختيار ذوو الكفاءة والخبرة لعملية التطبيق، وكذلك إجراء تدريب للعاملين في مجال التطبيق لضمان الكفاءة والدقة.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

▪ دراسة (Al-Khadash and Abdullatif, 2009) بعنوان:

"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

▪ دراسة (carroll,jinsmeir and petroni,2005) بعنوان:

The Reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual Funds).

هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار لعدد محدود من المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين.

▪ دراسة (Gray, 2003) بعنوان:

(Research Note: Revisiting Fair Value Accounting-Measuring Commercial Banks Liabilities).

هدفت الدراسة إلى فحص متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في البنوك التجارية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود ثغرات في متطلبات الإفصاح وخصوصا الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وليست العادلة عدا الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة كأدوات مشتقة، كما أظهرت النتائج حساسية عالية لدى البنوك التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي IAS39 نتيجة أي تغيير بسيط قد يطرأ على معدل الفائدة الثابتة.

دراسة (Eckes and Hitchins, 2002) بعنوان:

The Implementation of IAS 39 in The Banking Industry experience in Germany.

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرة الألمانية في التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية والتي ذكر ستطبق إجباريا في دول الاتحاد الأوروبي بداية عام ٢٠٠٥.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية وجود مرحلة انتقالية لاتقل عن سنتين من اجل التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة لسنتين إضافيتين لبرامج تغطي متطلبات النظام التكنولوجي والتوثيقي المطلوبة، والتي يجب أن تعمل بشكل متوازن حتى تصل إلى التحول التام من النظام القديم إلى الجديد، كما قامت الدراسة بتقديم إيضاحات حول متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، ومحاسبة المشتقات المدمجة ومحاسبة التحوط، وخلصت إلى عدم الاستهانة بحجم العمل، والوقت، والجهد، والتكلفة المطلوبة لعملية التحول نحو معايير المحاسبة الدولية، وأوصت بالتطبيق المبكر لها.

١-٩: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن غالبيتها تطرقت إلى دراسة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من جوانب مختلفة، حيث تعرض بعضها إلى قياس وتحليل مدى التزام الشركات بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، كما تعرض بعضها إلى آلية تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية، كما تعرض بعضها إلى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، وتناول بعضها اقتراح نموذج محاسبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة لغرض تعظيم منفعة المعلومات، كما تناول بعضها دراسة أثر التطبيق على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من صافي الربح، وقد أجريت تلك الدراسات في بيئات مختلفة غالبيتها في الأردن.

هذا وبالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيمة العادلة من زوايا مختلفة فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة جادة للوقوف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بحيث تأخذ في الاعتبار العديد من المتغيرات الواردة في تلك الدراسات بشكل متكامل من حيث أثرها على كل من عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح معاً، بالإضافة إلى تحليل تطبيقات المعالجة المحاسبية المختلفة للأدوات المالية، فضلا عن أنها أجريت في بيئة اقتصادية وسوق مالي ناشئ وعبر سلسلة زمنية طويلة وحديثة.

الفصل الثاني

القيمة العادلة والأدوات المالية

المبحث الأول: القيمة العادلة- (المفهوم والأهداف ومشاكل التطبيق)

١-١-٢: مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة

٢-١-٢: مفهوم القيمة العادلة

٣-١-٢: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية

٤-١-٢: دلائل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية

٥-١-٢: أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

٦-١-٢: مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة

المبحث الثاني: الأدوات المالية الأساسية (أنواعها وخصائصها)

١-٢-٢: ماهية الأدوات المالية

٢-٢-٢: أنواع وخصائص الأدوات المالية الأساسية

مقدمة

شهد العالم أحداث مهمة و مترابطة تمثلت في نظام العولمة وما ترتب عليه من سيطرة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز التي كانت قائمة بين أقطار العالم لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات المالية بحرية. وما يتطلبه ذلك من ضرورة قيام المنظمات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة من مواكبة هذا التطور خاصة في ظل الانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، الأمر الذي عزز الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس القيمة العادلة (دليل المحاسبين، صفحة الكترونية، ٢٠٠٧).

ولما كانت الأدوات المالية قد ظهرت لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عمليات تبادلها من قبل الأفراد والمؤسسات، لذلك يمكن اعتبارها سلعا شأنها شأن أي سلعة أخرى، إلا أن لها خصوصية باعتبارها أداة استثمارية. ويرجع التوسع في التعامل بهذه الأدوات إلى ظهور الثورة الصناعية واختلاف الوجه الاقتصادي للعالم، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة التي أصبحت تفوق الاستثمارات الفردية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الشركات المساهمة والتي تقوم على أساس مشاركة المساهمين في ملكية المشاريع، وقد خلق هذا الوضع فرصا مناسبة لتوظيف هذه الأموال وزيادة التمويلات من خلال طرح الأسهم والسندات (كريم، 2008).

ونتيجة لذلك ازداد التعامل بهذه الأدوات على نطاق واسع، وأصبحت من الأدوات المناسبة لتجميع مدخرات الأفراد والمشروعات واستثمارها في مشاريع اقتصادية مفيدة وتوفير السيولة لحاملها، الأمر الذي أدى إلى ظهور أسواق الأدوات المالية لتلبي احتياجاتها (الجمال، ٢٠٠٢).

ونتيجة للتطورات الاقتصادية المستمرة، والطبيعة الديناميكية للأسواق المالية فلقد كان لذلك الأثر البالغ في استعمال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية على نطاق واسع سواء فيما يتعلق بالأدوات التقليدية مثل السندات والأسهم أو مختلف أشكال الأدوات المشتقة الأخرى.

لذلك يتناول هذا الفصل في بحثين خصص أولهما للتعرض لمفهوم القيمة العادلة ومبررات التحول من مبدأ التكلفة التاريخية والهدف من القيمة العادلة ومشاكل تطبيقها، وخصص الآخر للتعرف على ماهية الأدوات المالية والتعرف على أنواعها وخصائصها.

المبحث الأول

القيمة العادلة (المفهوم والأهداف ومشاكل التطبيق)

تمهيد:

يتعرض هذا المبحث بالتحليل والمناقشة لمفهوم القيمة العادلة ومبررات التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة والهدف من استخدام القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها.

٢-١-١: مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية. وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها(حماد،٢٠٠٦)، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة (جمعة وخنفر،٢٠٠٧).

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (حنان،٢٠٠٣)، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشآت الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير

الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد (دهمش، ٢٠٠٤).

هذا وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسألة مهمة (Barely and Haddad, 2003). وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملاءمة والحيطة والحذر (حماد، ٢٠٠٦).

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة ١١٠ من إطار معايير المحاسبة الدولية إلى " أن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد البيانات المالية، وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية". لذلك فإن المقاييس والافصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود حسابات القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب الميزانية أو ضمن السياسات المحاسبية (IFRS، صفحة الكترونية، ١١/١٠/٢٠١٠).

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل وهو

تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات ما يلي:

١- إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها (Chambers, 1965)، من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي.

٢- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدنى قيمتها وقوتها

الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها(حنان،2003).

٣- إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.

٤- أن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التاريخية يكون صالحا وقت الحدث (Sterling,1981)، حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح و أن الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات المستقبلية(Mey,1966).

٤- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها: (شاهين،٢٠٠٨)

أ- اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج.

ب- دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة.

ج- توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا.

د- عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

٢-١-٢: مفهوم القيمة العادلة

جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (Kam,1990).

هذا ولا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية (جمعة وخنفر، ٢٠٠٧).

وفي هذا المجال فقد عرفت القيمة العادلة منذ نشأتها لمدخل للقياس المحاسبي بأنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية (Chambers,1966)، كما عرفت القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق"، وتعرف أيضا بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية، أو هي السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع إلى مشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال (حماد، ٢٠٠٦)، كما يعرفها (دهمش، ٢٠٠٤) بأنها المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على أن لا تكون حالة تصفية، ويعرفها (السعافين، ٢٠٠٥) بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لمبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح.

أما الجهات المهنية المهمة بإصدار المعايير المحاسبية مثل (FACB،IASB) فقد قدمت تعريفا خرجت به عن المفهوم الذي قام بتقديمه مؤسسو القيمة العادلة في التعريفات السابقة، فقد عرف (FASB)القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذو معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات علاقة مع بعضها(FASB ,2004)، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) فقد قدم تعريفا مشابها حيث عرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبني التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية.

من خلال تحليل التعريفات السابقة للقيمة العادلة يتضح أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين رئيسيين:الأول يتعلق بالأطراف الداخلة في الصفقة، حيث يجب أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة، أي مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها كما أن الصفقة تتم بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات مهمة لدى طرف دون الآخر، وهو ما يطلق عليه تماثل المعلومات، أما الثاني فهو متعلق بالظروف التي تتم فيها الصفقة حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية(عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لاتعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع في هذه الحالة يكون مجبرا على البيع، وكلما زاد الوقت للعثور على مشتري كلما زاد ابتعاد التقدير عن القيمة العادلة.

٢-١-٣ : معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية

في عام ١٩٨٨ اشترك مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مع المجمع الكندي للمحاسبين في مشروع لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها، وذلك كنتيجة طبيعية لديناميكية الأسواق المالية العالمية. (IFRS، صفحة الكترونية، ١٠/١٢/٢٠١٠)، ومنذ ذلك التاريخ أخذت معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية تأخذ طريقها نحو التطور المستمر لمواكبة التطورات في المعاملات الدولية كان أهمها: (IASPLUS، صفحة الكترونية، ١٢/١٢/٢٠١٠)

- صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ والمعدل عام ١٩٩٨ الموسوم: الأدوات المالية: العرض والإفصاح في عام ١٩٩٥.
- إقرار مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الموسوم: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس في ديسمبر ١٩٩٨، والذي أصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تبدأ في ١/١/٢٠٠١.
- إصدار المجلس نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، ولمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) لتحل محل النسخة المنقحة عام ٢٠٠٠.
- إصدار المجلس نسخة جديدة ومعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، (٣٢)، وفقاً لما ورد في معيار الإبلاغ المالي رقم ٧: الموسوم الأدوات المالية: (الإفصاح) والذي يبدأ تطبيقه بعد ١/١/٢٠٠٧، وذلك بعد سحب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ الموسوم: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.
- تم إدخال بعض التعديلات الخاصة على المعيار (٣٩) فيما يخص إعادة تصنيف الموجودات وتقييم الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٨، بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث تقرر معالجة الخسائر غير المتحققة في بند احتياطات في حقوق المساهمين وليس قائمة الدخل، وذلك للتخفيف قدر الإمكان من الآثار السلبية الناجمة عن تراجع قيم الأصول.

٢-١-٤: دلائل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية

تعتبر القيمة العادلة وسيلة قياس للأدوات المالية، ويعتمد تقديرها على معلومات مهمة تتعلق بهذه الأدوات، حيث يتم تحديد القيمة العادلة للأداة المالية وفق الحالات التالية:

١- وجود سوق نشط للأداة المالية:

تعتبر أسعار الأدوات المالية المتاحة والمتداولة في أسواق نشطة هي أفضل دليل لتحديد القيمة العادلة للأصول المراد قياسها. ويعتبر السوق نشطاً عندما تتوفر فيها جميع الشروط التالية: (السعافين، ٢٠٠٥)

أ- تكون الأسعار فيه متاحة للجميع بسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار والسامسة، و ناتجة عن صفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة واطلاع.

ب- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعاطي عادة في أي وقت.

ج- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.

٢- عدم وجود سوق نشط لأداة المالية :

في حال عدم توفر أسعار نشطة لسوق أداة مالية معينة فإن على الوحدة الاقتصادية أن تقوم بتقدير القيمة العادلة لهذه الأداة من خلال استخدام أساليب فنية في التقدير والتي تهدف إلى تحديد ما يمكن أن تكون عليه صفقة التبادل الخاصة بالأداة المالية في تاريخ القياس بين أطراف ذات رغبة واطلاع وتراض، وفي ظروف عمل طبيعية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣)

هذا ويتوقف استخدام الأسلوب الفني في التقدير على أساس السوق لأداة مالية مماثلة، بحيث يدخل في الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة ونتائج الأساليب الفنية في تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة باستخدام أسعار خصم مساوية لمعدل العائد السائد للأدوات التي لها نفس الشروط والخصائص، وباستخدام نماذج تسعير الخيارات (IFRS)، صفحة الكترونية، ١٥/١٢/٢٠١٠).

هذا ويؤثر في اختيار الأسلوب الفني الملائم للتقييم عدة عوامل عند تحديد سعر الأداة المالية والتي تمثل بيانات ومدخلات تتعلق بأحوال السوق وهي :

- القيمة الزمنية للنقود: وهي مقدار التغير في قيمة النقود عبر الزمن ويدخل في حسابها عاملين رئيسيين هما الزمن وسعر الفائدة (wikipedia، صفحة الكترونية، ١٥/١٢/٢٠١٠).

• مخاطر الائتمان :وهي مخاطر احتمال حدوث خسارة نتيجة لعجز أو فشل مقترض معين عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه في شكل قروض (investopedia ،صفحة الكترونية، ٢٠/١١/٢٠١٠).

• أسعار صرف العملة الأجنبية:وهي النسب التي يتم على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، وتعد وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، كما أنها أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالم(wikipedia،صفحة الكترونية، ١٧/١٢/٢٠١٠).

• أسعار السلع المرتبطة:حيث تتأثر أسعار الأدوات المالية بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها وخاصة في حالات شراء وبيع الأدوات المالية بالعقود الآجلة، حيث يتم تداولها في الأسواق المالية بعد أن أصبح لهذه العقود أسعاراً تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها.

• التقلبات والتذبذبات في الأسعار:أي مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية، ويمكن تقديرها من خلال بيانات السوق التاريخية أو السوق الحالية.

• مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل، وذلك من خلال مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه اقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه (IFRS،صفحة الكترونية، ٢٠/١٢/٢٠١٠).

ويراعى عند استخدام أي من أساليب التقييم استخدام أقصى ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من السوق، و اقل ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من الوحدة الاقتصادية داخلياً، إضافة إلى فحص أسلوب التقييم بشكل دوري واختبار صلاحيته في تسعير الأداة المالية من خلال أسعار الصفقات التي يتم إبرامها على نفس الأداة، أو من خلال المعلومات السوقية المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣).

٢-١-٥: أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع (السعافين، ٢٠٠٥)، وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها: (الزعيبي، ٢٠٠٥)

- لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
 - التخطيط لأعمال المنشأة.
 - إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.
 - إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغييرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.
 - تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة (دهمش، ٢٠٠٤).
- وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكّل تغييراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.

٢-١-٦: مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله يتبين أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية أصبح ضرورة تقتضيها الظروف والأوضاع الاقتصادية وبالتالي فقد أصبحت تلقى قبولا واعترافا عاما بها إلا أن عملية التطبيق تواجه بعض القيود والمشاكل التي كانت مبررا للتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، من هذه المشاكل: (دليل المحاسبين، صفحة الكترونية، ٢٠٠٧)

- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط .
- أن القيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية.
- أن الإيرادات تتحقق من استمرارية الوحدة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.
- أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.
- ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا يوجد لها أسعارا سوقية بكلفتها التاريخية.

المبحث الثاني

الأدوات المالية الأساسية (أنواعها وخصائصها)

تمهيد:

يتعرض هذا المبحث لماهية الأدوات المالية والتعرف على أنواعها وخصائصها.

٢-١-٢: ماهية الأدوات المالية

تعد الأدوات المالية التقليدية المتمثلة في الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال، وتمثل الورقة المالية صكا يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من العائد أو جزء من الأصول أو الحقين معا (صيام، ١٩٩٧). فحملة الأسهم العادية والممتازة مثلا لهم الحق في جزء من العائد الذي يتولد من عمليات الوحدة الاقتصادية، كما أن لهم نصيب في أصولها وان كان ليس لهم حق المطالبة به طالما أن الوحدة الاقتصادية ما تزال مستمرة، كذلك فإن لحملة السندات نصيب في الأرباح يتمثل في الفوائد المستحقة ونصيب في الأصول، يتمثل في الأصول المرهونة مقابل السندات المصدرة، أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حال الإفلاس أو التصفية (الزرري وغازي، ٢٠٠١).

وتتمثل الأداة المالية في عقد ينشأ عن موجودات مالية أو مطلوبات مالية على الوحدة الاقتصادية أو حقوق المساهمين لمنشأة أخرى (علي، وسالم، ٢٠٠٥). أو هي عقد ينشأ عنه كلا من أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأخرى (جريونينج، ٢٠٠٦)، والأصل المالي قد يظهر في احد الصور التالية: (حماد، ٢٠٠٢)

- نقدية (مثلا نقدية مودعة في البنك).
- حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من وحدة اقتصادية أخرى (مثلا حق لدى مدين أو أداة مشتقة).
- حق تعاقدى لتبادل أصل مالي أو التزام مالي مع وحدة ما تحت شروط يحتمل أن تكون ايجابية (مواتية) بالنسبة للوحدة الاقتصادية.

- أداة حقوق ملكية في وحدة اقتصادية أخرى (مثلا استثمارات الوحدة الاقتصادية في الأسهم العادية لوحدات اقتصادية أخرى).
- أما الأصول المادية (مثل المخزون والعقارات...) فإنها تعتبر أصولا غير مالية لأنه يترتب عليها حقوق تعاقدية حالية لتلقى نقدية أو أصول مالية أخرى.
- أما الالتزام المالي فهو التزام تعاقدي وقد يظهر أيضا في إحدى الصورتين التاليتين:
- (جريونينج، ٢٠٠٦)
- أ- تسلم نقد أو أي أصل مالي لوحد اقتصادي أخرى.
- ب- تبديل أدوات مالية (أصول مالية أو التزامات مالية) مع وحدة اقتصادية أخرى بشروط غير موثقة للوحدة (غير ايجابية).
- أما أداة حقوق الملكية فهي أي عقد يدل على حصة في صافي الأصول، ويقصد بصافي الأصول الحصة المتبقية في أصول الوحدة الاقتصادية بعد خصم كل التزاماتها، ويلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق الملكية ليس التزاما ماليا لأنه ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية ولا يمكن أن يترتب عليه خسارة للوحدة الاقتصادية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣).
- وهنا يظهر الفرق بين أداة حقوق الملكية والالتزام المالي رغم أنهما ضمن الأدوات المالية، وهو أن أداة الالتزام المالي ينتج عنها اتفاق تعاقدي بين طرفين لاستلام أو تسلم نقدية من أحد الأطراف، أما أداة حقوق الملكية فيكون للوحدة الاقتصادية حق اختيار في تسليم نقدية لحملة الأسهم لذا لا تعتبر التزاما ماليا (أبو شمالة، ٢٠١٠).

٢-٢-٢: أنواع وخصائص الأدوات المالية الأساسية

يمكن تصنيف الأدوات المالية الأساسية التقليدية بعدة طرق، فمن حيث ماهيتها تصنف إلى أدوات مالية تمثل ملكية، وهي الأسهم العادية، وأدوات مالية تمثل مديونية وهي السندات، أما الأسهم الممتازة فيمكن اعتبارها هجين من الأسهم العادية والسندات، وان كانت تصنف ضمن الأدوات المالية التي تمثل ملكية (كريم، ٢٠٠٨)، كما يمكن تصنيف الأدوات المالية التقليدية من حيث تاريخ الاستحقاق إلى أدوات مالية قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل (هندي، ١٩٩٩). وفيما يلي تحليلا لأنواع تلك الأدوات:

أولاً: الأدوات المالية ذات حق الملكية (الأسهم)

تعتبر الأسهم عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية (صيام، ١٩٩٧)، ويمثل مجموع الأسهم نصيب مالكيها في رأس مال الوحدة الاقتصادية بناءً على قيمة السهم الاسمية عند التأسيس، وتمثل وسيلة من وسائل تمويل الوحدة الاقتصادية وتكوين رأس المال، وتخول مالكيها ببعض الحقوق والامتيازات (الزرري، وغازي، ٢٠٠١).

وتتمثل هذه الأسهم بنوعيتها العادية والممتازة بالخصائص الفنية التالية:

أ- الأسهم العادية

تعتبر الأسهم العادية هي النوع الأكثر والأوسع استخداماً من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية، وخاصة لتكوين رأس المال عند تأسيس الشركات (خلف، ٢٠٠٦). ويمثل السهم العادي مستند ملكية له عدة قيم لكل منها مدلولها الخاص منها القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة السوقية والقيمة التصفوية، فالقيمة السوقية تتمثل في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وهذه القيمة قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، فإذا كان أداء الوحدة الاقتصادية جيداً وتحقق أرباح فمن المتوقع أن السعر السوقي للسهم سيكون أعلى من القيمة الدفترية أو الاسمية، أما إذا كان أداء الوحدة الاقتصادية ضعيفاً فمن المتوقع أن ينخفض سعر سهمها في السوق وربما يصل إلى أقل من القيمة الدفترية أو الاسمية (الخلو، ٢٠٠٩).

أما القيمة الاسمية فتتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السهم وهي سعر اعتباري تضعه الشركة للسهم عند إصداره أول مرة ولا ترتبط بسعر السهم في السوق، وهي قيمة نظرية لتغطية رأس المال المدفوع و منصوص عليها في عقد التأسيس لكل وحدة اقتصادية. (يلول، ١٩٨٨)

أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية (القيمة التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، ولكن تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة) مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، أي هي عبارة عن حصة السهم الواحد من صافي موجودات الوحدة الاقتصادية وليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم في السوق (معروف، ٢٠٠٣).

وخلافا لذلك هنالك ما يعرف باسم القيمة الحقيقية وهي القيمة التي تتوقف على العائد الذي يتوقع تحقيقه من السهم ويتمثل العائد بالتوزيعات النقدية والأرباح الرأسمالية التي يحققها المستثمر. قد تقوم الشركات بتوزيع أرباح على مساهميها بشكل أسهم بدلا من التوزيعات النقدية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة مما يترتب على ذلك انخفاض القيمة السوقية للسهم الواحد، وتستخدم سياسة توزيع الأرباح على شكل أسهم بهدف الحد من الارتفاع الكبير في سعر السهم في السوق الذي يؤثر بدوره على حجم التداول به.

أما القيمة التصفوية فهي قيمة السهم الخاص بالوحدة الاقتصادية عند الشروع في تصفيتها وتساوي القيمة السوقية لموجوداتها مطروحا منها ديونها وقسمة النتيجة على عدد الأسهم (رمضان، ٢٠٠٧).

خصائص الأسهم العادية :

تتميز الأسهم العادية بالخصائص التالية: (التميمي، وسلام، ٢٠٠٤)

١- السهم أداة حق ملكية: وهو حصة من رأس مال شركة مساهمة ولا يمكن أن يكون حق مديونية.

٢- ليس له تاريخ استحقاق: كونه يمثل حق ملكية حقيقية لمنشآت قائمة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٣- عدم ثبات العائد وتذبذبه ما بين ربح أو خسارة وذلك تبعا للظروف الاقتصادية المحيطة بوحدة الاقتصادية.

٤- ارتباط العائد بالحالة الاقتصادية ارتباطا ايجابيا، فهو يحمي الأموال في حالات التضخم، وحالات الرواج، أي أنه استثمار جيد في جميع الحالات.

٥- يعطي نوعين من العائد هما:

• عائد رأس مالي عند بيع السهم.

• عائد جاري: نصيب السهم من الأرباح الموزعة

٦- له حق الإدارة: التصويت في الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

أنواع الأسهم العادية:

تنقسم الأسهم العادية إلى الأنواع التالية: (كريم، ٢٠٠٨)

١- أسهم اسمية: وهي أسهم يثبت عليها اسم مالك السهم وتسجل الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية باسم صاحب الشأن.

٢- أسهم اذنية أو لأمر: ويذكر اسم صاحب السهم في الشهادة مع إظهار الإذن أو الأمر.

٣- أسهم لحاملها: لاتحمل شهادة الاسم اسم صاحب الأسهم وإنما يصبح مالكا للأسهم حامل الشهادة.

مزايا الاستثمار بالأسهم العادية:

يحقق الاستثمار بالأسهم العادية مزايا عديدة للمستثمر، تتمثل فيما يلي: (خلف، ٢٠٠٦)

١- توفر للمستثمر الحق في الاشتراك في إدارة الوحدة الاقتصادية، حيث تمنح لحامل السهم حق حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة المساهمة العادية وغير العادية، وكذلك له الحق بموجبها للتصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

٢- الحق لمالك السهم العادي في الشركات المساهمة في الحصول على حصة من الأرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية، وتقرر توزيعها، ويقدر يتناسب مع حصته في أسهم هذه الشركات.

٣- يتمتع أصحاب الأسهم العادية بحق الأولوية على غيرهم في شراء الأسهم الجديدة التي تقرر الوحدة الاقتصادية إصدارها في الغالب.

٤- الحق في الحصول على حصة من موجودات الوحدة الاقتصادية، وعلى قدر المساواة مع المساهمين الآخرين.

٥- الحق في مراقبة عمل الوحدة الاقتصادية ومتابعة هذا العمل وفق آليات وصيغ تنظم هذا الحق كما ينص عليه النظام الداخلي للشركة، واللوائح والتشريعات والنظم ذات العلاقة بعمل الشركات المساهمة، وحق العضو في التعرف على نشاطات الوحدة الاقتصادية والنتائج التي تحققها والأوضاع والظروف التي ترافق عملها.

عيوب الاستثمار في الأسهم العادية:

للأسهم العادية عيوباً من أهمها أنه في حال إفلاس الوحدة الاقتصادية أو تصفيتها، فليس هناك ما يضمن أن يسترد حامل السهم القيمة التي سبق أن دفعها عند شراء السهم، وربما لا يسترد شيئاً منها على الإطلاق. وكذلك ليس لحامل السهم المطالبة بنصيبه من الأرباح طالما لم تقرر الإدارة توزيعها (هاني، ٢٠٠٢).

الأنواع الحديثة من الأسهم العادية :

ظهرت أنواع جديدة من الأسهم إلى جانب الأسهم العادية التقليدية منها: (التميمي وسلام، ٢٠٠٤)

١- الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية: يخول لحاملة امتلاك قسم معين من أقسام الوحدة الاقتصادية ولحامل هذا السهم المشاركة في أرباح القسم وتحمل خسائره، دون النظر للمركز المالي لبقية الأقسام في الوحدة الاقتصادية ونجاح القسم يؤدي إلى ارتفاع قيمة السهم ونصيبه من الأرباح الموزعة.

٢- الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة من الربح الخاضع للضريبة: وتخصص للعاملين في الوحدة الاقتصادية مما يجعلها تشبه الرواتب التي يتقاضها العاملون لأنها تختص بعنصر العمل، وتستقطع هذه التوزيعات من الربح قبل الضريبة، أي أنها تمثل عبئاً على إيرادات الوحدة الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض وعاء الضريبة مما يخفف مخصص الضريبة.

٣- الأسهم العادية المضمونة: تعطي لحاملها الحق في مطالبة الوحدة الاقتصادية بالتعويض إذا انخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين خلال فترة محددة وفي هذه الحالة فإنه: - يمكن للمستثمر تحقيق أرباح رأسمالية مع كل ارتفاع في القيمة الاسمية للسهم. - مخاطر التعرض للخسائر تحدث فقط إذا انخفضت القيمة الاسمية للسهم أقل من المستوى المحدد للتعويض. ويكون التعويض إما عن طريق إصدار أسهم عادية أو دفع التعويض في صورة نقدية أو إصدار أسهم ممتازة.

ب- الأسهم الممتازة

هي أسهم تعرف بمستند له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، تماماً مثل الأسهم العادية غير أن تلك الأسهم يكون لحاملها أولويات معينة على الأسهم العادية وغالباً ما تدور هذه الأولويات في الحصول على الكوبون وفي الحصول على نصيب السهم من ناتج التصفية (الدهراوي وهلال، ٢٠٠٣).

ويفضل بعض المتعاملين هذا النوع لأنه يجمع بين الأسهم العادية من حيث كونه حق ملكية وبين السند كونه محدد الفائدة مسبقاً، فهي أوراق مالية تضمن لحاملها ميزات لا تضمنها الأسهم العادية (كريم، ٢٠٠٨).

والأسهم الممتازة تأخذ عدة أنواع أهمها: (الدهراوي وهلال، ٢٠٠٣)

- الأسهم الممتازة غير المجمعة وغير المشاركة بالأرباح: وهي تلك الأسهم التي لا يكون لحاملها الحق في المطالبة بالأرباح التي لم يعلن عنها أو لم توزع في السنوات السابقة.
- الأسهم الممتازة المجمعة وغير المشاركة بالأرباح: وهي تلك الأسهم التي لا يسقط حق حاملها في الكوبونات التي لم يعلن عنها في السنوات السابقة.
- الأسهم الممتازة غير المجمعة والمشاركة بالأرباح: وهي تلك الأسهم التي يكون فيها الحق لحامل السهم في مشاركة حملة الأسهم العادية في أي كوبونات تدفع بعد أن يتحصل حامل السهم العادي على كوبون يساوي المعدل المرجح للسهم الممتاز.
- الأسهم الممتازة المجمعة والمشاركة بالأرباح: وهي التي لها الحق في الحصول على الأرباح عند الإعلان عن توزيعها بشكل متراكم، في وقت لم تحصل فيه هذه الأسهم على توزيعها في سنوات سابقة هذا بالإضافة إلى حقهم في مشاركة حملة الأسهم العادية في أي كوبون إضافي أو أرباح متبقية بعد إجراء توزيع كوبون لحملة الأسهم العادية بمعدل مرجح لتوزيع السهم الممتاز.
- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: وهي الأسهم التي تسمح لحاملها بتحويلها إلى عدد معين من الأسهم العادية أو إلى سندات.

المزايا التي تحققها الأسهم الممتازة للمستثمر:

تتمثل المزايا التي تحققها الأسهم الممتازة للمستثمرين والتي تتمثل في التالي (خلف، ٢٠٠٦):

١- أنها تكون مناسبة لبعض فئات المستثمرين الذين يرغبون بدرجة مخاطرة أقل مقارنة بالاستثمار في الأسهم العادية، لأنهم يحصلون على نسب محددة من الأرباح، وقبل إجراء أية توزيعات للأرباح على الأسهم العادية، وكذلك لأنهم يحصلون على مقابل لهذه الأسهم في حال تصفية الوحدة الاقتصادية قبل الأسهم العادية.

٢- أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية توفر إمكانية الاختيار بين الاحتفاظ بالأسهم الممتازة هذه أو تحويلها إلى أسهم عادية، ففي هذه الحالة تحقق الأسهم الممتازة عائداً يفوق ما تحققه الأسهم العادية فأنهم يحتفظون بالأسهم الممتازة ولا يقومون بتحويلها إلى أسهم عادية.

٣- توفر الأسهم الممتازة الممثلة للأرباح إمكانية حصول حملة الأسهم هذه على الأرباح في حال تحقيق الوحدة الاقتصادية للأرباح للسنوات التي لا يتقرر توزيعها، وذلك عندما يتقرر توزيع أرباح في السنوات اللاحقة.

٤- تحقق الأسهم المشاركة في الأرباح إمكانية حصولها على أرباح إضافية إلى نسبة الأرباح المحددة لها، من خلال مشاركتها في الأرباح المتبقية بعد أخذ نصيبها من الأرباح المحددة لها.

عيوب الأسهم الممتازة

يشوب التعامل بالأسهم الممتازة عدة عيوب منها (خلف، ٢٠٠٦):

١- تتضمن درجة مخاطرة أكبر من السندات وهذه المخاطرة ترتبط بعدم الحصول على عائد للأسهم الممتازة في حال عدم تحقيق الوحدة الاقتصادية لأرباح.

٢- عدم تسديد قيمتها عند التصفية في حال عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على ذلك، وبالذات عندما تعجز أصولها عن تسديد التزاماتها.

٣- لا يحق لحملة الأسهم الممتازة الاشتراك في إدارة الوحدة الاقتصادية.

٤- أن الأسهم الممتازة لا تسهم في تخفيض العبء الضريبي على الوحدة الاقتصادية بسبب أن الضريبة تفرض على الشركات قبل حصول حملة الأسهم الممتازة على العائد أي قبل توزيع الأرباح.

ثانياً: أدوات الدين (السندات)

تمثل السندات حقوق دائنية كونها قروضا تلجأ إليها الجهات المختلفة سواء كانت شركات أو مؤسسات وحتى حكومات لتمويل عملياتها، ويعتبر السند من الأوراق الأساسية التي يتعامل بها في الأسواق المالية، كما يعرف بأنه مستند قابل للتداول ولأجل محدد وبفائدة محددة، وبهذا فإن مالك السند يعتبر دائماً للجهة المصدرة، أي له الحق في الحصول على قيمة السند الاسمية في وقت استحقاقه، وكذلك له الحق في الحصول على فائدة محددة وبصورة دورية كما يكون للسند حق الأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الوحدة الاقتصادية (خلف، ٢٠٠٦).

أنواع السندات:

هناك عدة أنواع من السندات، تتسم بخصائص معينة كالتالي: (كريم، ٢٠٠٨)

أ- من حيث جهة الإصدار:

- السندات حكومية: وهي التي تصدر عن الدولة كسندات الخزينة، وتتميز بأنها تتضمن مصداقية وأماناً أكثر من غيرها من السندات، كما أن فوائدها عادة مغفية من ضريبة الدخل.
- سندات تصدر من جهات خاصة: وهذا النوع تقوم بإصداره المؤسسات والشركات والبنوك.

ب- من حيث ملكية السند:

- سندات لحاملها: حيث لا يذكر اسم المستثمر عليها ويمكن أن تنتقل من يد لأخرى.
- سندات اسمية: ويسجل عليها اسم المستثمر.

ج- من حيث أجلها:

- طويلة الأجل: وهي التي تمنح فوائد مالية.
- متوسطة الأجل: وتكون الفوائد عليها أقل من الفوائد طويلة الأجل.
- قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز مدتها عاماً واحداً وتكون معدلات الفائدة عليها قياساً مع غيرها قليلة نظراً لقصر آجالها، وانخفاض درجة مخاطرتها.

كما أن هناك أنواع جديدة من السندات تتميز بخصائص وسمات منها (هندي، ٢٠٠٣):

سندات لا تحمل معدل كوبون: هذه السندات تباع بخصم على قيمتها الاسمية على أن يسترد المستثمر قيمتها الاسمية عند تاريخ استحقاقها. كما يمكنه بيعها في السوق بالسعر السائد، وذلك

إذا رغب بالتخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، ويمثل الفرق بين القيمة الاسمية وبين القيمة المدفوعة لشراء السند مقدار الفائدة الذي يحققه المستثمر.

• سندات ذات معدل فائدة متحرك: هو نوع من السندات المستخدمة لمواجهة التضخم وعادة يحدد لها سعر فائدة مبدئي يستمر به كل ستة أشهر على أن يعاد النظر فيه دورياً كل نصف سنة بهدف تعديله ليتلاءم مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

• السندات ذات الدخل: يعتمد هذا النوع من السندات على أرباح الوحدة الاقتصادية السنوية واحتمال نسبة الفائدة المتفق عليها بناءً على أرباح السنة، ويذكر في نص صياغة عقد السند البنود التالية:

- لا يجوز لحملتها بالمطالبة بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها أرباح.
- ضرورة قيام الوحدة الاقتصادية باحتجاز جزء من الأرباح لسداد قيمة السند عند تاريخ الاستحقاق.
- أن يكون لحامل السند الحق في تحويلها إلى أسهم.

مكونات السند الشكلية:

تشتمل السندات التي تصدرها الشركات على ما يلي (عوض، ١٩٨٨):

- ١- قيمة اسمية: وهي القيمة المدونة في السند، وهي تمثل كمية النقود التي تقترضها الوحدة الاقتصادية وتعد بدفعها عند تاريخ استحقاق معين في المستقبل.
- ٢- تاريخ استحقاق: لكل سند تاريخ استحقاق محدد في المستقبل، وعند هذا التاريخ يجب على الوحدة الاقتصادية أن تدفع القيمة المبرمة بالعقد (عادة القيمة الاسمية).
- ٣- سعر الفائدة: على الوحدة الاقتصادية المصدرة للسند أن تدفع مبلغاً محدداً من الفائدة على السند، يساوي قيمة الدفعات السنوية على القيمة الاسمية للسند.
- ٤- حق الاستدعاء: حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بوضع شرط في عقد السند يعطي الوحدة الاقتصادية حق استدعاء السند قبل تاريخ الاستحقاق، وفي أي وقت شاءت.

المزايا التي يمكن أن يحققها السند للمستثمر:

ممکن أن يحقق السند للمستثمر العديد من المزايا للمستثمرين منها (خلف، ٢٠٠٦):

- ١- الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، وقبل دفع التزامات الوحدة الاقتصادية تجاه مالكيها.
- ٢- الحصول على فائدة دورية بمعدل محدد مقدما، وقبل تحقيق الوحدة الاقتصادية للأرباح، أي بمعزل عن نتائج عمل الوحدة الاقتصادية سواء كان ربح أو خسارة.

الفصل الثالث

إثبات وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة

المبحث الأول: الأدوات المالية (العرض والإفصاح والتصنيف)

٣-١-١: مفهوم وأهمية ومتطلبات العرض والإفصاح

٣-١-٢: تصنيف الأدوات المالية

٣-١-٣: إعادة تصنيف الأدوات المالية

المبحث الثاني: الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)

٣-٢-١: الاعتراف بالأدوات المالية

٣-٢-٢: إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية

٣-٢-٣: قياس الأدوات المالية

مقدمة:

تظهر أهمية عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها في توفير الشفافية التي تفيد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارهم المناسب للاستثمار في هذه الأدوات ،حيث تتطلب عملية اتخاذ القرارات أن يقوم المستثمرون بتدعيم فهمهم لأهمية الأدوات المالية سواء الظاهرة في صلب الميزانية أو خارج الميزانية وذلك من خلال تحليل أداء المنشأة ومركزها المالي وتقدير تدفقاتها النقدية المرتبطة بهذه الأدوات.

وترتبط عملية تصنيف الأداة المالية بالعرض والإفصاح، حيث تصنف الأداة المالية وفقا لنية الإدارة من الاحتفاظ بهذه الأداة.

وتظهر الأداة المالية في السجلات ويتم الاعتراف والإقرار بها في التوقيت المناسب و يلي عملية الاعتراف قياس تلك الأدوات من خلال ترجمة الأحداث الاقتصادية المتعلقة بها إلى أرقام تعكس أثرها على نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي وتدفقاته النقدية .

وعليه فإن هذا الفصل يتناول بالتحليل الموضوعات الرئيسية التالية:

- عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها وتصنيفها.
- كيفية الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها.

المبحث الأول

الأدوات المالية (العرض والإفصاح والتصنيف)

تمهيد:

يتعرض هذا المبحث إلى مناقشة مفهوم وأهمية العرض والإفصاح وأسس التصنيف للأدوات المالية.

٣-١-١: مفهوم وأهمية ومتطلبات العرض والإفصاح

تعد القوائم المالية ذات أهمية بالغة في نظر مستخدمي المعلومات المالية باعتبارها مخرجات للنظام المحاسبي، ولكي يتحقق الهدف والمنفعة المرجوة منها فإن إعدادها يخضع لعدد من الإجراءات والقواعد المهمة تتعلق بمتطلبات العرض والإفصاح.

فلا يستطيع مستخدمو المعلومات المالية اتخاذ قراراتهم المناسبة بالاستثمار في وحدة اقتصادية معينة إلا من خلال عمل تحليلات للقوائم المالية لهذه الوحدة ومعرفة أداءها المالي، كما أنهم لا يستطيعون القيام بهذه التحليلات إلا من خلال المعرفة والفهم الدقيق للمعلومات المالية المتعلقة بما يرغبون بالاستثمار به في الوحدة الاقتصادية، كما لا يمكن فهم المعلومات المالية المتعلقة بالاستثمار إلا من خلال تحقيق متطلبات العرض والإفصاح في تلك القوائم .

لذلك تبرز أهمية العرض والإفصاح عند الاستثمار في الأدوات المالية حيث يحتاج مستخدمو المعلومات المالية بشكل مستمر إلى تدعيم فهمهم لأهمية الأدوات المالية والأخطار المرتبطة بها، وتقدير مبالغها وتوقيتها، سواء للأدوات الظاهرة في صلب الميزانية أو خارج الميزانية، من خلال تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية وأدائها وتدفقاتها النقدية (كريم، ٢٠٠٨).

ونظرا لأهمية العرض والإفصاح باعتباره أحد متطلبات معايير المحاسبة الدولية فإن هناك العديد من المتطلبات التي بني عليها مبدأ الإفصاح تتعلق بأسلوب عرض الأدوات المالية والمعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث يتطلب عرض الأدوات المالية إلى تصنيفها إلى التزامات وحقوق مالكين، وتصنيف ما يتعلق بها من

فائدة وأرباح أسهم وخسائر ومكاسب، والظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية، كما يتناول الإفصاح المعلومات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مبلغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع فيما يتعلق بالأدوات المالية والسياسات المحاسبية المطبقة على تلك الأدوات بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بطبيعة ونطاق استخدام المشروع للأدوات المالية وأغراض العمل التي تخدمها، والمخاطر المتعلقة بها وسياسات الإدارة الخاصة بالرقابة على هذه المخاطر (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠)، كما يؤدي الإفصاح الجيد إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة (إبراهيم، ٢٠٠٢).

٣-١-٢: تصنيف الأدوات المالية

يعتبر تصنيف الأدوات المالية من الموضوعات الهامة التي ترتبط بالإفصاح، حيث إن جوهر الأداة المالية هو الذي يحدد كيفية تصنيفها دون النظر إلى شكلها القانوني بحيث تصنف الأداة المالية حسب نية وهدف الإدارة من اقتنائها، لذلك حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ثلاث مجموعات من الاستثمارات للإفصاح عن تلك الأدوات (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠)، وفيما يلي تحليلاً لطبيعة وأسس التصنيف لكل منها:

المجموعة الأولى: الاستثمارات المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق:

تتمثل الأدوات المالية التي تم تصنيفها في هذه المجموعة في الاستثمارات التي تتوافر لإدارة الوحدة الاقتصادية في تاريخ الشراء النية الصادقة والقدرة الأكيدة على الاحتفاظ بها حتى حلول تاريخ استحقاقها (علي وسالم، ٢٠٠٥)، أما إذا توقعت الوحدة الاقتصادية بيع هذه الاستثمارات لسبب ما مثل التغير في سعر الفائدة، أو سعر العملة الأجنبية أو الحاجة إلى السيولة أو أية أسباب تمويلية فإن عليها أن تصنف هذه الاستثمارات إلى نوع آخر وليس إلى استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (الكسار، ٢٠٠٩)، وتتمثل تلك الاستثمارات بشكل رئيسي في أوراق الدين (السندات)، حيث إن لها موعد استحقاق ثابت وقيمة ثابتة، خلافاً للاستثمار في أدوات الملكية (الأسهم) التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق ثابت، ويستثنى من ذلك بعض الأسهم الممتازة

التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة، حيث إن قيمتها يمكن أن تتغير عند البيع حسب سعرها في السوق (علي وسالم، ٢٠٠٥).

المجموعة الثانية: الاستثمارات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتمثل الأدوات المالية التي تم تصنيفها في هذه المجموعة في الأدوات المالية التي تقتنيها الوحدة الاقتصادية بغرض تحقيق الأرباح في المدى القصير (من خلال التقلبات قصيرة الأجل في أسعارها السوقية) بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق، وتصنف هذه الأدوات على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها. وتتمثل بشكل رئيسي في الأدوات المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية والقروض والذمم المدينة المستحقة عليها بواسطة الوحدة الاقتصادية بنية تحقق ربح في الأجل القصير (حماد، ٢٠٠٦).

المجموعة الثالثة: الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع

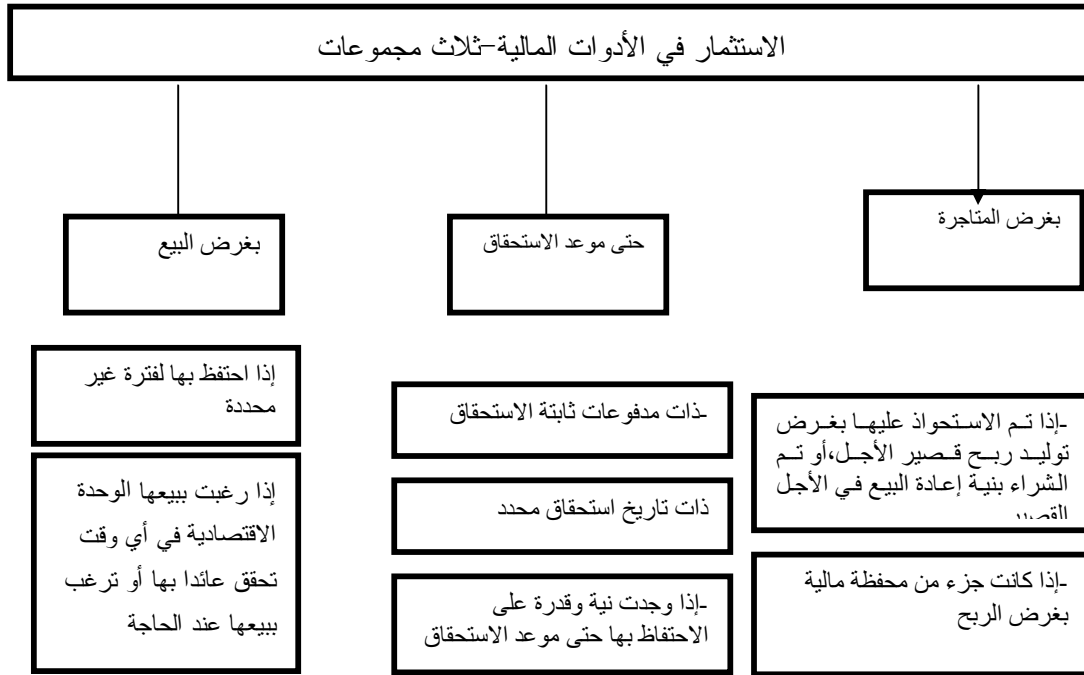
تتمثل الأدوات المالية التي تم تصنيفها في هذه المجموعة في الأدوات المالية التي يحتفظ بها لفترة غير محددة، فهي ليست محتفظ بها (للمتاجرة أو لتاريخ الاستحقاق)، ويقصد بها الأدوات التي يمكن أن تبيعها الوحدة الاقتصادية في أي وقت وتحقق عائداً بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة (حسين، ٢٠٠٤).

وتصنف الأدوات المالية على أنها متاجرة أو أنها متوفرة للبيع بناء على نية ورغبة الإدارة، فإذا كان مدير المحفظة مخولاً ببيع أو شراء الأوراق المالية لمعادلة أو موازنة المخاطر في المحفظة ولكن لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح على المدى القصير، فإن الأوراق المالية عندئذٍ تصنف على أنها متوفرة للبيع، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيع وشراء الأوراق المالية في المحفظة تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣).

ويوضح الشكل التالي رقم (١-٣) شجرة تصنيف الأدوات المالية وفقاً لمجموعات الاستثمار:

شكل (٣-١)

شجرة تصنيف مجموعات الاستثمار في الأدوات المالية



المصدر: إعداد الباحث

٣-١-٣: إعادة تصنيف الأدوات المالية

لما كانت عملية تصنيف الأدوات المالية تخضع لما تقررته إدارة الوحدة الاقتصادية حول موضوع قدرتها ونيتها على الاحتفاظ بالأدوات المالية إلا أنه يجوز للإدارة إعادة النظر في موضوع هذا التصنيف إذا ارتأت وجوب التعديل، وهو ما أشارت إليه معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعرض والإفصاح، حيث أجازت للمنشأة إعادة تصنيف استثماراتها إذا حدث تغيير في النية أو القدرة على الاحتفاظ بالأداة المالية، ولكن ضمن قدرة محدودة، حيث إن التصنيف المبدئي للاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة يجب أن يقوم على الغاية الأصلية من اقتناء هذا الاستثمار، أما الاستثمارات التي تصنف على أنها متاحة للبيع فيجوز إعادة تصنيفها لتصبح لأغراض المتاجرة بشرط أن يكون هناك أدلة كافية على وجود نمط فعلي حديث لجني أرباح قصيرة الأجل حتى يكون هناك مبرراً لهذا التغيير (حماد، ٢٠٠٢).

وفيما يلي حالات إعادة التصنيف و التحويلات بين الفئات المختلفة: (حماد، ٢٠٠٦)

• إعادة التصنيف من فئة (المحتفظ به حتى الاستحقاق) إلى فئة (غرض المتاجرة)

عندما تقرر الإدارة تحويل استثماراتها من فئة(المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) إلى فئة (غرض المتاجرة) يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، و يرحل الفرق بين القيمة الدفترية المرحلة والقيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.

• إعادة التصنيف من فئة (المحتفظ به حتى الاستحقاق) إلى فئة (متاحة للبيع)

في حال قررت الإدارة تحويل استثماراتها من فئة (المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) إلى فئة (متاحة للبيع) يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق (ربح أو خسارة) في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية حسب اختيار الوحدة الاقتصادية.

• إعادة التصنيف من فئة (متاحة للبيع) إلى فئة (المحتفظ به حتى الاستحقاق)

قد تقرر الوحدة الاقتصادية تحويل استثماراتها من فئة(متاحة للبيع)لتصبح ضمن فئة(المحتفظ بها حتى الاستحقاق) للأسباب التالية:

- حدوث تغير في النية أو القدرة بحيث أصبحت نية الإدارة الاحتفاظ بالأداة حتى موعد الاستحقاق.
- انقضاء فترة العقوبة المقررة على الوحدة الاقتصادية التي تقوم ببيع أو تحويل استثماراتها المالية كانت مصنفة ضمن فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهي عامان ماليان، حيث تنص العقوبة وفقا لأحكام للمعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٩) على أنه"في حال قيام الوحدة الاقتصادية بنقل أو بيع أصل مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، فلا يحق لها أن تصنف بقية الأصول المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين(حماد،٢٠٠٢). حيث في مثل هذه الحالة يكون من المناسب على الوحدة الاقتصادية ترحيل الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة بدلا من القيمة العادلة، بحيث يصبح المبلغ المرسل للقيمة العادلة للأصل المالي هو تكلفته المستهلكة الجديدة (حماد،٢٠٠٦).

• إعادة التصنيف من فئة (المتاحة للبيع) إلى فئة (غرض المتاجرة)

فيما يتعلق بالتحويل من فئة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى فئة (الاستثمارات لأغراض المتاجرة) فيكون ذلك عندما تتوفر أدلة على قيام الوحدة الاقتصادية بممارسة سلوك تجاري يدل دلالة قوية على أن الاستثمار المعني سوف يتم الاتجار فيه على المدى القصير، وتسجل الفروق المدرجة في حقوق الملكية (في حال اختيار الوحدة الاقتصادية إدراج هذه الفروق من قبل ضمن حقوق الملكية وليس قائمة الدخل) في قائمة الدخل.

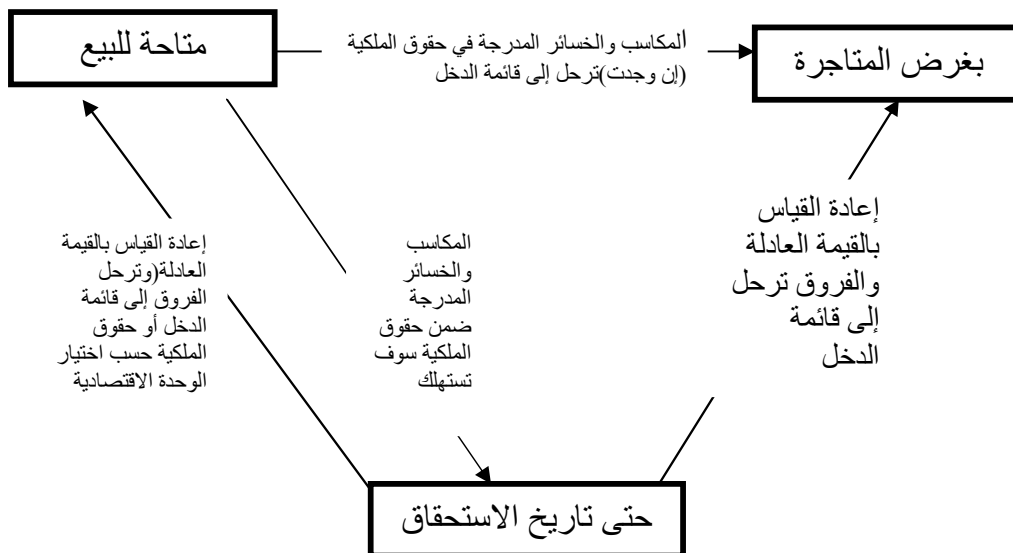
• إعادة التصنيف من فئة (غرض المتاجرة) إلى فئة (متاحة للبيع)

لا يسمح بتحويل الاستثمارات من فئة (المتاجرة) إلى (أي فئة أخرى) نظرا لطبيعتها والهدف من اقتناؤها. (حماد، ٢٠٠٦)، وقد استمرت هذه القيود على موضوع السماح بالتحويل إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما استدعى إجراء تعديل على المعيار ٣٩ بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٣ حيث سمح بالتعديل الاستثنائي على المعيار على أن يتم معالجة الخسائر غير المتحققة في بند احتياطات في حقوق المساهمين وليس قائمة الدخل ، وذلك للتخفيف قدر الإمكان من الآثار السلبية لتراجع تقييم الأصول الناجمة عن الأزمة المالية العالمية ،وقد بدأ سريان هذه التعديلات اعتبارا من 2009 /7/1 (IASPLUS) ،صفحة الكترونية، ٢٠١٠/١٢/١٥).

ويوضح الشكل (٢-٣) التالي ملخصا لفئات الاستثمار في الأدوات المالية وإعادة تقييمها ومعالجاتها المحاسبية:

شكل رقم (٢-٣)

فئات الاستثمار في الأدوات المالية ومعالجتها محاسبيا بالقيمة العادلة



المصدر: (حماد، ٢٠٠٦)

المبحث الثاني

الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)

تمهيد:

يعد الاستثمار وسيلة ذات أهمية بالغة في قياس نجاح الأداء المالي للوحدات الاقتصادية حيث تستغل الوحدات الاقتصادية من خلاله أموالها الفائضة عن الحاجة لفترات قصيرة أو طويلة الأجل لتعظيم ثروتها من خلال تحقيق مكاسب مناسبة، ومن أوجه استغلال هذه الأموال أن يتم استثمارها في أدوات مالية في وحدات اقتصادية أخرى.

وللاستثمار في الأدوات المالية أهداف خاصة، حيث تستطيع الوحدة الاقتصادية أن تعوض الخسائر التي تحدث نتيجة انخفاض القوة الشرائية للأموال التي ترغب باستثمارها في ظل وجود التضخم من خلال تحقيق مكاسب نتيجة ارتفاع قيمتها العادلة.

وفيما يتعلق بعملية إثبات وقياس تلك الأدوات المالية، فقد كان يشكل الاعتراف بهذه الأدوات وقياسها والإفصاح عنها في التقارير المالية عائقاً كبيراً أمام المحاسبين والجهات المهنية المختصة بوضع المعايير (حماد، ٢٠٠٦)، لذا اتجهت معايير المحاسبة في الأونة الأخيرة إلى إصدار معايير محاسبية لمعالجة إعادة تقييم وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) المسمى الأدوات المالية: الاعتراف والقياس لإيضاح توقيت إثبات الأدوات المالية في الدفاتر وكيفية قياسها، ويمثل المعيار تغيير جوهرى في الفكر المحاسبي حيث بدأ في استخدام القيمة العادلة كأساس للإثبات والقياس المحاسبي.

لذا يعتني هذا المبحث بمناقشة وتحليل الموضوعات المرتبطة بالاعتراف وقياس الأدوات

المالية كما يلي:

٣-٢-١: الاعتراف بالأدوات المالية

تعتبر عملية الاعتراف بالأدوات المالية بأنها العمليات المتعلقة بالإقرار بالأداة المالية وإثباتها في السجلات وإظهارها في القوائم المالية، وذلك من خلال إتباع إستراتيجية خاصة في تصنيفها وفقا لفئات الاستثمارات التي سبق التطرق إليها في المبحث السابق والتي تعود إلى نية الإدارة من اقتناء تلك الأدوات.

وفي هذا الشأن فقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ للوحدات الاقتصادية الكيفية التي يجب أن تتبعها في عملية الاعتراف بالأدوات المالية وإظهارها في القوائم المالية، حيث حدد ضوابط يتوجب على الوحدات الاقتصادية إتباعها عند عملية الاعتراف حسب الحالات التالية:

أ- الاعتراف والإقرار المبدئي بالأداة المالية :

تتطلب عملية الاعتراف المبدئي للأداة المالية في الدفاتر أن تصبح الوحدة الاقتصادية طرفا في عقد يتضمن شروطا تتعلق بشراء أو بيع أداة مالية (جريونينج، ٢٠٠٦)، الأمر الذي يترتب عليه حقا لها باستلام نقد أو التزاما عليها بدفع نقد، ويعترف بالأداة المالية إذا كانت ضمن عقد آجل يترتب عليه الالتزام بشراء أو بيع أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر محدد، أي بمعنى أصول سيمت امتلاكها مستقبلا أو التزامات سيمت تحملها مستقبلا، بحيث يؤخذ بتاريخ نشأة هذا الالتزام دون الانتظار حتى يحل تاريخ الانتهاء الذي يتم فيه التبادل فعلا أو تسوية العقد (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠).

ب- الاعتراف والإقرار عند بيع وشراء الأدوات المالية

- في حالة شراء أصول مالية فإن الاعتراف بها يتم إما على أساس تاريخ المتاجرة^(١) أو على أساس تاريخ التسوية^(٢) بحيث يطبق بشكل ثابت لجميع فئات الاستثمار في الأصول، ففي حال تم الأخذ بتاريخ التسوية فيتم معالجة التغيرات في القيمة العادلة للأصل والتي تحدث بين تاريخي

(١) تاريخ المتاجرة: هو تاريخ الالتزام بشراء أو بيع الأصل وهو تاريخ قيام السمسار بتنفيذ الصفقة.

(٢) تاريخ التسوية: هو تاريخ استحقاق موعد السداد وتاريخ نقل الملكية للمشتري وتحويل قيمة الصفقة إلى حساب البائع (تاريخ تسليم الأصل) .

المتاجرة والتسوية بإثبات أي تغيير بين هذين التاريخين (حماد، ٢٠٠٢)، وفيما يلي الكيفية التي يتم معالجة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الاستثمار في الأصول: (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠)

- فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: بما أن الأصول المصنفة ضمن هذه الفئة تسجل بالتكلفة المطفأة لذا لا يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لها وبالتالي يتم إهمالها وتجاهلها.
 - فئة المحتفظ بها بغرض المتاجرة: تؤخذ التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة بالحسبان وذلك بترحيلها إلى قائمة الدخل.
 - فئة المتاحة للبيع: يتم إظهار التغيرات في القيمة العادلة إما بإظهارها في قائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية حسب اختيار الوحدة الاقتصادية.
- أما في حالة مبيعات الأصول المالية فيتم الاعتراف و الإقرار بها من خلال الأخذ بتاريخ التسوية.

٣-٢-٢: إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية

قد تحتاج الوحدة الاقتصادية في ظروف معينة إلى توفير تمويل يكون خارج عن نطاق الميزانية، مما يضطرها إلى التصرف ببعض أو جميع أدواتها المالية، الأمر الذي يتطلب من الوحدة الاقتصادية قيامها بإلغاء إظهار (استبعاد) تلك الاستثمارات من السجلات. وفي هذا الصدد فإنه يتوجب مراعاة القواعد المتعلقة بإلغاء الاعتراف (استبعاد) الأدوات المالية من السجلات وكيفية الإقرار بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك وفق الحالات التالية:

أ- إلغاء الاعتراف بالأصل المالي:

عندما تتحول سيطرة الوحدة الاقتصادية على الأصل أو جزء من الأصل المالي إلى طرف آخر (بحيث يحق له بيع أو رهن الأصل، ولا يوجد للمحول حقا في إعادة شراء الأصل) أو تمارس الوحدة الاقتصادية حقوقها المحددة لها في عقد الأصل المالي الذي سبق الاعتراف به أو ينتهي سريان هذه الحقوق، أو التنازل عنها، فيتوجب عليها إلغاء اعترافها (استبعادها) لتلك

الأصول من السجلات (جريونينج، ٢٠٠٦)، أما في حال قيام الوحدة ببيع جزء من أصل مالي فإنها تقوم بتقييم الأصل بقيمته العادلة وتوزيعه نسبياً بتاريخ البيع على الجزء المباع والجزء المتبقي، ويتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن العوائد المحصلة من الجزء المباع في قائمة الدخل (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠).

ب- إلغاء الاعتراف بالالتزام مالي:

تقوم الوحدة الاقتصادية بإلغاء اعترافها بالالتزام المالي من سجلاتها عندما يسدد الالتزام أو يعفى المدين من المسؤولية عنه أو جزء منه، أي أنه في حالة سداد الالتزام فإن الفرق بين مبلغ الالتزام المدفوع والمبلغ الدفترى لذلك الالتزام يدرج في قائمة الدخل (كريم، ٢٠٠٨).

٣-٢-٣: قياس الأدوات المالية

تعد عملية قياس الأدوات المالية هي المرحلة التي تلي عملية الاعتراف المبدئي بها، فالقياس هو عملية تحديد قيم نقدية للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية. (القاضي، وحمدان، ٢٠٠٨).

وتختلف عمليات القياس حسب حالة القياس وفئة الاستثمار التي تصنف ضمنها الأداة المالية، وفي هذا الصدد فإن هناك شروطاً تتعلق بضوابط عمليات القياس فيما يلي تحليلاً لها:

أ- القياس المبدئي للأدوات المالية

تقاس الأدوات المالية عند شراؤها بالتكلفة شاملاً النفقات المرتبطة مباشرة^(١) باقتناء الأصل أو الالتزام المالي بحيث تصبح تلك التكاليف جزءاً من المبلغ الدفترى للأصل أو الالتزام. وعند البيع تقاس الأداة المالية بسعر البيع مطروحاً منه العمولات المدفوعة ومصاريف البيع المباشرة، ويعامل الفرق بين صافي ثمن البيع والتكلفة على أنه مكاسب أو خسائر استثمارات ويظهر كبند مستقل في قائمة الدخل (مطر، ٢٠٠٧).

(١) النفقات المباشرة هي عبارة عن أتعاب وعمولات المستشارين والسماسرة ورسوم التسجيل (حسين، وآخرون، ٢٠٠٦).

ب- القياس اللاحق للأصول المالية:

يتحدد القياس اللاحق للأصول المالية حسب فئات تصنيف الاستثمار المحددة كما يلي:

• الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة :

تقاس الأصول المصنفة ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج المكاسب أو الخسائر الناشئة عن التغييرات في القيمة العادلة لها (غير المحققة)، وتلك الناتجة عن البيع الفعلي لها تتدرج على أنها (محققة) في قائمة الدخل وقت حدوثها (المجمع العربي للمحاسبين، ٢٠٠٣).

• الاستثمارات المالية المتاحة للبيع :

حيث إن تاريخ بيع هذه الاستثمارات غير معروف مسبقاً بالنظر إلى نية الإدارة الاحتفاظ بها لفترة طويلة إلا أنها تقاس بالقيمة العادلة بحيث يجوز للوحدة الاقتصادية حرية اختيار إقرار المكاسب والخسائر التي نتجت عن التغيير في قيمتها إما في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند مستقل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة، بحيث يعاد ترحيلها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند بيع هذه الأصول والتحقق الفعلي للمكاسب أو الخسائر. (حسين، وآخرون، ٢٠٠٣)

• الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق:

نظراً لما يميز هذه الفئة عن الفئتين السابقتين بنية الاحتفاظ بها حين استحقاقها ولا يوجد نية لبيعها، وبما أن القيمة العادلة أو سعر البيع ليست ذات أهمية لقياس أو تقويم التدفقات النقدية المصاحبة لهذه الاستثمارات، لذا يتم قياس هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة (المستهلكة)^(١) مطروحة منها أية مخصصات معدة مقابل التدني في قيمتها (الكسار، ٢٠٠٩) وباستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة.^(٢)

(١) التكلفة المطفأة: هي المبلغ الذي قيس به الموجودات أو المطلوبات المالية عند الاعتراف المبدئي مطروحة منه ماتم تسديده، مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء التراكمي لأي فرق بين ذلك المبلغ ومبلغ الاستحقاق.

(٢) معدل الفائدة الفعالة (متوسط الفائدة السائدة): هو معدل الفائدة المحتسب على أساس صافي قيمة القرض أو على قيمة سعر شراء السند سواء كان بعلاوة أو خصم.

ويبين الجدول رقم (٣-١) توضيحا موجزا لأسس القياس اللاحق لكل فئة من فئات الاستثمار في الأدوات المالية .

جدول رقم (٣-١)

أساس القياس اللاحق للأصول المالية حسب فئة تصنيفها

أساس القياس اللاحق	فئة الاستثمار
القيمة العادلة	الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة
التكلفة المطفأة (المستهلكة) مطروحا منها أي مخصص لقاء التدني في قيمتها	الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق
القيمة العادلة مطروحا منها أي مخصص لقاء التدني في قيمتها	الأصول المالية المتاحة للبيع

(المصدر: إعداد الباحث)

الفصل الرابع

المعالجات المحاسبية للأدوات المالية بالقيمة العادلة

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية (شراء وبيع وتقييم)

٤-١-١: مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة

٤-١-٢: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بحقوق الملكية

٤-١-٣: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بالدين (السندات)

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف (تحويل)

الاستثمارات وانخفاض قيمتها

٤-٢-١ المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية

٤-٢-٢ المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأدوات المالية

مقدمة

يهدف تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى الوصول إلى قيم أقرب للواقع لبنود الحسابات المختلفة في القوائم المالية في تاريخ إعداد الميزانية وذلك لمساعدة متخذي القرارات في اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية معتمدين على معلومات ذات موثوقية عالية تظهرها القوائم المالية للوحدات الاقتصادية .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد توجهت الجهات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة الدولية والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة. ونظرا لتأثر قائمتي الدخل والتغير في حقوق المساهمين بشكل مباشر بتطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال احتوائها على المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة والتي تؤثر بطبيعة الحال على قرارات المستثمرين، لذا يتم تناول هذا الموضوع من خلال التعرف على المكاسب والخسائر الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وأثرها على قائمتي الدخل والتغير في حقوق المساهمين و المعالجات المحاسبية للأدوات المالية اللازمة في هذا الخصوص.

المبحث الأول

المعالجة المحاسبية للأدوات المالية (شراء وبيع وتقييم)

تمهيد:

يتناول هذا المبحث ماهية وأنواع المكاسب والخسائر التي تنتج عن المعالجات المحاسبية للأدوات المالية بالقيمة العادلة المتعلقة بعمليات شراء وبيع وتقييم الأدوات المالية الخاصة بحقوق الملكية وأدوات الدين.

٤-١-١ مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة

تتأثر قائمتي الدخل والتغير في حقوق المساهمين بالتغير الحاصل في القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة، حيث تنشأ مكاسب أو خسائر نتيجة هذا التغير و يتم الاعتراف بها في تلك القوائم في فترة حدوثها، وتنقسم هذه المكاسب والخسائر إلى:

(حماد، ٢٠٠٦)

- مكاسب و خسائر محققة وهي عبارة عن الفرق بين التكلفة (أو التكلفة المعدلة) للأداة المالية وصافي سعر البيع الفعلي لهذه الأداة .
- مكاسب و خسائر غير محققة وهي عبارة عن الفرق الذي ينتج عن الاحتفاظ بالأداة المالية التي لم تباع والتي تنشأ بسبب حدوث تغيرات في القيمة العادلة خلال فترة الاحتفاظ بها.

٤-١-٢: المعالجة المحاسبية للاستثمار في الأدوات المالية الخاصة بحقوق الملكية

١- عند شراء الاستثمارات المصنفة لأغراض المتاجرة أو متاحة للبيع:

في حالة القيام بشراء استثمارات في أدوات مالية لأغراض المتاجرة أو متاحة للبيع، يتم معالجة هذه الاستثمارات بتكلفة اقتناءها في تاريخ الشراء كما يلي:

من مذكورين

ح/الاستثمار في الأدوات المالية بغرض المتاجرة

ح/الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة للبيع

إلى ح/ النقدية

٢- عند حدوث تغييرات في الاستثمارات المصنفة بغرض المتاجرة:

يتم إثبات التغير في قيمة الاستثمارات المصنفة بغرض المتاجرة في نهاية العام بتعديلها وفقاً للقيمة العادلة، وتتمثل هذه التغييرات في الفرق بين القيمة العادلة و تكلفة الاقتناء وذلك في قائمة الدخل، فإذا كانت القيمة العادلة أكبر من تكلفة الاقتناء فإن هذا الفرق يعتبر مكاسب غير محققة و يثبت في نهاية العام بالقيود كالتالي:

من ح/الاستثمارات

إلى ح/مكاسب غير محققة

أما إذا كانت القيمة العادلة أقل من تكلفة الاقتناء فإن هذا الفرق يعتبر خسائر غير محققة ويثبت بالقيود التالي:

من ح/ خسائر غير محققة

إلى ح/ الاستثمارات

٣- عند حدوث تغييرات في الاستثمارات المصنفة متاحة للبيع:

في حالة تغير أسعار الأدوات المالية المتاحة للبيع بسبب تقلب أسعارها السوقية بشكل مؤقت^(١) وليس دائم، فإن للوحدة حرية الاختيار بين إثبات التغيير (الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة)

(١) الهبوط المؤقت هو تقلب في قيمة سهم عادي قابل للتسويق لأسباب غير معروفة، أما الهبوط غير المؤقت (الدائم) فهو حركة هبوطية لقيمة سهم عادي يمكن التعامل فيه في السوق ولأسباب غير معروفة، وأن احتمال عودة السعر لحالته الطبيعية هو احتمال بعيد.

ضمن حقوق الملكية مباشرة أو في قائمة الدخل وفقا للأسلوب أو الطريقة التي تختارها الوحدة في تاريخ الاقتناء كما يلي: (حماد، ٢٠٠٢)

في حالة وجود مكاسب بسبب زيادة القيمة العادلة عن تكلفة الاقتناء فإن هذه المكاسب تثبت في نهاية العام بالقيود التالي:

من ح/ الاستثمارات

إلى ح/ مكاسب غير محققة

أما في حالة وجود خسائر بسبب زيادة تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة فإنها هذه الخسائر تثبت في نهاية العام بالقيود التالي:

من ح/ خسائر غير محققة

إلى ح/ الاستثمارات

٤- عند بيع الاستثمارات المصنفة لأغراض المتاجرة أو متاحة للبيع:

في حالة قيام الوحدة ببيع استثماراتها بقيمة أعلى من تكلفة اقتنائها فإن الفرق يعتبر مكاسب بيع استثمارات محققة وتثبت بالقيود التالي:

من ح/ نقدية

إلى مذكورين:

ح/ الاستثمارات

ح/ أرباح محققة من بيع الاستثمارات

أما في حالة بيع الاستثمارات بأقل من تكلفة اقتنائها فإن الفرق يعتبر خسائر بيع استثمارات محققة وتثبت بالقيود التالي:

من مذكورين

ح/ نقدية

ح/ خسائر محققة من بيع الاستثمارات

إلى ح/ الاستثمارات

٤-١-٣: المعالجة المحاسبية للاستثمار في الأدوات المالية الخاصة بالديون (السندات)

أولاً: المعالجة المحاسبية للاستثمار في الأدوات المالية (السندات) المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

١- عند الشراء :

في حالة القيام بشراء أدوات مالية بغرض الاحتفاظ بها حتى موعد الاستحقاق تثبت في تاريخ الشراء بالتكلفة المطفأة المستهلكة (القيمة المعدلة للاستثمار)، والتي تساوي القيمة الاسمية للسندات مطروحا منها قيمة الخصم أو مضافا إليها قيمة العلاوة وذلك عند الشراء، حيث تزيد التكلفة المطفأة في تاريخ أجل دفع فوائد كل فترة بمقدار نصيب السندات من قسط اطفاء الخصم و تنقص في تاريخ أجل دفع فوائد كل فترة بمقدار نصيب السندات من قسط إطفاء العلاوة بحيث توزع (تطفأ) كامل قيمة الخصم أو العلاوة^(١) على مدار آجال سداد قيمة السندات التي تقع ما بين تاريخ الشراء وتاريخ الاستحقاق (الكسار، ٢٠٠٩). وذلك لتحديد إيراد الفائدة الحقيقي (الفعلي)^(٢) للسند.

ويعطي هذا الاستثمار الحق للوحدة المستثمرة في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق بالإضافة إلى الحصول على فائدة دورية بمعدل فائدة اسمي محدد مقدما (حسين، وآخرون، ٢٠٠٣)

وفيما يلي المعالجات المحاسبية للحالات المذكورة:

(١) علاوة أو خصم شراء السندات: هو الفرق بين سعر الفائدة السوقي (الفعلي) والاسمي فإذا كان سعر الفائدة الاسمي المحدد للسندات أكبر من السوقي، فإن سعر الشراء (المدفوع) يكون أعلى من القيمة الاسمية للسند ويسمى هذا الفرق علاوة، أما إذا كان سعر الفائدة الاسمي المحدد للسندات أقل من السوقي، فإن سعر الشراء (المدفوع) يكون أقل من القيمة الاسمية للسند ويسمى هذا الفرق خصم.

(٢) الفوائد الفعلية = القيمة المعدلة للاستثمار مضروبة في معدل الفائدة السوقي، أما الفوائد الاسمية = القيمة الاسمية مضروبة في معدل الفائدة الاسمية

- في حالة الشراء بعلاوة يثبت الاستثمار بجعله مدينا بالقيمة الاسمية كما يخصص حساب
آخر مستقل لعلاوة الشراء بجعله مدينا أيضا بالقيود التالي:

من مذكورين

ح/الاستثمار في السندات (القيمة الاسمية)

ح/علاوة شراء السندات

إلى ح/ النقدية

- في حالة الشراء بخصم يجعل حساب الاستثمار مدينا بالقيمة الاسمية، ويخصص حساب مستقل
لخصم الشراء بجعله دائنا في تاريخ الشراء بالقيود كالتالي:

من ح/الاستثمار في السندات (القيمة الاسمية)

إلى مذكورين

ح/ النقدية

ح /خصم شراء السندات

٢ - عند استحقاق الفوائد:

عند استحقاق الفوائد للسنة الأولى مع وجود (خصم شراء) يثبت الإيراد الفعلي للفوائد بجعله
دائنا بقيمة كل من الفوائد المستحقة وقيمة الخصم المطفأ الذي يخص تلك السنة، ويكون القيد
كالتالي:

من مذكورين

ح/ فوائد مستحقة (غير محصلة)

ح/الخصم المطفأ

إلى ح/ إيراد الفوائد

أما في حالة وجود (علاوة شراء) يثبت الإيراد الفعلي للفوائد بجعله دائناً بقيمة الفوائد المستحقة مطروحا منها حساب الاستثمار في السندات بقيمة العلاوة المطفأة التي تخص تلك السنة، ويكون القيد كالتالي:

من ح/ فوائد مستحقة (غير محصلة)

إلى مذكورين

ح/ إيراد الفوائد

ح/ العلاوة المطفأة

هذا ويقفل حساب إيرادات الفوائد كأرباح في قائمة الدخل، حيث يمثل هذا الحساب الفوائد المستحقة مضافا إليه نصيب الفترة من قيمة الإطفاء في حالة وجود خصم، أو يمثل الفوائد المستحقة مطروحا منها نصيب الفترة من قيمة الإطفاء في حالة وجود علاوة .

وعند تحصيل مبلغ الفائدة المستحقة للسنة الأولى في الفترة التالية تثبت بالقيد كالتالي:

من ح/ نقدية

إلى ح/ فوائد مستحقة

٣- عند بيع الأدوات المالية :

في حالة قيام الوحدة ببيع الاستثمار في الأدوات المالية قبل تاريخ الاستحقاق فإن عليها الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتحققة التي نتجت عن عملية البيع (حسين، وآخرون، ٢٠٠٣). وتختلف المعالجة المحاسبية لعملية البيع حسب توقيت حدوثها، حيث يمكن أن تحدث عملية البيع في تاريخ استحقاق الفائدة وفي هذه الحالة تسوى الفائدة بشكل طبيعي حيث في هذه الحالة يكون البائع قد حصل على الفائدة المستحقة له كاملة قبل البيع، كما يكون المشتري قد استلم السندات في بداية تاريخ احتساب الفائدة الجديدة ومن ثم سيحصل على الفائدة كاملة في التاريخ اللاحق لصرف

الفوائد، أما إذا تم بيع الاستثمارات بين تاريخي استحقاق الفائدة فإن للبائع أن يحصل من المشتري على ثمن البيع بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر تاريخ لصرف الفوائد حتى تاريخ البيع، ويتم إظهار قيمة الفائدة ضمن إيرادات الفوائد التي تخص الفترة (حسين، وآخرون، ٢٠٠٣).

وتتم المعالجة المحاسبية حسب كل حالة كالآتي:

أ- عند بيع الأداة المالية في تاريخ استحقاق الفائدة:

- في حالة تحقق مكاسب:

من ح/النقدية

إلى مذكورين:

ح/الاستثمار في السندات (تكلفة الاقتناء)

ح/ مكاسب متحققة من بيع السندات

- في حالة تحقق خسائر:-

من مذكورين:

ح/النقدية

ح/خسائر متحققة من بيع السندات

إلى ح/ الاستثمار في السندات (تكلفة الاقتناء)

ب- عند بيع الأداة المالية بين تاريخي استحقاق الفائدة

- في حالة تحقق مكاسب:

من ح/ النقدية

إلى مذكورين:

ح/ إيراد الفوائد (الاسمية)

ح/ الاستثمار في السندات (تكلفة الاقتناء)

ح/ مكاسب متحققة من بيع السندات

- في حالة تحقق خسائر:

من مذكورين:

ح/ النقدية

ح/ خسائر متحققة من بيع السندات

إلى مذكورين:

ح/ إيراد الفوائد (الاسمية)

ح/ الاستثمار في السندات (تكلفة الاقتناء)

ثانياً: المعالجة المحاسبية للاستثمار في الأدوات المالية (السندات) المتاحة للبيع

١- عند الشراء:

في حالة القيام بشراء أدوات مالية مصنفة (متاحة للبيع) فإنها تثبت في تاريخ الشراء بالقيمة المدفوعة والتمثلة بالقيمة الاسمية مطروحا منها الخصم أو مضافا إليها علاوة وتظهر ب قيد مماثل لقيد إثبات شراء الاستثمارات المتعلقة بحقوق الملكية .

٢- عند استحقاق الفوائد:

عند استحقاق الفوائد للسنة الأولى مع وجود علاوة يتم إثبات الإيراد الفعلي للفوائد بجعله دائنا بقيمة الفوائد المستحقة مطروحا منها نصيب السنة من علاوة الإطفاء التي تخصها ويكون قيد إثباتها مماثلا لقيد إثبات الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في أدوات الدين. أما عند استحقاق الفوائد للسنة الأولى مع وجود خصم شراء يتم إثبات الإيراد الفعلي للفوائد بجعله دائنا بقيمة الفوائد المستحقة وحساب الاستثمار بقيمة الخصم المطفاً الذي يخص تلك السنة ويكون قيد إثباتها مماثلا لقيد إثبات الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في أدوات الدين.

٣- عند حدوث تغييرات على الاستثمار:

حيث إن قيمة الأدوات المالية تقاس بالقيمة العادلة في نهاية العام فقد تظهر مكاسب أو خسائر عند تقييمها تتمثل في الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة المضافة للسندات، فإذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة المعدلة للسندات (التكلفة المضافة) فإن هذا الفرق يعتبر خسارة غير محققة حيث في هذه الحالة يخفض حساب الاستثمار في السندات المتاحة للبيع بمقدار الفرق، أما إذا كانت أكبر من قيمة السندات فيعتبر الفرق ربح غير محقق ، وفي هذه الحالة يزيد حساب الاستثمار في السندات المتاحة للبيع بقيمة الفرق وذلك بغرض الوصول للقيمة العادلة لهذا الاستثمار الذي يظهر في الميزانية العمومية في نهاية كل عام، ويتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة في بند منفصل في حقوق المساهمين (الكسار، ٢٠٠٩).

ويكون قيود الإثبات مماثلة تماما لقيود إثبات التغير السابق ذكرها في المعالجة المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات المتعلقة بحقوق الملكية لحالي وجود مكاسب أو خسائر غير محققة .

٤- عند بيع الأدوات المالية:

عندما تقوم الوحدة الاقتصادية ببيع استثماراتها في السندات المتاحة للبيع قبل تاريخ الاستحقاق فإن عليها إثبات الخصم أو العلاوة من آخر تاريخ تم احتسابها به إلى تاريخ البيع وذلك بهدف الوصول إلى قيمة التكلفة المطفأة للأداة (الكسار، ٢٠٠٩)، أما في حالة بيع استثمارات بقيمة أقل من تكلفته المطفأة في فترة ما، فإنه يتولد خسائر بيع استثمارات، أما في حالة بيع الاستثمارات بقيمة أكبر من تكلفته المطفأة في فترة ما، فإنه يتولد أرباح بيع استثمارات، ويكون قيود إثباتها مماثلة لقيود إثبات التغيير فيها كما في حالة المعالجة المحاسبية للاستثمارات المتعلقة بحقوق الملكية لحالي وجود مكاسب أو خسائر محققة . وتقبل المكاسب والخسائر المتحققة قي قائمة الدخل.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية للاستثمار في الأدوات المالية(السندات) لأغراض المتاجرة

١- عند الشراء:

تثبت الأدوات المالية المصنفة لغرض المتاجرة بقيود مماثل لقيود إثبات شراء الاستثمارات المصنفة لأغراض المتاجرة المتعلقة بحقوق الملكية. ولكن عند شراء أدوات مالية بين تاريخي استحقاق الفائدة فإن المعالجة المحاسبية لعملية الشراء تكون بإثبات تكلفة الأداة المالية بالإضافة إلى إثبات قيمة إيراد الفائدة المستحقة من آخر تاريخ قبضت فيه إلى تاريخ الشراء ويثبت ذلك بالقيود التالي: (الكسار، ٢٠٠٩)

من مذكورين:

ح/الاستثمار في الأدوات المالية

ح/ فائدة مستحقة

إلى ح/النقدية

٢- عند حدوث تغييرات على الاستثمار في الأدوات المالية (السندات) لأغراض المتاجرة:

تعالج هذه التغييرات بإثباتها بغير مماثل لغير إثبات التغيير في الاستثمارات المصنفة لأغراض المتاجرة المتعلقة بحقوق الملكية سواء في حال وجود مكاسب أو خسائر غير محققة .

٣- عند تحصيل الفوائد:

يتم إثبات الفوائد المستلمة والمتمثلة في كل من إيرادات الفوائد المستحقة المثبتة عند الشراء وإيراد الفائدة الدائنة عن الفترة ما بعد تاريخ الشراء إلى تاريخ الاستحقاق وذلك بالقيود التالي:

من ح/النقدية

إلى مذكورين:

ح/ فائدة مستحقة

ح/إيراد فائدة دائنة

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف (تحويل) الاستثمارات وانخفاض قيمتها

تمهيد:

يتناول هذا المبحث المعالجات المحاسبية لإعادة تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية الخاصة بحقوق الملكية و أدوات الدين، كما يتناول أيضا المعالجات المحاسبية لانخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية.

٤-٢-١: المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف (التحويل) الاستثمارات

عند تحويل الاستثمارات من فئة إلى أخرى تثبت الأدوات المالية المرغوب تحويلها إلى الفئة المحول إليها بالقيمة العادلة بتاريخ عملية التحويل.

فيما يلي المعالجات المحاسبية لعمليات التحويل بين الفئات المختلفة:

أولاً: التحويل من فئة (المتاحة للبيع) إلى فئة (بغرض المتاجرة)

١- عند التحويل في حالة وجود مكاسب:

عندما ترغب الوحدة في إجراء تحويل لأداة نتيجة لارتفاع قيمتها العادلة فإن المكاسب التي تظهر تعتبر غير محققة يتم قيدها حسب التالي مع مراعاة قفل حساب المكاسب غير المحققة (سابقاً) في حساب المكاسب المحققة.

من مذكورين:

ح/استثمارات في أدوات مالية مصنفة لغرض المتاجرة (حسب القيمة العادلة)

ح/مكاسب غير محققة (عن فترة سابقة)

إلى مذكورين:

ح/استثمارات في أدوات مالية مصنفة متاحة للبيع (بالقيمة العادلة عند التحويل)

ح/مكاسب محققة

٢- عند التحويل في حالة وجود خسائر

في حال رغبة الوحدة القيام بالتحويل مع وجود انخفاض في القيمة العادلة فإنه يتم تخفيض قيمة الاستثمار بالفرق وتكون التسوية بالقيود كالتالي:

من ح/خسائر محققة من استثمارات في أدوات مالية

إلى ح/استثمارات مالية في أدوات مالية بغرض المتاجرة

ثانياً: التحويل من فئة (المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) إلى فئة (متاحة للبيع):

تلجأ الوحدة إلى هذا الإجراء عندما تصبح غير راغبة في استمرارية احتفاظها بالأداة المالية حتى موعد الاستحقاق (حماد، ٢٠٠٦). ويتم التحويل بين الفئتين بالقيمة العادلة بحيث تضاف أو تطرح المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن هذا التحويل (والمتمثلة في الفرق بين القيمة العادلة للسندات في نهاية العام والقيمة الدفترية للاستثمار^(١) في بداية العام) ويتم إثبات الفرق في حقوق الملكية. (مطر، ٢٠٠٧)، وذلك بالقيود التالي:

(١) تتمثل القيمة الدفترية في السعر المدفوع مضافاً إليه قيمة استهلاك الخصم عن فترة الاحتفاظ.

١- عند التحويل في حالة وجود مكاسب:

في هذه الحالة يثبت حساب الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة للبيع مدينا بالقيمة العادلة، أما في الجانب الدائن فيثبت حساب الاستثمار في الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بقيمتها الدفترية في الفترة السابقة، بالإضافة إلى المكاسب غير المحققة والمتمثلة في الفرق بين الحسابين المذكورين ويظهر ذلك بالقيود التالي:

من ح/استثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع

إلى مذكورين:

ح/استثمارات مالية في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

ح/مكاسب غير محققة من أدوات مالية

٢- عند التحويل في حال وجود خسائر:

في هذه الحالة يجعل حساب الاستثمار في الأدوات المالية (السندات) المتاحة للبيع مدينا بالقيمة العادلة، وفي الجانب الدائن يجعل حساب الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة للبيع بقيمتها الدفترية في الفترة السابقة، وتسجل في الجانب المدين الخسائر غير المحققة والمتمثلة في الفرق بين الحسابين المذكورين ويظهر ذلك بالقيود التالي:

من مذكورين:

ح/استثمارات مالية في أدوات مالية متاحة للبيع

ح/خسائر غير محققة من الاستثمار في أدوات مالية

إلى ح/استثمارات مالية في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٤-٢-٢: المعالجة المحاسبية لانخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية

يقصد بانخفاض قيمة الاستثمارات بأنه التدني غير المؤقت (الدائم) في قيمة الاستثمارات المالية، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها الحالة التي تمر بها الوحدة الاقتصادية المستثمر فيها من أزمة سيولة خانقة (مطر، ٢٠٠٧).

وفي هذا الصدد فإن على الوحدة في تاريخ الميزانية، تقييم ما إذا كانت هناك أية أدلة موضوعية تشير إلى انخفاض قيمة الأداة، بحيث لا يتوقع إعادة تعويضه أو التعافي منه، فإذا تبين وجود انخفاض (تدني) فعلي تتم معالجته كالتالي :

أ- إذا كانت الأداة محتفظ بها لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع:

في هذه الحالة يعتبر الانخفاض في قيمة الأداة المالية بمثابة خسارة يتم إقفالها في قائمة الدخل، وتقدر هذه الخسارة بأنها الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد عند التصرف في الأداة المالية (القاضي، وحمدان، ٢٠٠٨)، مع مراعاة استبعاد مبلغ الهبوط السابق المثبت في حقوق الملكية وذلك فيما يتعلق بالأدوات المتاحة للبيع.

ب- إذا كانت الأداة المالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

في هذه الحالة يجب قياس انخفاض القيمة المتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع مستقبلاً مخصوماً باستخدام سعر الخصم الأصلي للأداة. ويعالج هذا الفرق في قائمة الدخل مباشرة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣).

وتكون المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأدوات المالية كالتالي:

أ- إذا كانت أداة متعلقة بحقوق الملكية:

إذا تبين وجود تراجع في قيمة الأداة المالية حيث ظهر أن قيمتها العادلة أقل من قيمتها الدفترية، ووردت معلومات إلى إدارة الوحدة بأن هذا التراجع ليس مؤقتاً بسبب تقلب سوقي وإنما ناتج عن تدهور في قيمة الأصل، فإن المعالجة المحاسبية للخسارة الناتجة عن هذا الانخفاض تتم بتخفيض قيمة الاستثمار بمقدار الخسارة ويتم إثبات هذه الخسارة في قائمة الدخل كالتالي:

١- في حالة الانخفاض المؤقت (تقلب سوقي):

من حـا خسارة غير محققة ناتجة عن الاحتفاظ بأدوات مالية
إلى حـا استثمارات في أدوات مالية

٢- في حالة التأكد من أن الانخفاض دائم وليس مؤقت:

من حـا خسائر ناتجة عن الاحتفاظ بأدوات مالية
إلى حـا خسائر غير محققة ناتجة عن الاحتفاظ بأدوات مالية

ب- إذا كانت أداة متعلقة بأدوات الدين (سندات):

يحدث الانخفاض أو الخسارة في الاستثمار في أدوات الدين عندما يكون هناك احتمال بأن لا يتمكن المستثمر من استرداد المبالغ المستحقة (مبلغ الدين + الفائدة) المحددة وفقاً لشروط عقد الإصدار (مطر، ٢٠٠٧)، فإذا أصبحت القيمة العادلة للأداة في نهاية السنة أقل من قيمتها الاسمية فيتوجب إثبات الفرق كخسارة غير محققة ويتم إظهارها في قائمة الدخل، فإذا تبين وبسبب ظروف مالية صعبة تعاني منها الوحدة الاقتصادية بوجود شك حول تحصيل القيمة التعاقدية ففي هذه الحالة فإن الخسارة غير المحققة المشار إليها يجب إعادة معالجتها على أنها خسارة تدني ويتم إظهارها في قائمة الدخل، وتخفض السندات إلى التكلفة المعدلة الجديدة بالقيود التالي:

من مذكورين:

حـاخساره اءءنـه اسءءءماراء (سءءاء)

ءاءسوءه القءمه العاءله للسءءاء المءاءه للبع

إلى مءكورين:

حـاخساره عفر مءقءه

حـاسءءاء مءاءه للبع

وعءء بع الأصل المالى أو سءاءه، ىءء ءءزءه المبلع الءقءرى بءاء على القءمه العاءله النسبفه للءزه المءقءظ به والءزه المباع، وىءء الإقراء بالمكسب أو الخساره بءاء على العواءء المقبوضه مءابل الءزه المباع.

وبعبن الءءول رقم (٤-١) فءاء الاسءءماراء فى الأءواء المالفه مءءمءا مءى ءسوء هءه الاسءءماراء لاءءءبار انءفاض القءمه:

الءءول رقم (٤-١)

مءى ءسوء فئه الاسءءماراء فى الأءواء المالفه لاءءءبار انءفاض القءمه

الفئه	أساس القءاس	مءى ءسوءها لاءءءبار انءفاض القءمه وكففه اءءباره
بءرض المءاءره	القءمه العاءله	لا بءرى مءل هءا الاءءبار
مءقءظ بها ءءى ءارىء الاسءءقاع	ءءكفه المسءهلكه	بءرى هءا الاءءبار وىءمءل فى الفرق بعن القءمه المسءله، وما بعن القءمه الءالفه للءءفق النقءى المءقوع والمءصوم بسعر الفاءءه الفءال الءاص بالأءواء المالفه عءء ءملمها. وءعالء هءا الانءفاض فى قائمه الءءل.
مءاءه للبع	القءمه العاءله	بءرى هءا الاءءبار فى ءاله إءهار ءءبءراء فى القءمه ضمن ءقوق الملكفه، والمءمءل فى وءوء ءراءع ءائم فى القءمه العاءله للأصل عن مء قءمءها الءقءرفه، وبعالء هءا الانءفاض فى قائمه الءءل.

الفصل الخامس

"الدراسة التطبيقية"

المبحث الأول:منهجية الدراسة

١-١-٥ :مجتمع وعينة الدراسة

٢-١-٥ :منهج الدراسة

٣-١-٥ :مصادر جمع البيانات

٤-١-٥ :معالجة البيانات

المبحث الثاني: نتائج التحليل واختبار الفرضيات

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من أجل التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح و ذلك للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل يتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة: و يتناول التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المتبعة في تحضير الدراسة ومصادر جمع البيانات ومعالجتها، وماتم تطبيقه من إجراءات إحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج التحليل واختبار الفرضيات: و يتناول تحليل وتفسير البيانات المالية وعائد السهم السوقي للشركات محل الدراسة وذلك للفرضية الأولى والفرضيات المتفرعة منها واختبارها باستخدام طرق تحليل الارتباط لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك تحليل الانحدار للتعرف على العلاقة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

كما يتناول هذا المبحث تحليل وتفسير البيانات المالية وعائد السهم من صافي الربح للشركات محل الدراسة، وذلك للفرضية الثانية من خلال إجراء العمليات الرياضية (الحسابية) للتعرف على مدى تأثير عائد السهم من صافي الربح .

المبحث الأول

منهجية الدراسة

٥-١-١: مجتمع وعينة الدراسة:

١-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية التي طبقت محاسبة القيمة العادلة اعتباراً من عام (٢٠٠٤) وقامت بإعداد قوائمها المالية عبر سلسلة زمنية مدتها (٦) سنوات مالية (أي الفترة من بداية عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٩) باعتبار أن هذه الفترة كافية للوقوف على مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبيان أثرها على عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح.

وبالتالي تكون الشركات الخاضعة للدراسة هي التي تحقق الشرطين التاليين:

- أن تكون الشركة قد طبقت محاسبة القيمة العادلة اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٤ .
- أن تكون الشركة مدرجة في سجل السوق المالي قبل التاريخ المذكور.

وحيث إن عدد الشركات المدرجة في السوق المالي حتى نهاية ٢٠٠٩ يبلغ (٣٩) شركة وبتطبيق الشرطين المذكورين على تلك الشركات يصبح عدد الشركات مجتمع الدراسة (١٧) شركة كما يتبين من الجدول التالي رقم (٥-١).

٢-عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من كافة مفردات مجتمع الدراسة بعد استبعاد عدد (٤) شركات لأسباب مختلفة منها عدم وجود استثمارات لديها في الأدوات المالية أو بسبب عدم وضوح تصنيف هذه الاستثمارات في القوائم المالية المنشورة لها بالإضافة إلى عدم توفر بيانات مالية عن الأسعار السوقية للسهم، وبذلك تتكون عينة الدراسة من (١٣) شركة حسب الجدول التالي رقم (٥-١):

جدول (١-٥)

مجتمع وعينة الدراسة

عينة الدراسة		بيانات مجتمع الدراسة			مجتمع الدراسة	
أولاً: قطاع المصارف						
اسم الشركة	سبب الاستبعاد	تاريخ الإدراج في السوق	سنة التأسيس	رمز الشركة	اسم الشركة	ر. مسلسل
بنك الاستثمار الفلسطيني		١٩٩٧/٢/١٣	١٩٩٤	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	١-
بنك القدس		١٩٩٧/٣/٢٢	١٩٩٥	QUDS	بنك القدس	٢-
البنك الإسلامي العربي		١٩٩٧/١١/٢٢	١٩٩٥	AIB	البنك الإسلامي العربي	٣-
ثانياً: قطاع التأمين						
	عدم توفر بيانات سعر السوق	١٩٩٧/١/١٥	١٩٩٢	NIC	شركة التأمين الوطنية	٤-
المجموعة الأهلية للتأمين		١٩٩٧/٢/٢٣	١٩٩٤	AIG	المجموعة الأهلية للتأمين	٥-
ثالثاً: قطاع الاستثمار						
فلسطين للاستثمار العقاري		١٩٩٧/٢/٢٤	١٩٩٤	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	٦-
فلسطين للتنمية والاستثمار		١٩٩٧/٦/١٥	١٩٩٣	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	٧-
المستثمرون العرب		١٩٩٧/٧/٢٧	١٩٩٤	ARAB	المستثمرون العرب	٨-

رابعاً: قطاع الخدمات						
المؤسسة العقارية العربية		١٩٩٧/١/١٤	١٩٨٦	ARE	المؤسسة العقارية العربية	-٩
الاتصالات الفلسطينية		١٩٩٧/٥/٦	١٩٩٥	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	-١٠
المؤسسة العربية للفنادق		١٩٩٨/٥/٣٠	١٩٩٦	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	-١١
العربية الفلسطينية لمراكز التسوق		٢٠٠٠/٩/٢١	١٩٩٩	PLAZA	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	-١٢
	لا يوجد لديها استثمارات	٢٠٠٤/٣/٢٨	١٩٩٩	PEC	الفلسطينية للكهرباء	-١٣
خامساً: قطاع الصناعة						
شركة القدس للمستحضرات الطبية		١٩٩٧/١/٢٠	١٩٦٩	JPH	شركة القدس للمستحضرات الطبية	-١٤
	عدم وضوح تصنيف الاستثمارات	١٩٩٧/٧/٢٤	١٩٦٤	JCC	سجاير القدس	-١٥
شركة مصانع الزيوت النباتية		١٩٩٩/٨/٩	١٩٥٣	VOIC	شركة مصانع الزيوت النباتية	-١٦
	لا يوجد لديها استثمارات	٢٠٠٢/١٢/٣٠	١٩٩٨	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن	-١٧
١٣ شركة					١٧ شركة	المجموع

٥-١-٢: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Methodology)، وهو أسلوب من أساليب التحليل التي تركز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية محددة ومعلومة للحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (الفرا ومقداد، ٢٠٠٤). بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات النظرية الواردة في الدراسة. واستنادا إلى هذا المنهج يتم تحليل القوائم المالية وعوائد الأسهم السوقية وعوائد السهم من صافي الربح لمجموعة الشركات عينة الدراسة.

٥-١-٣: مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بحيث يغطي كل مصدر جزءا من البيانات والمعلومات ذات العلاقة كما يلي:

المصادر الأولية:

تعتمد الدراسة في الحصول على البيانات المتعلقة بالقوائم المالية من خلال التقارير السنوية المنشورة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على الموقع الإلكتروني للسوق أو من خلال موقع الشركة نفسها، كما اعتمد الباحث في حصوله على البيانات المتعلقة بعوائد الأسهم السوقية من الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية.

المصادر الثانوية:

تعتمد الدراسة على المصادر المتاحة من الكتب العربية والإنجليزية والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية ومواقع الكترونية ومنشورات متعلقة بموضوع الدراسة.

٥-١-٤ : معالجة البيانات:

يعتمد تحليل البيانات على برنامج Excel، وذلك لتحديد قيمة عائد السهم من صافي الربح، وكذلك حساب عائد السهم السوقي، كما يعتمد تحليل البيانات أيضا على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Science)، وذلك لحساب معاملات الارتباط ومعاملات الانحدار لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، حيث يدرس الارتباط قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، كما يستخدم نموذج الانحدار الخطي لاختبار صحة الفرضيات حيث يدرس الانحدار التوزيع المشترك لعدد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وذلك بهدف إيجاد العلاقة بينهما والتي تساعد في تفسير التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعاً للتغير في قيم المتغيرات المستقلة (صافي، 2001).

المبحث الثاني

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد:

يعرض هذا المبحث نتائج عملية تحليل بيانات الشركات محل الدراسة واختبار الفرضيات كالاتي:
١- يتم اختبار الفرضية الأولى والفرضيات المتفرعة منها باستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لذلك وهي تحليل الارتباط من خلال تحديد معامل بيرسون للارتباط وذلك لقياس قوة واتجاه العلاقة بين (المتغيرات المستقلة) و(المتغير التابع)، وتحليل الانحدار لقياس تأثير التغيرات في المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث يتم قبول أو رفض الفرضية حسب قيمة مستوى الدلالة (Sig)، فإذا كانت قيمة (Sig) أقل من 0.05 نقبل الفرضية، أما إذا كانت Sig أكبر من 0.05 نرفض الفرضية.

ويُقاس المتغير التابع (عائد السهم السوقي) من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$R_{jt} = (P_{jt} - P_{jt-1}) / P_{jt-1}$$

حيث إن :

R_{jt} : عائد السهم z خلال السنة t .

P_{jt} : سعر الإغلاق السنوي للسهم z في السنة الحالية

P_{jt-1} : سعر الإغلاق السنوي للسهم z في السنة السابقة

٢- يتم اختبار الفرضية الثانية من خلال إجراء العمليات الرياضية (الحسابية) للتعرف على عائد السهم من صافي الربح وفقاً للبيانات المعدة حسب القيمة العادلة مقارنة بعائد السهم من صافي الربح المحسوب وفقاً للتكلفة التاريخية.

هذا ويتم قياس عائد السهم من صافي الربح من خلال المعادلة الرياضية التالية (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠):

صافي الدخل_توزيعات أرباح الأسهم الممتازة

المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة^(١)

(١) تم استخراج المتوسط المرجح الموزون لعدد الأسهم من إيضاحات قائمة الدخل.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"⁽¹⁾، ولاختبار هذه الفرضية يتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية المتفرعة منها:-

١- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في صافي الدخل الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

وباختبار هذه الفرضية تبين الآتي:

من خلال تحديد معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التغير في صافي الدخل وعائد السهم السوقي يتبين وجود علاقة موجبة بينهما حيث ظهرت قيمة معامل بيرسون للارتباط (R) 0.29

و لتوضيح تأثير العلاقة بين التغير في صافي الدخل وعائد السهم السوقي يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي:

$$Y^{\wedge}=bo+bx1$$

حيث:

$$Y^{\wedge} = \text{المتغير التابع (عائد السهم السوقي)}$$

$$bo = \text{ثابت المعادلة}$$

$$b = \text{معامل المتغير المستقل}$$

$$x1 = \text{المتغير المستقل (صافي الدخل)}$$

ويصبح شكل النموذج بعد الاختبار كالتالي:

$$Y^{\wedge}=0.109+1.534E-8x1$$

(١) تتضمن ملاحق الدراسة قيم بنود القوائم المالية التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية للشركات موضوع الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (٢-٥) نتائج العلاقة بين التغير في صافي الدخل وعائد السهم السوقي.

جدول رقم (٢-٥)

نتائج العلاقة بين التغير في صافي الدخل وعائد السهم السوقي

المعامل (Coefficient)	القيمة (Value)		
معامل بيرسون (R)	0.292		
معامل التحديد (R-Square)	0.085		
Std. Error	1.026599		
النموذج (Model)		اختبار (t)	مستوى الدلالة (Sig)
F	7.059		0.001
ثابت (Constant)	0.109	0.896	0.338
بيتا (Beta(x1))	1.534E-8	2.657	.010

يتبين من خلال الجدول (٢-٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت 0.085 أي أن التغير في صافي الدخل يفسر ما نسبته 8.5% من عائد السهم السوقي وأن النسبة الباقية وقدرها 91.5% يعود إلى عوامل أخرى، كما أن قيمة اختبار $F=7.059$ وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05 حيث يتضح أن قيمة مستوى المعنوية 0.001 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل بيتا بلغ (1.534E-8)، وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في صافي الدخل وعائد السهم السوقي، حيث إنه كلما زادت قيمة صافي الدخل بمقدار (100,000,000 دينار) زاد عائد السهم السوقي بمقدار (1.5) دينار تقريباً.

وبالتالي يتبين صحة الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في صافي الدخل الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

هذا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة

إحصائية (إيجابية) بين صافي الدخل وعائد السهم السوقي .

٢- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في أرباح الأدوات المالية الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

وباختبار هذه الفرضية تبين الآتي:

من خلال تحديد معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التغير في أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي يتبين وجود علاقة موجبة بينهما حيث ظهرت قيمة معامل بيرسون للارتباط (R) 0.65.

ولتوضيح تأثير العلاقة بين التغير في أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي:

$$Y^{\wedge}=b_0+b_1x_1$$

حيث:

$$Y^{\wedge} = \text{المتغير التابع (عائد السهم السوقي)}$$

$$b_0 = \text{ثابت المعادلة}$$

$$b_1 = \text{معامل المتغير المستقل}$$

$$x_1 = \text{المتغير المستقل (أرباح الأدوات المالية)}$$

ويصبح شكل النموذج بعد الاختبار كالتالي:

$$Y^{\wedge}=0.103+5.931E-8x_1$$

ويوضح الجدول رقم (٣-٥) نتائج العلاقة بين التغير في أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي.

جدول رقم (٣-٥)

نتائج العلاقة بين التغير في أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي

المعامل (Coefficient)	القيمة (Value)		
معامل بيرسون (R)	0.653		
معامل التحديد (R- Square)	0.426		
Std. Error	0.812956		
النموذج (Model)		اختبار (t)	مستوى الدلالة (Sig)
F	56.451		0.0001
ثابت (Constant)	0.103	1.094	0.277
بيتا (Beta(x2))	5.931E-8	7.513	0.000

يتبين من خلال الجدول (٣-٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت 0.426 أي أن التغير في أرباح الأدوات المالية يفسر ما نسبته 43% من عائد السهم السوقي وأن النسبة الباقية وقدرها 57% يعود إلى عوامل أخرى، كما أن قيمة اختبار $F=56.451$ وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05 حيث يتضح أن قيمة مستوى المعنوية 0.0001 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل بيتا تبلغ ($5.931E-8$)، وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي، حيث إنه كلما زادت قيمة أرباح الأدوات المالية بمقدار (100,000,000 دينار) زاد عائد السهم السوقي بمقدار (6) دنانير تقريبا.

وبالتالي يتبين صحة الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في أرباح الأدوات المالية الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي". هذا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (إيجابية) بين أرباح الأدوات المالية وعائد السهم السوقي .

٣- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقى".

وباختبار هذه الفرضية تبين الآتى:

من خلال تحديد معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقى يتبين وجود علاقة موجبة بينهما حيث ظهرت قيمة معامل بيرسون للارتباط (R) 0.23.

ولتوضيح تأثير العلاقة بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقى يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي:

$$Y^{\wedge}=bo+bx3$$

حيث:

$$Y^{\wedge} = \text{المتغير التابع (عائد السهم السوقى)}$$

$$bo = \text{ثابت المعادلة}$$

$$b = \text{معامل المتغير المستقل}$$

$$x3 = \text{المتغير المستقل (الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين)}$$

ويصبح شكل النموذج بعد الاختبار كالتالى:

$$Y^{\wedge}=0.160+4.097E-8 x3$$

ويوضح الجدول (٥-٤) نتائج العلاقة بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقى

جدول رقم (٤-٥)

نتائج العلاقة بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقي

المعامل (Coefficient)	القيمة (Value)		
معامل بيرسون (R)	0.234		
معامل التحديد (R- Square)	0.055		
Std. Error	1.043485		
النموذج (Model)		اختبار (t)	مستوى الدلالة (Sig)
F	4.393		0.039
ثابت (Constant)	.0160	1.294	0.200
بيتا (Beta(x3))	4.097E-8	2.096	0.039

يتبين من خلال الجدول (٤-٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت 0.055 أي أن التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين يفسر ما نسبته 5.5% من عائد السهم السوقي وأن النسبة الباقية وقدرها 94.5% يعود إلى عوامل أخرى، كما أن قيمة اختبار $F=4.393$ وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05 حيث يتضح أن قيمة مستوى المعنوية 0.039 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل بيتا تبلغ ($4.097E-8$)، وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقي، حيث إنه كلما زادت قيمة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين بمقدار (100,000,000 دينار) زاد عائد السهم السوقي بمقدار (4) دينار تقريباً.

وبالتالي يتبين صحة الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وعائد السهم السوقي".

هذا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (إيجابية) بين الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وعائد السهم السوقي .

٤- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) الناتج

عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي ".

وباختبار هذه الفرضية تبين الآتي:

من خلال تحديد معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التغير في بند (التغير المتراكم في

القيمة العادلة) وعائد السهم السوقي يتبين وجود علاقة موجبة بينهما حيث ظهرت قيمة معامل

بيرسون للارتباط (R) 0.61.

كما أنه لتوضيح تأثير العلاقة بين التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) وعائد السهم

السوقي يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي:

$$Y^{\wedge}=bo+bx4$$

حيث:

$$Y^{\wedge} = \text{المتغير التابع (عائد السهم السوقي)}$$

$$bo = \text{ثابت المعادلة}$$

$$b = \text{معامل المتغير المستقل}$$

$$x4 = \text{المتغير المستقل (التغير المتراكم في القيمة العادلة)}$$

ويصبح شكل النموذج بعد الاختبار كالتالي:

$$Y^{\wedge}=bo+bx4$$

$$Y^{\wedge}=0.227+1.975E-7x4$$

ويوضح الجدول التالي رقم (٥-٥) نتائج العلاقة بين التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة

العادلة) وعائد السهم السوقي

جدول رقم (٥-٥)

نتائج العلاقة بين التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) وعائد السهم السوقي

المعامل (Coefficient)	القيمة (Value)		
معامل بيرسون (R)	0.608		
معامل التحديد (R-Square)	0.370		
Std. Error	0.851936		
النموذج (Model)		اختبار (t)	مستوى الدلالة (Sig)
F	44.608		0.039
ثابت (Constant)	0.227	2.349	0.021
بيتا (Beta(x4))	1.975E-7	6.679	0.000

يتبين من خلال الجدول (٥-٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت 0.37 أي أن التغير في بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) يفسر ما نسبته 37% من عائد السهم السوقي وأن النسبة الباقية وقدرها 63% يعود إلى عوامل أخرى، كما أن قيمة اختبار $F = 44,608$ وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05 حيث يتضح أن قيمة مستوى المعنوية 0.039 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل بيتا تبلغ (1.975E-7)، وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) وعائد السهم السوقي، حيث إنه كلما زادت قيمة (التغير المتراكم في القيمة العادلة) بمقدار (10,000,000 دينار) زاد عائد السهم السوقي بمقدار (2) دينار تقريباً.

وبالتالي يتبين صحة الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بند (التغير المتراكم في القيمة العادلة) الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وعائد السهم السوقي".

هذا ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) التي تشير إلى وجود علاقة ذات

دلالة إحصائية (سلبية) بين متغير (التغير المتراكم في القيمة العادلة) و(عائد السهم السوقي).

٥- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

تنص الفرضية على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

وباختبار هذه الفرضية تبين الآتي:

من خلال تحديد معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التغير في بند (الأرباح الموزعة على المساهمين) وعائد السهم السوقي يتبين عدم وجود علاقة بينهما حيث ظهرت قيمة معامل بيرسون للارتباط $(R) = 0.03$ ، كما بلغت قيمة $\text{Sig} = 0.829$ وهي أكبر من 0.05 .

وبالتالي يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الموزعة على المساهمين الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وعائد السهم السوقي".

ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (إيجابية) بين الأرباح الموزعة على المساهمين وعائد السهم السوقي.

٦- اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

تنص الفرضية على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في رصيد النقد وما في حكمه الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعائد السهم السوقي".

وباختبار هذه الفرضية تبين الآتي:

من خلال تحديد معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التغير في بند (رصيد النقد وما في حكمه) وعائد السهم السوقي يتبين عدم وجود علاقة موجبة بينهما حيث ظهرت قيمة معامل بيرسون للارتباط $(R) = 0.04$ كما بلغت قيمة $\text{Sig} = 0.747$ وهي أكبر من 0.05 .

وبالتالي يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في رصيد النقد وما في حكمه الناتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وعائد السهم السوقي".

ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (دخل الله، ٢٠٠٥) التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (إيجابية) بين التغيرات في رصيد النقد وما في حكمه، وعائد السهم السوقي .

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

"يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية إيجاباً على عائد السهم من صافي الربح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية".

يهدف اختبار هذه الفرضية للتوصل الى نتيجة حول تأثير عائد السهم من صافي الربح نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال المقارنة بين قيمته المعدة وفقاً للقيمة العادلة و قيمته المحسوبة وفقاً للتكلفة التاريخية.

ولاختبار تلك الفرضية يتم اتباع الخطوات التالية:

١- تحديد قيمة صافي الربح المعد وفقاً للقيمة العادلة، ومن ثم استخراج عائد السهم من صافي الربح .

٢- تحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال قائمة الدخل.

٣- تحديد قيمة صافي الربح المعد وفقاً للتكلفة التاريخية من خلال طرح المكاسب أو إضافة الخسائر الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من قيمة صافي الربح المعد وفقاً للقيمة العادلة ومن ثم استخراج عائد السهم من صافي الربح.

٤- يتم قسمة عائد السهم من صافي الدخل المعد وفقاً للقيمة العادلة على عائد السهم المحسوب وفقاً للتكلفة التاريخية، وذلك للوصول إلى مدى تأثير عائد السهم من صافي الربح نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

فإذا كانت قيمة اتجاه التأثير ايجابية تكون الشركة قد حققت مكاسب نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة والعكس صحيح.

ويظهر الجدول التالي رقم (٥-٦) مدى تأثير عائد السهم من صافي الربح لجميع الشركات محل الدراسة.

جدول رقم (٥-٦)

مدى تأثير عائد السهم نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة

اسم الشركة	السنة	صافي الربح المعد وفقا للقيمة العادلة	مكاسب أو خسائر القيمة العادلة	صافي الربح المحسوب وفقا للتكلفة التاريخية	عائد السهم المعد وفقا للقيمة العادلة	عائد السهم المحسوب وفقا للتكلفة التاريخية	مدى تأثير عائد السهم	
							معدل التأثير	اتجاه التأثير
البنك الإسلامي العربي	٢٠٠٤	476722	66577	410146	0.034	0.029	1.16	ايجابي
	٢٠٠٥	2557935	856851	1701085	0.135	0.090	1.50	ايجابي
	٢٠٠٦	2784668	24391	2760276	0.107	0.106	1.01	ايجابي
	٢٠٠٧	2332185	-90451	2422636	0.061	0.063	0.96	سلبي
	٢٠٠٨	3616935	1452	3615483	0.094	0.094	1.001	ايجابي
	٢٠٠٩	818281	-563584	1381864	0.020	0.034	0.59	سلبي
بنك الاستثمار الفلسطيني	٢٠٠٤	805335	404414	400921	0.040	0.020	2	ايجابي
	٢٠٠٥	26240185	25039477	1200708	1.312	0.060	21.9	ايجابي
	٢٠٠٦	2641596	600717	2040879	0.085	0.066	1.29	ايجابي
	٢٠٠٧	2967798	639944	2327854	0.074	0.058	1.28	ايجابي
	٢٠٠٨	2094011	-237859	2331870	0.052	0.058	0.90	سلبي
	٢٠٠٩	2079121	419547	1659575	0.052	0.041	1.25	ايجابي
بنك القدس	٢٠٠٤	15259	61106	-45847	0.001	-0.002	-0.33	ايجابي
	٢٠٠٥	534047	947763	-413716	0.025	-0.019	-1.29	ايجابي
	٢٠٠٦	-1227528	58544	-1286071	-0.033	-0.034	0.954	ايجابي
	٢٠٠٧	690662	70480	620182	0.014	0.012	1.114	ايجابي
	٢٠٠٨	-4240012	-1604111	-2635901	-0.085	-0.053	1.609	سلبي
	٢٠٠٩	1900850	-34040	1934889	0.038	0.039	0.982	سلبي
المجموعة الأهلية للتأمين	٢٠٠٤	572491	250559	321932	0.094	0.053	1.778	ايجابي
	٢٠٠٥	2162200	589894	1572306	0.355	0.258	1.375	ايجابي
	٢٠٠٦	1151926	330989	820938	0.038	0.027	1.403	ايجابي
	٢٠٠٧	1705656	602468	1103188	0.053	0.034	1.546	ايجابي
	٢٠٠٨	848965	-561950	1410916	0.026	0.044	0.602	سلبي
	٢٠٠٩	1520676	90715	1429961	0.045	0.043	1.063	ايجابي
المستثمرون العرب	٢٠٠٤	-2406	97546	-99952	0.000	-0.011	0.024	ايجابي
	٢٠٠٥	289301	446954	-157653	0.031	-0.017	1.835	ايجابي
	٢٠٠٦	122924	3118	119806	0.013	0.013	1.026	ايجابي
	٢٠٠٧	-2454764	-2473920	19156	-0.260	0.002	-128.15	سلبي
	٢٠٠٨	520011	373227	146784	0.055	0.016	3.543	ايجابي

ايجابي	-2.203	-0.001	0.003	-10799	34549	23795	٢٠٠٩	
ايجابي	3.078	0.043	0.131	7349920	15274940	22624860	٢٠٠٤	فلسطين للتنمية والاستثمار
ايجابي	4.477	0.078	0.348	18469940	64215950	82685890	٢٠٠٥	
ايجابي	4.855	0.018	0.086	4187580	16141140	20328720	٢٠٠٦	
ايجابي	1.571	0.064	0.101	15838680	9041140	24879820	٢٠٠٧	
سلبي	0.735	0.087	0.064	21746590	-5753130	15993460	٢٠٠٨	
ايجابي	1.008	0.119	0.120	29746160	241400	29987560	٢٠٠٩	
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٤	فلسطين للاستثمار العقاري
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٥	
ايجابي	1.062	0.035	0.037	1537386	95123	1632509	٢٠٠٦	
ايجابي	1.877	0.005	0.009	231202	202815	434017	٢٠٠٧	
سلبي	-40.039	0.001	-0.053	64520	-2647814	-2583294	٢٠٠٨	
ايجابي	1.375	0.007	0.010	363607	136439	500046	٢٠٠٩	
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٤	المؤسسة العربية للفنادق
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٥	
سلبي	-1.479	0.010	-0.015	205865	-510406	-304541	٢٠٠٦	
ايجابي	1.395	0.0002	0.0003	4769	1883	6652	٢٠٠٧	
سلبي	1.065	-0.014	-0.015	-304128	-19888	-324016	٢٠٠٨	
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٩	
لم يتأثر	1.000	0.009	0.009	8870	0	8870	٢٠٠٤	المؤسسة العقارية العربية
ايجابي	1.634	0.024	0.039	22732	14412	37144	٢٠٠٥	
ايجابي	1.011	0.495	0.500	482267	5198	487465	٢٠٠٦	
سلبي	1.526	-0.022	-0.034	-21003	-11058	-32061	٢٠٠٧	
ايجابي	-3.724	-0.020	0.075	-19141	90417	71276	٢٠٠٨	
ايجابي	1.183	0.088	0.104	83581	15291	98872	٢٠٠٩	
ايجابي	1.005	0.374	0.376	37874400	207983	38082383	٢٠٠٤	الاتصالات الفلسطينية
ايجابي	1.270	0.419	0.532	55175059	14888773	70063832	٢٠٠٥	
سلبي	0.844	0.505	0.427	66519662	-10358100	56161562	٢٠٠٦	
ايجابي	1.030	0.483	0.498	63586481	1939297	65525778	٢٠٠٧	
سلبي	0.965	0.702	0.678	92449804	-3269956	89179848	٢٠٠٨	
سلبي	0.974	0.548	0.534	72181000	-1846000	70335000	٢٠٠٩	
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٤	العربية لمراكز التسوق
سلبي	1.217	-0.021	-0.025	-134742	-29229	-163972	٢٠٠٥	
سلبي	1.302	-0.060	-0.078	-313056	-94492	-407548	٢٠٠٦	
ايجابي	0.953	-0.075	-0.071	-389936	18343	-371593	٢٠٠٧	
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٨	
لا يوجد لديها استثمارات في الأدوات المالية خلال هذا العام							٢٠٠٩	
لم يتأثر	1.000	0.839	0.839	1678490	0	1678489	٢٠٠٤	شركة القدس للمستحضرات الطبية
لم يتأثر	1.000	0.710	0.710	1420490	0	1420490	٢٠٠٥	
لم يتأثر	1.000	0.296	0.296	1680432	0	1680432	٢٠٠٦	
سلبي	0.953	0.341	0.325	1656555	-78272	1656555	٢٠٠٧	
سلبي	0.894	0.326	0.292	1971376	-208153	1971376	٢٠٠٨	

سلبي	0.973	0.317	0.308	1720178	-46746	1673432	٢٠٠٩	
ايجابي	2.966	0.037	0.108	109611	215484	325095	٢٠٠٤	شركة مصانع الزيوت
ايجابي	-1.943	-0.209	0.405	-625972	1842134	1216162	٢٠٠٥	
ايجابي	-0.245	-0.029	0.007	-86878	108155	21277	٢٠٠٦	
سلبي	0.450	0.219	0.098	656798	-361554	295244	٢٠٠٧	
سلبي	0.768	0.353	0.271	1209882	-280627	929255	٢٠٠٨	
سلبي	0.997	0.322	0.321	1288712	-3907	1284805	٢٠٠٩	

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (٦-٥) يتبين أن غالبية الشركات ، بنسبة ٦١% من عدد الشركات حققت أرباح نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وأن نسبة ٣٣% من عدد الشركات حققت خسائر نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة، والنسبة المتبقية ٦% لم تحقق أية مكاسب أو خسائر، مما يدل على أن عوائد السهم من صافي الربح لمعظم الشركات تأثرت إيجاباً نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية^(١).

وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة " يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية إيجاباً على عائد السهم من صافي الربح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخدّاش، وعبد اللطيف، ٢٠٠٨) التي تشير إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية قد أثر إيجابياً على الأداء المالي للمصارف وعائد السهم من صافي الربح المعد وفقاً للقيمة العادلة مقارنة مع العائد المحسوب وفقاً للتكلفة التاريخية.

(١) تظهر ملاحق الدراسة رسومات بيانية توضح عائد السهم المعد وفقاً للقيمة العادلة مقارنة بالعائد المحسوب وفقاً للتكلفة التاريخية للشركات .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

من خلال التحليلات النظرية والتطبيقية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- يتأثر عائد السهم السوقي ايجابيا بكل من متغيرات (صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، وتشير تلك النتيجة إلى وجود أثرا ايجابيا لتلك المتغيرات على عائد السهم السوقي.

٢- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بعائد السهم السوقي وكل من (الأرباح الموزعة على المساهمين، ورصيد النقد وما في حكمه)، وتشير تلك النتيجة إلى أن المتغيرين المذكورين ليس لهما تأثير على عائد السهم السوقي.

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن عددا من الشركات موضوع الدراسة (٧ شركات) لم توزع أرباحا على المساهمين عن السنوات التي حققت فيها أرباحا من ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وأن (٤) شركات وزعت أرباح في سنوات محددة فقط، وأن شركتين فقط وزعت أرباحا عن جميع السنوات من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩.

٣- أظهرت نتائج الدراسة ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، ويرى الباحث أن ذلك قد يعود إلى أن الشركات موضوع الدراسة تقيم استثماراتها في الأدوات المالية في نهاية العام وفقا لسعر الإغلاق الذي قد لا يعكس القيمة الحقيقية للسهم خاصة في ظل فرضية عدم كفاءة السوق المالي في فلسطين، ويعزز هذا الاعتقاد ما توصلت إليه دراسة (الطويل، ٢٠٠٨) حيث أظهرت أن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لم يحتوي على طرق واضحة وثابتة لتقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفاء كما توصلت إلى اعتبار أن القيمة السوقية تعبر عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في حالة وجود سوق مالي كفؤ، ولا تعبر عنه في حالة وجود سوق مالي غير كفؤ.

هذا ويمكن تفسير ضعف العلاقة المذكورة إلى التذبذب الكبير الذي حدث في أسعار السوق^(١) نتيجة الأوضاع السياسية (بشكل خاص خلال عام ٢٠٠٦) التي مرت بها فلسطين، حيث انعكست تلك الأحداث على مؤشر القدس سلبيًا بنسبة ٤٦% (سوق فلسطين للأوراق المالية، دليل الشركات، ٢٠٠٧).

كما يمكن أن يعود ضعف العلاقة إلى أحد الأسباب التالية:

- نظرة المستثمرين السلبية تجاه سوق فلسطين أو عدم الثقة في القوائم المالية.
- وجود مجموعة لها نفوذ واسع وتتمتع برؤوس أموال كبيرة تستطيع الحصول على معلومات بشكل خاص وبما يمكنها من التأثير على أداء السوق من خلال طرحها أسهم للتداول بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأسعار ومن ثم القيام بإعادة شراء تلك الأسهم وتحقيق عوائد غير عادية، وهي نفس النتيجة التي أشارت إليها دراسة (الطو، ٢٠١٠) حول أوضاع السوق المالي الفلسطيني.

٣- أظهرت نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة (مكاسب)، الأمر الذي انعكس إيجابيًا على الأداء المالي لغالبية الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

٤- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)، أدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلًا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية.

٥- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.

(١) توضح ملاحق الدراسة من خلال الرسوم البيانية حركة التذبذب في أسعار إغلاق أسهم الشركات موضوع الدراسة ومقارنتها مع متوسط أسعار الأسهم، حيث تم حساب متوسط سعر السوق بقسمة مجموع قيم أسعار الإغلاق خلال العام مقسومًا على عدد المشاهدات.

ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، نورد التوصيات التالية:

- ١- أهمية المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تطورات في المعايير الدولية.
- ٢- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية.
- ٣- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وذلك أسوة بالدول العربية مثل مصر والسعودية.
- ٤- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات المالية للشركات المدرجة في السوق المالي وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.
- ٥- ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشآت فضلاً عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال ما تحمله عملية التحليل من دلالات مهمة، وعدم الاعتماد على المؤشرات الأولية للبيانات المالية المنشورة فقط.
- ٦- وأخيراً توصي الدراسة بأهمية القيام بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني من خلال سلسلة زمنية لسنوات تتمتع باستقرار نسبي في أسعار السوق .

المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية:

أ-الكتب:

- أبو شمالة، أحمد محمد، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- الجمل، جمال، الاسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
- جريوننج، هيني، "معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق"، ترجمة طارق حماد، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٦ .
- الدهراوي، كمال الدين، وهلال ، عبد الله ، المحاسبة في شركات الاموال وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
- هندي، منير ابراهيم، أدوات الاستثمار في أسواق راس المال: الاوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، ٢٠٠٣.
- هاني، حسين، الاسواق المالية: طبيعتها وتنظيمها وأدواتها المشتقة، دار الكندي للنشر، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢.
- هندي، منير ابراهيم ، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- الزبيري، حمزة محمود، "أساسيات الإدارة المالية" عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- الزرري، عبد النافع، وفرح، غازي، الاسواق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠١.

- حسين، أحمد، وآخرون ،المحاسبة المتوسطة في الاصول الثابتة والاستثمارات،الدار الجامعية،الاسكندرية،٢٠٠٣
- حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، الادوات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث ، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
- حنان، رضوان،"النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير"، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣.
- يلول، مختار محمد، الأسهم والسندات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٨
- الكسار، طلال ،المحاسبة المتقدمة للاستثمار في الأسهم والسندات، عمان (الأردن)،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، ٢٠٠٣.
- معايير المحاسبة الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين العرب،الأردن، ٢٠٠٠
- معروف، هويشار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣
- مطر، محمد، مبادئ المحاسبة المالية-مشاكل القياس والاعتراف المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ عمان،الأردن.
- السعافين، هيثم، معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، الطبعة الأولى، بدون ناشر، ٢٠٠٤.
- العمار، رضوان وليد،"أساسيات في الإدارة المالية(مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل)"،دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

- علي، عبد الوهاب نصر، وسالم، أحمد محمد، المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- عوض، مروان، العملات الاجنبية والاستثمار والتمويل، معهد الدراسات المصرفية، ١٩٨٨.
- الFDA، فداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.
- الفرا، ومقداد، ٢٠٠٤، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، دار المقداد للطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- الصبان، محمد، وآخرون، المحاسبة المتوسطة (القياس والافصاح وفقا لمعايير المحاسبة المالية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
- صيام، أحمد، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، الطبعة الاولى، ١٩٩٧.
- القاضي، حسين، وحمدان، مامون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، دار زائل للنشر والطباعة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧.
- شاهين، علي، محاضرات تعليمية في النظرية المحاسبية، ٢٠٠٨.
- التميمي، ارشيد فؤاد، وسلام، اسامة عزمي، الاستثمار بالاوراق المالية تحليل وادارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- خلف، فليح حسن، الاسواق المالية النقدية، دارا للكتاب العالمي، عمان، ٢٠٠٦.

ب-الدوريات :

-إبراهيم، محمد زيدان،"مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمارات في سوق الأوراق المالية"،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة،جامعة عين شمس،العدد الرابع،٢٠٠٢.

-جمعة،أحمد حلمي،وخنفر،مؤيد راضي، "المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة(دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى)"،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،العدد ٤،المجلد ٣،٢٠٠٧.

-كريم، عبد الحفيظ محمد، الادوات المالية: مفهومها وكيفية الاعتراف والافصاح عنها في القوائم المالية، بحث منشور على الانترنت، مجلة علوم إنسانية،العدد ٣٩ متاح من WWW.ULUM.NL، ٢٠٠٨

- المطارنة، غسان فلاح، بشايرة، محمد محمود، مدى التزام الشركات العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ٢٠٠٦.

ج- رسائل الماجستير :

-دخل الله، دينا،"أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) على عوائد الأسهم"دراسة تحليلية على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،عمان،٢٠٠٥.

-الزعبي،٢٠٠٥،القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان(دراسة ميدانية)،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،٢٠٠٥.

-الخلو،محمد،" دورالمعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية،غزة، ٢٠١٠،

- الخلو،عدلي، "مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) " الاعتراف والقياس " ،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،غزة، ٢٠٠٩،

-الطويل،سحر،" المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية"(دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية)،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قناة السويس،مصر،٢٠٠٨.

د-مؤتمرات علمية:

-دهمش، نعيم، اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن، الفترة ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤.

-حسين، نظام، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن، الفترة ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤.

-السعافين، هيثم، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار، المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان-الأردن، الفترة ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤.

-السعافين، هيثم، معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان-الأردن، ٢٨-٢٩/٩/٢٠٠٥.

ثالثاً: المراجع العلمية باللغة الإنجليزية:

أ- الكتب:

- Chambers, Raymond J "Accounting, Evaluation and Economic Behavior" prentice-hall,1966
- Kam, Vernon. **Accounting Theory** Second Edition, John Wiley and Sons,Inc,1990.

ب:الدوريات:

- Al-Khadash and Abdullatif"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries:The Case of the Banking Sector in Jordan", 2009
- Barlev, B. and Haddad, J.R. (2003) "Fair Value Accounting and the Management of the Firm" **Critical Perspectives on Accounting** Vol. 14, pp. 383-415.
- Mey ,Abram. "Theodore Limbering and his Theory of Values and costs" ,Abacus, September 1966,Vol 2.Issue.1,pp 3-23.
- Sterling, Rebert R," **Toward a Science of Accounting**", Financial Analysis Journal,September-October1975,Vol.31 issue 5 pp 28-36.

رابعاً:مواقع الكترونية:

- WWW.IFRS.ORG موقع مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية
- www.ar.wikipedia.org ويكيبيديا الموسوعة الحرة
- www.investopedia.com موسوعة المستثمر
- www.p-s-e.com سوق فلسطين للأوراق المالية
- www.iasplus.com ، موقع ديلويت ،
- www.iasb.org.uk موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية،
- www.fasb.org/draft/ed_fair_value_measurements.pdf ,2004
- www.acc4arab.com موقع منتدى المحاسبين العرب،
- www.jps-dir.net موقع دليل المحاسبين،
- www. financialmanager.wordpress.com موقع المدير المالي،

الملاحق

"الملاحق الخاصة
ببنود القوائم المالية"

شركة مصانع الزيوت النباتية							
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية	عنوان البند
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	
1284805	929255	295244	21277	1216162	325095	صافي الربح	قائمة الدخل
-3907	-280627	-361554	108155	1842134	215484	أرباح الأدوات المالية	
0	0	0	0	1200000	0	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
8972	0	-308439	-507659	150329	71824	التغير المتراكم في القيمة العادلة	
62239	16606	63035	286196	105804	215640	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
122149	132001	120924	10959	523206	230777	رصيد النقد وما في حكمه	
معلومات:							
2.31	1.8	2.75	2.74	4.16	1.86	سعر إغلاق السهم	
0.283	-0.345	0.004	-0.341	1.237	-0.021	عائد السهم السوقي	

شركة فلسطين للاستثمار العقاري							
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية	عنوان البند
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	
500046	-2583294	434017	1632509	1203622	-950690	صافي الربح	قائمة الدخل
136439	-2647814	202815	95123	0	0	أرباح الأدوات المالية	
0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
-3159454	0	231706	383665	451408	48600	التغير المتراكم في القيمة العادلة	
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
734491	1186821	3487704	10889625	735029	226386	رصيد النقد وما في حكمه	
معلومات:							
0.81	0.69	1.14	1.32	2.5	0.9	سعر إغلاق السهم	
0.174	-0.395	-0.136	-0.472	1.778	-0.053	عائد السهم السوقي	

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار						
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند
29987560	15993460	24879820	20328720	82685890	22624860	صافي الربح
340000	-8103000	12734000	22734000	90445000	21514000	أرباح الأدوات المالية
0	0	0	17750000	28400000	0	أرباح مقترح توزيعها
-12098400	-5605450	-1498810	-577940	20691530	10281510	التغير المتراكم في القيمة العادلة
8304160	1236110	15745670	28225340	0	313110	أرباح موزعة للمساهمين
14623160	141711200	15281330	25205000	18105000	5192940	رصيد النقد وما في حكمه
سعر إغلاق السهم						
0.84	0.86	1.58	2.12	5.21	0.99	
عائد السهم السوقي						
-0.017	-0.457	-0.252	-0.594	4.281	0.635	

شركة القدس للمستحضرات الطبية						
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند
1673432	1763223	1578283	1680432	1420490	1678489	صافي الربح
-46746	-208153	-78272	0	0	0	أرباح الأدوات المالية
0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها
10032	-45079	5466	0	0	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
743972	641049	550614	335189	0	0	أرباح موزعة للمساهمين
2945304	3539817	5644803	7065390	1964130	1578791	رصيد النقد وما في حكمه
معلومات :						
4.15	4.24	5.01	6.05	9.95	3.6	سعر إغلاق السهم
-0.021	-0.154	-0.172	-0.392	1.764	-0.226	عائد السهم السوقي

شركة العربية لمراكز التسوق							
سنوات التطبيق						البند	عنوان البند
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	عنوان البند
301266	206217	-371593	-407548	-163972	-295236	صافي الربح	قائمة الدخل
0	0	18343	-94492	-41168	0	أرباح الأدوات المالية	
0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة	
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
313977	145347	96889	190144	124393	377287	رصيد النقد وما في حكمه	
							معلومات :
0.7	0.53	0.75	0.65	0.79	0.59	سعر إغلاق السهم	
0.321	-0.293	-0.185	-0.171	0.337	0.064	عائد السهم السوقي	

مجموعة الاتصالات							
سنوات التطبيق						البند	عنوان البند
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	عنوان البند
70335000	89179848	65525778	56161562	70063832	38082383	صافي الربح	قائمة الدخل
-1846000	-3269956	1939297	-10358100	14888773	207983	أرباح الأدوات المالية	
0	0	26325000	26325000	20250000	13500000	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
-170000	-850487	-61516	0	0	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة	
-52024000	-31893668	-25444661	-19969866	-13024209	-8109084	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
62997000	76622829	28988510	2775271	27358827	27226184	رصيد النقد وما في حكمه	
							معلومات :
5.14	4.94	4.93	4.96	13.6	5.15	سعر إغلاق السهم	
0.04	0.002	-0.006	-0.635	1.641	0.635	عائد السهم السوقي	

شركة المؤسسة العقارية العربية						
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	عنوان البند
98872	71276	-32061	487465	37144	8870	صافي الربح
15291	90417	-11058	5198	14412	0	أرباح الأدوات المالية
0	0	0	47444	0	0	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	التغير في حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين
192959	252490	126922	456611	36360	39366	رصيد النقد وما في حكمه
معلومات :						
0.54	0.36	0.64	0.67	0.57	0.55	سعر إغلاق السهم
0.5	-0.438	-0.045	0.175	0.036	-0.191	عائد السهم السوقي

شركة المؤسسة العربية للفنادق						
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	عنوان البند
-505387	-324016	6652	-304541	-76867	-69543	صافي الربح
0	-19888	1883	-510406	0	0	أرباح الأدوات المالية
0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها
-32376	-46465	-15400	-15400	27105	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين
169200	202161	397505	5733361	10329099	5166	رصيد النقد وما في حكمه
معلومات :						
0.88	0.77	1	1.17	1.18	0.82	سعر إغلاق السهم
0.143	-0.23	-0.145	-0.008	0.439	0.262	عائد السهم السوقي

شركة المستثمرون العرب						
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	عنوان البند
23795	520011	-2454764	122924	289301	-2406	صافي الربح
34594	373227	-2473920	3118	446954	97546	أرباح الأدوات المالية
0	110632	110632	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها
-601837	-284127	-21127	-1806230	-400125	-1373939	التغير المتراكم في القيمة العادلة
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين
63930	52769	50696	12601	32265	4705	رصيد النقد وما في حكمه
						معلومات :
0.6	0.65	0.73	1.11	1.06	0.98	سعر إغلاق السهم
-0.077	-0.11	-0.342	0.047	0.082	1.13	عائد السهم السوقي

شركة المجموعة الأهلية للتأمين						
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	عنوان البند
1520676	848965	1705656	1151926	2162200	572491	صافي الربح
127767	-791479	848546	466181	830837	352900	أرباح الأدوات المالية
951381	914,791	1186638	809071	1618143	205478	أرباح مقترح توزيعها
-91282	-71,239	60179	0	0	0	التغير المتراكم في القيمة
951382	-872,483	-809071	-539381	0	-596866	أرباح موزعة للمساهمين
2699575	4,444,902	5836233	991248	1000674	251114	رصيد النقد وما في حكمه
						معلومات :
0.59	0.65	1.05	2.13	6.46	3.09	سعر إغلاق السهم
-0.088	-0.385	-0.507	-0.67	1.092	1.231	عائد السهم السوقي

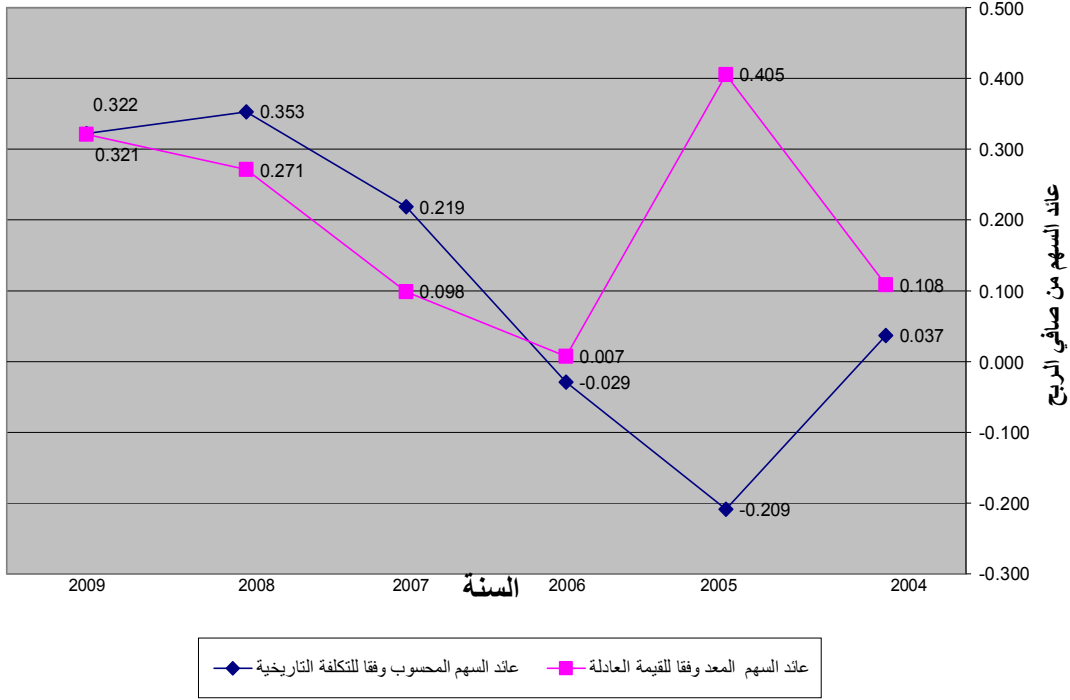
بنك القدس							
سنوات التطبيق						البند	عنوان البند
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	عنوان البند
1900850	-4240012	690662	-1227528	534047	15259	صافي الربح	قائمة الدخل
-47943	-2259311	99268	82456	1334877	86065	أرباح الأدوات المالية	
0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
35000	-55026	-1472621	-993301	314492	0	التغير المتراكم في القيمة	
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
68726500	27151031	63901468	44321468	26630284	38401677	رصيد النقد وما في حكمه	
							معلومات :
0.86	0.64	0.92	0.92	1.31	0.64	سعر إغلاق السهم	
0.344	-0.302	-0.008	-0.297	1.056	0.023	عائد السهم السوقي	

بنك الاستثمار الفلسطيني							
سنوات التطبيق						البند	عنوان البند
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	عنوان البند
2079121	2094011	2967798	2641596	2624018	805335	صافي الربح	قائمة الدخل
590911	-335013	901329	846080	3526686	569597	أرباح الأدوات المالية	
0	2840000	2840000	0	2130000	0	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
-1203446	-1744346	-1957820	-1898831	8997776	274907	التغير المتراكم في القيمة	
2854333	2810654	0	2130000	0	0	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
54915121	69484147	44415641	24728843	11390658	22106760	رصيد النقد وما في حكمه	
							معلومات :
0.850	1.380	1.21	2.070	4.33	0.55	سعر إغلاق السهم	
-0.381	0.141	-0.418	-0.521	6.922	0.085	عائد السهم السوقي	

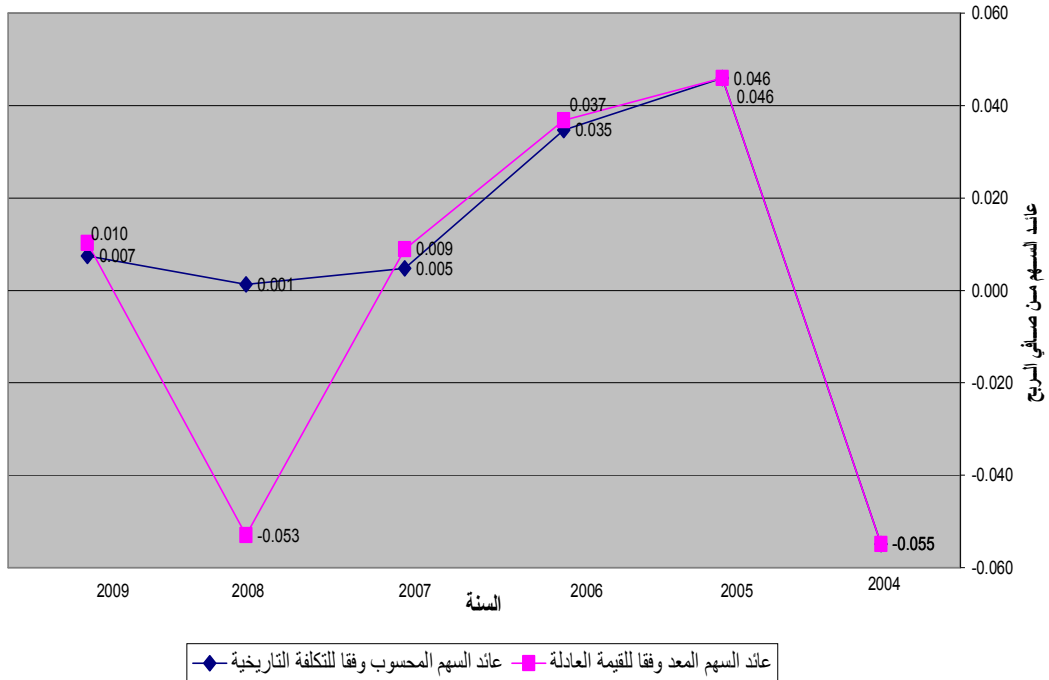
شركة البنك الإسلامي العربي							
سنوات التطبيق						البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية	
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البند	عنوان البند
818281	3616935	2332185	2784668	2557935	476722	صافي الربح	قائمة الدخل
-793780	2045	-127396	34354	1206832	93770	أرباح الأدوات المالية	
0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها	قائمة التغير في حقوق المساهمين
206014	-179335	0	-601073	929380	936285	التغير المتراكم في القيمة	
0	0	0	0	0	0	أرباح موزعة للمساهمين	قائمة التدفقات النقدية
8632813	47874170	46245211	34803135	45309455	37142518	رصيد النقد وما في حكمه	
معلومات :							
0.820	0.780	1.410	0.870	1.49	0.55	سعر إغلاق السهم	
0.045	-0.447	0.618	-0.414	1.727	0.604	عائد السهم السوقي	

"الملاحق الخاصة بعائد السهم
من صافي الربح"

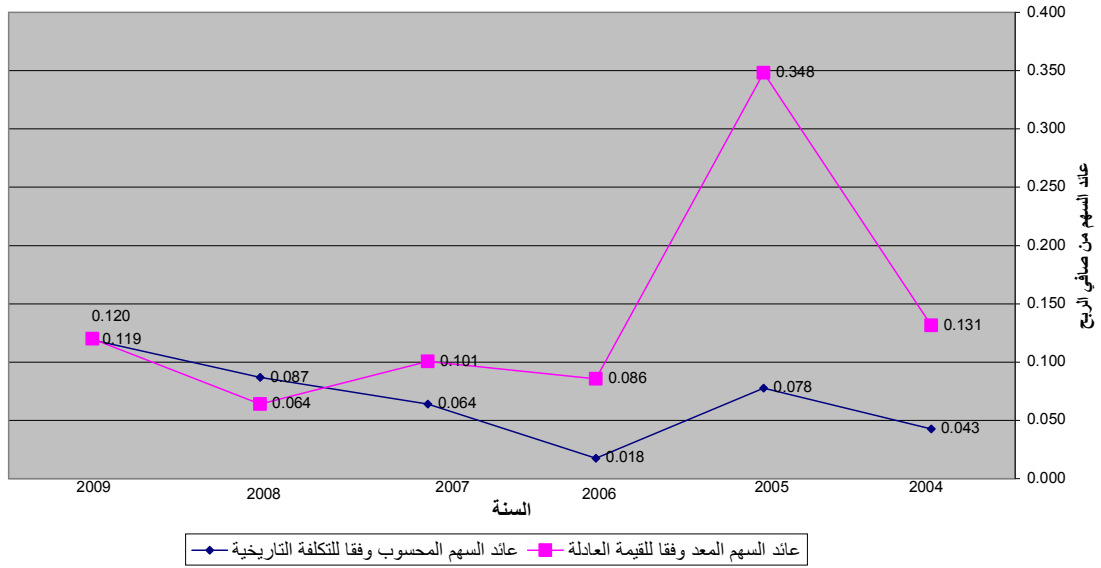
شركة مصانع الزيوت النباتية



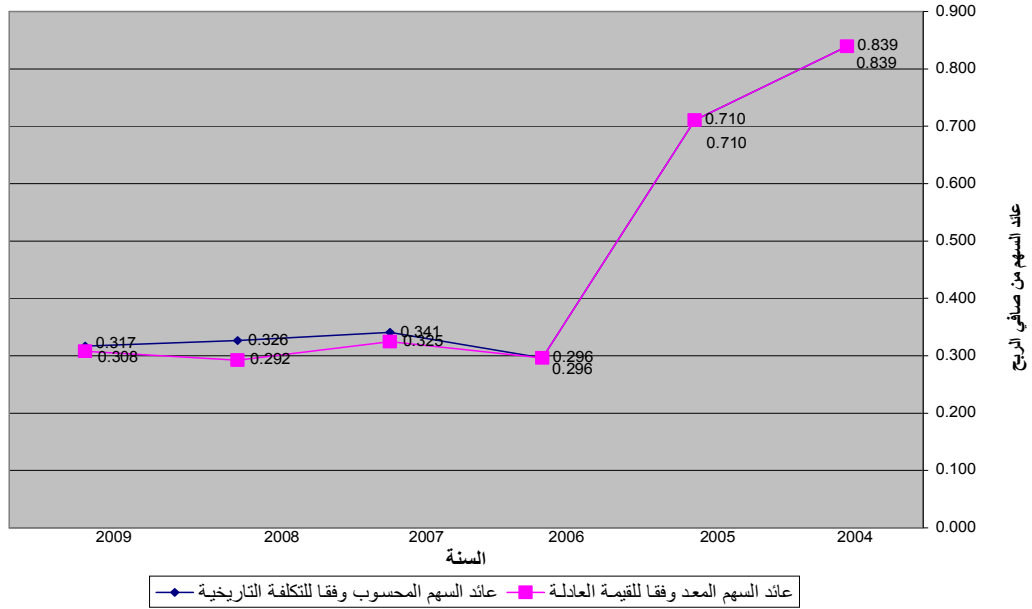
شركة فلسطين للاستثمار العقاري



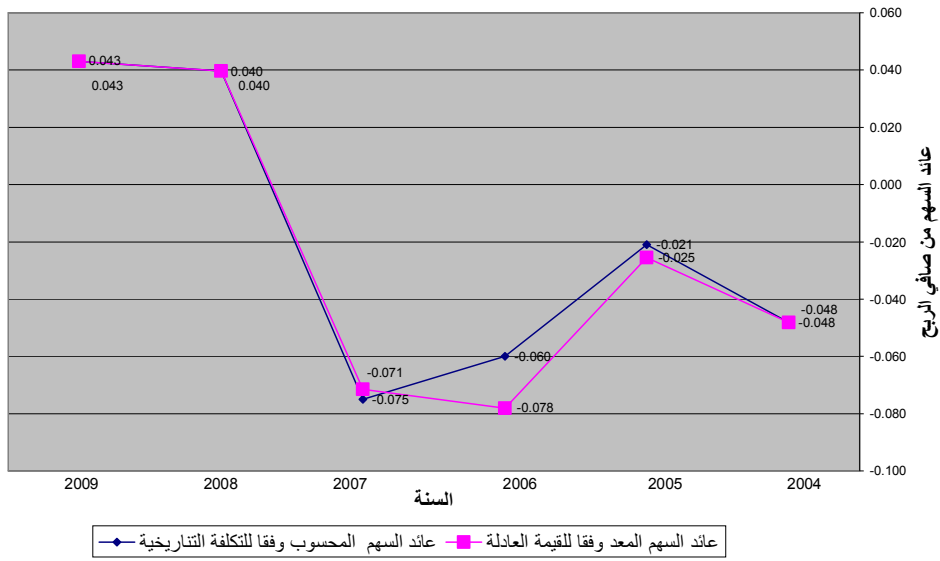
فلسطين للتنمية والاستثمار



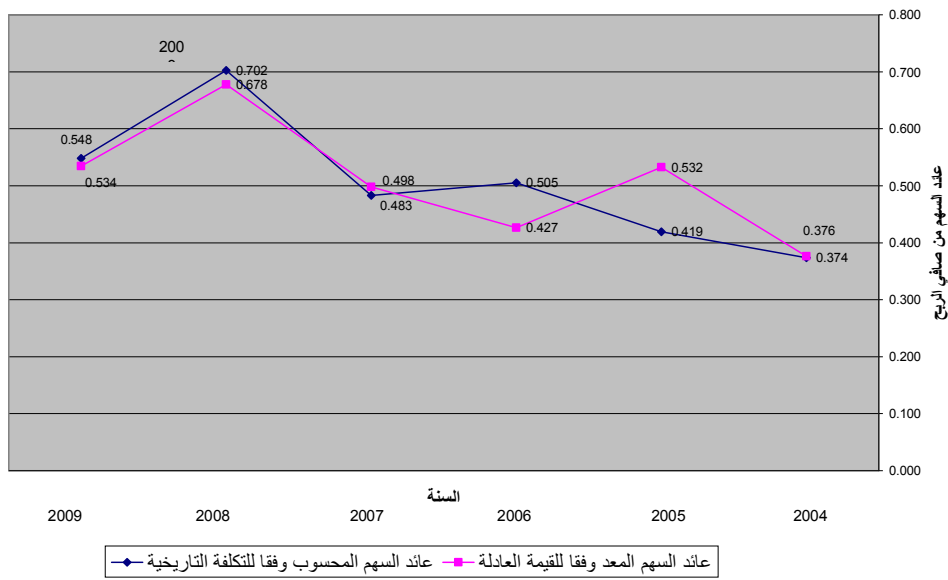
شركة القدس للمستحضرات الطبية



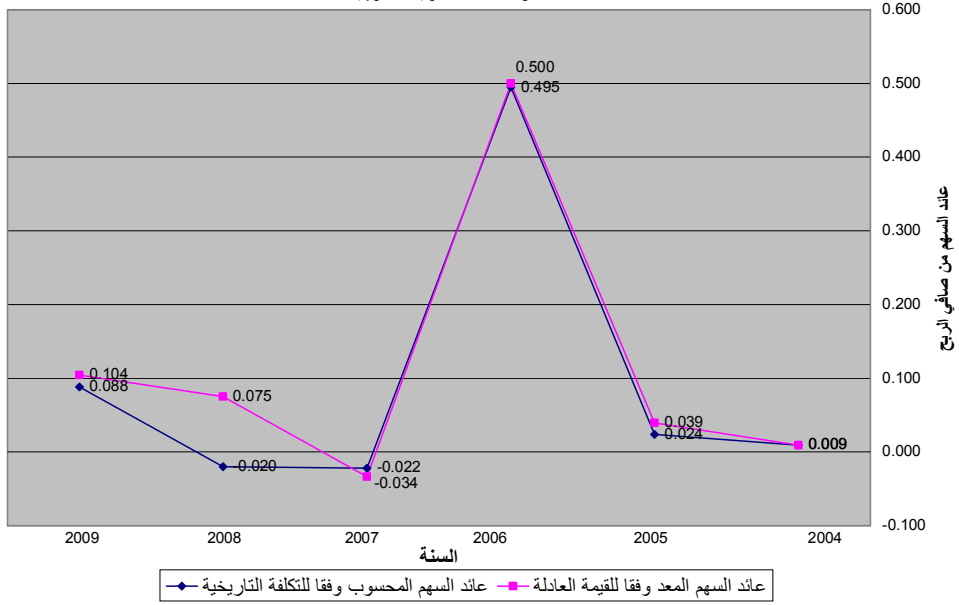
الشركة العربية لمراكز التسوق



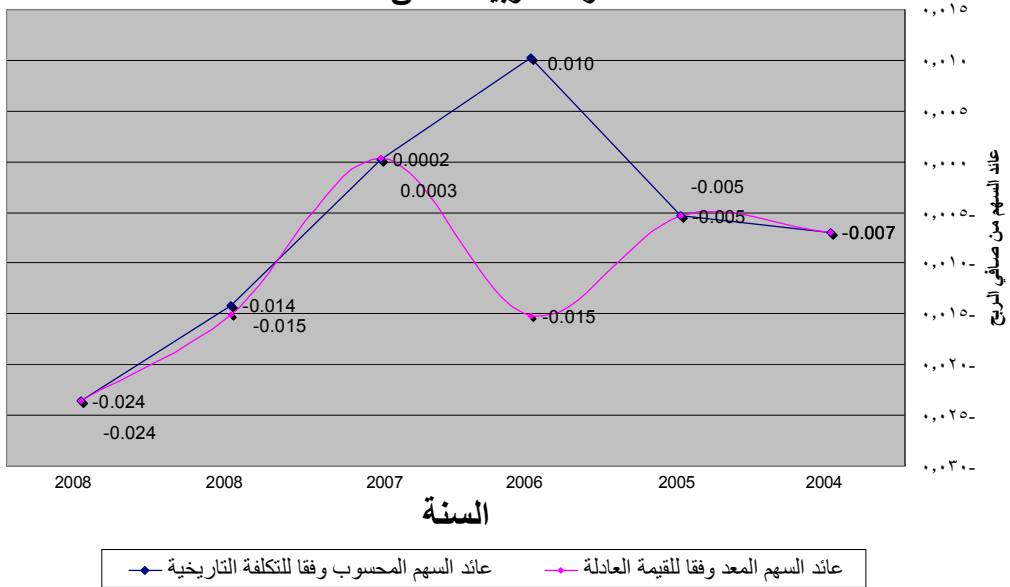
مجموعة الاتصالات الفلسطينية



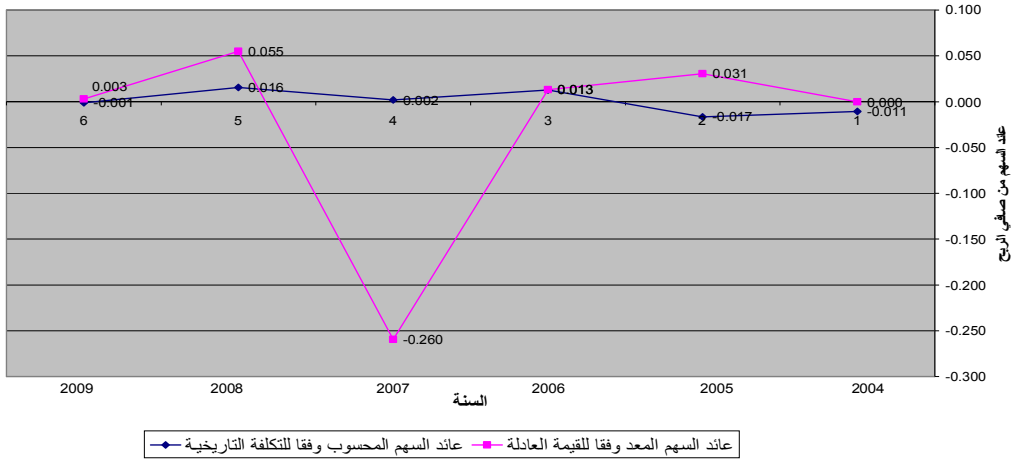
المؤسسة العقارية العربية



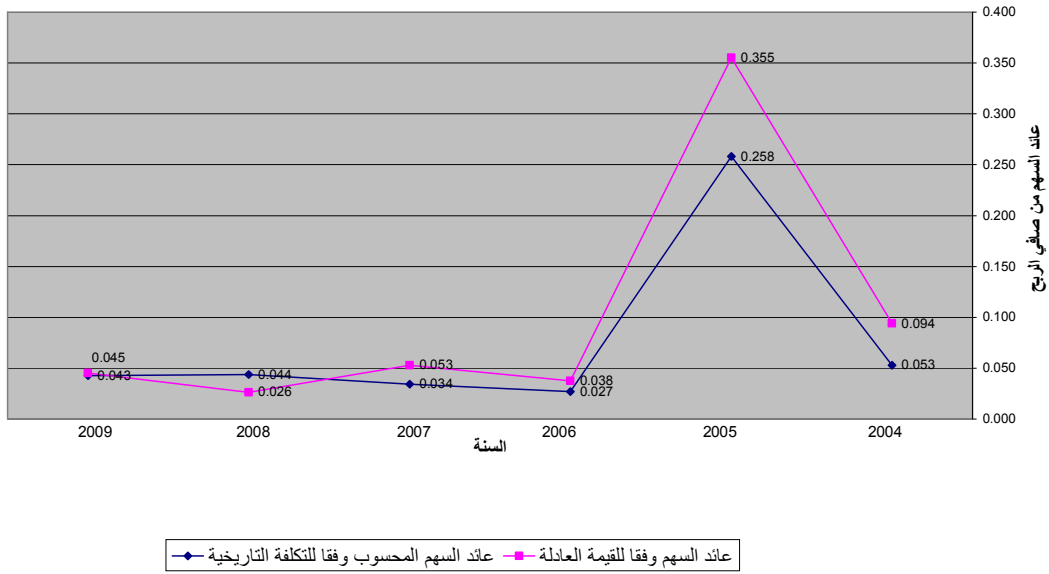
الشركة العربية للفنادق



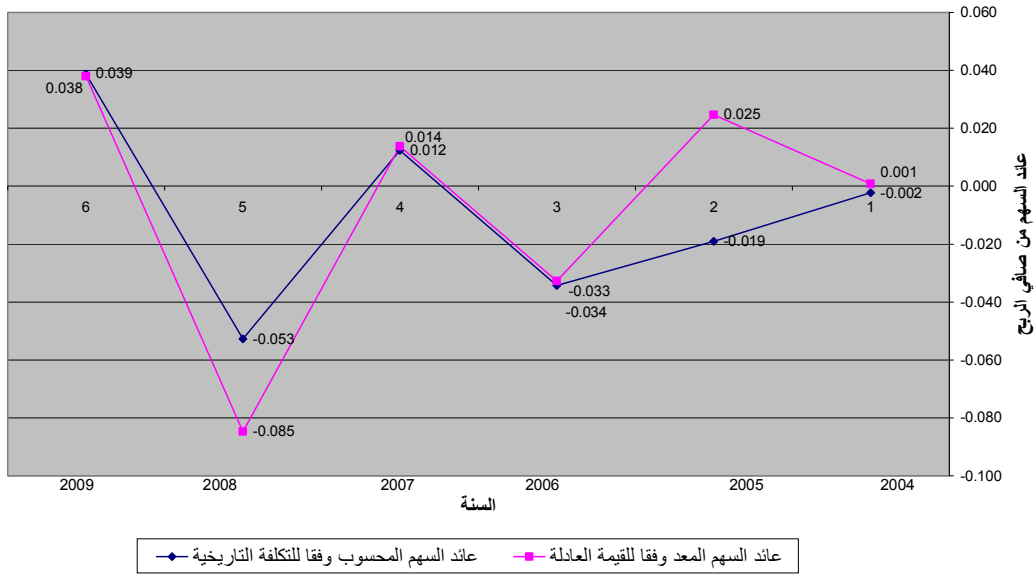
شركة المستثمرون العرب



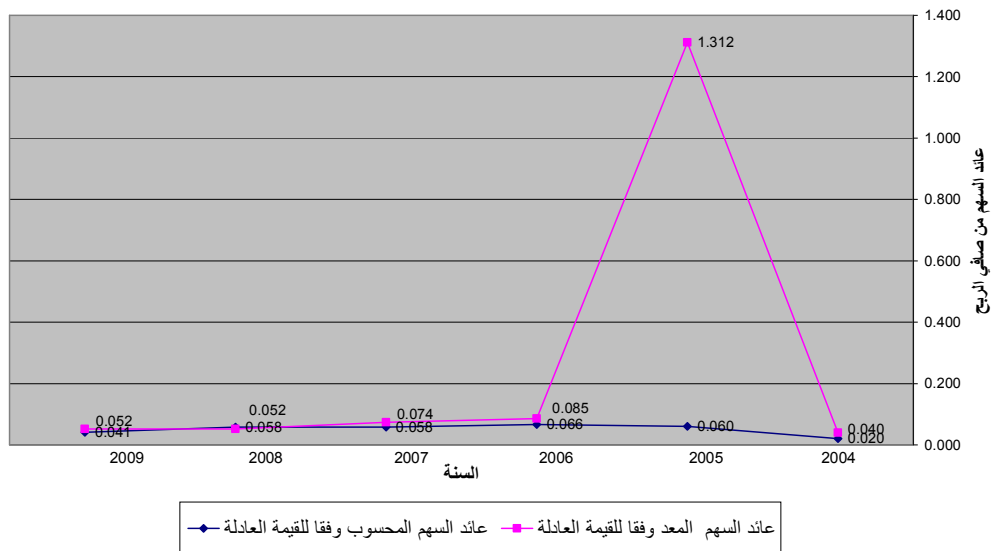
المجموعة الاهلية للتأمين



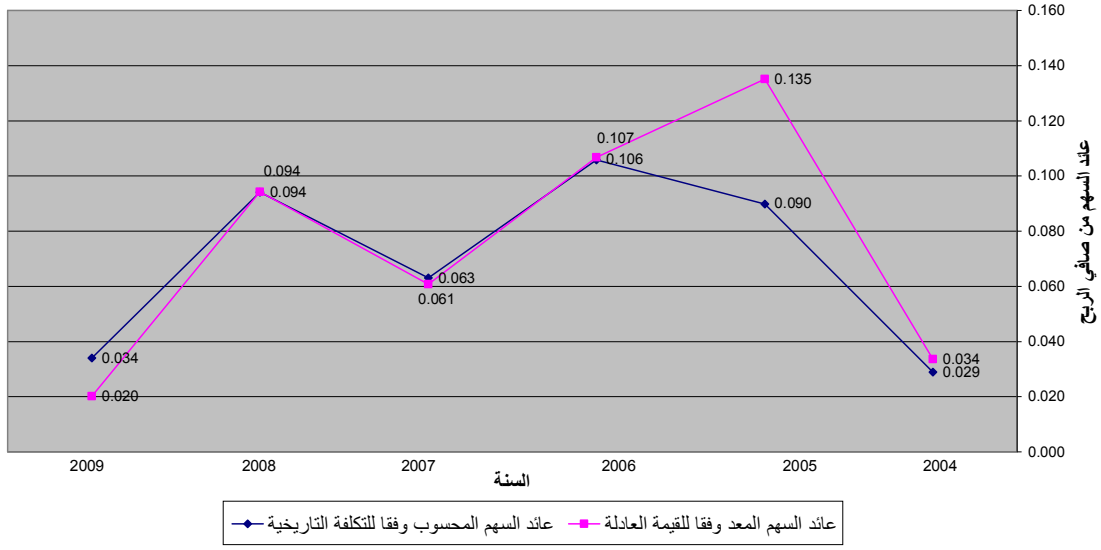
بنك القدس



بنك الاستثمار



البنك الإسلامي العربي

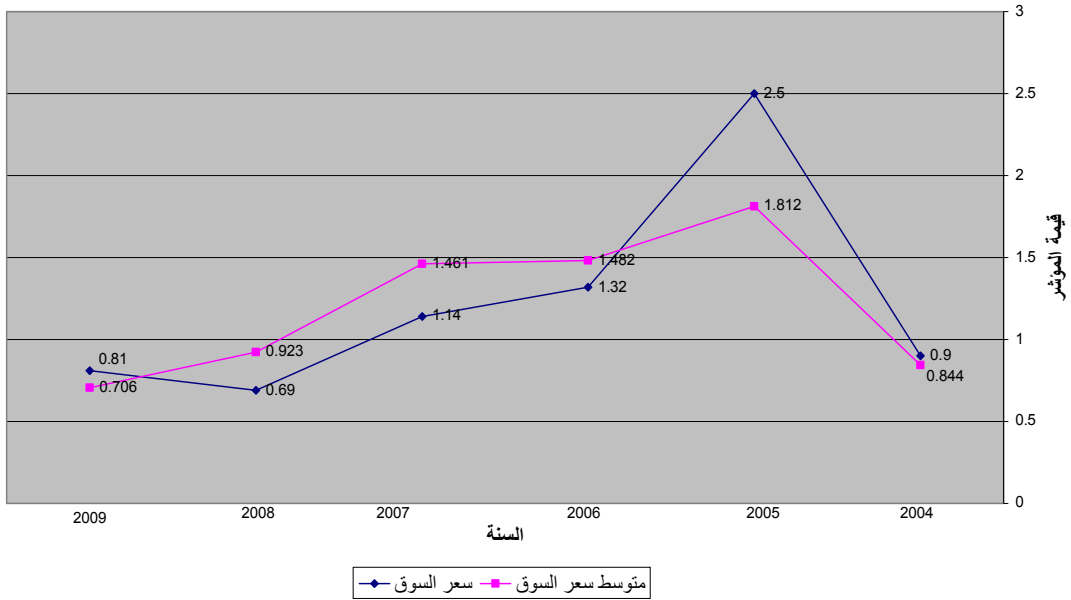


الملاحق الخاصة بأسعار السوق

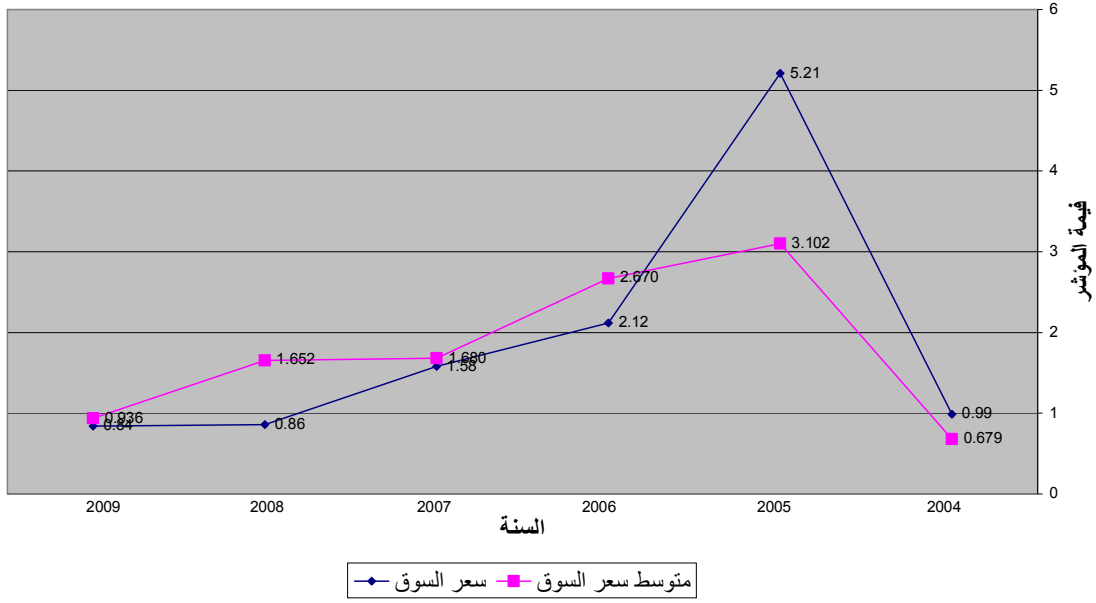
شركة مصانع الزيوت النباتية



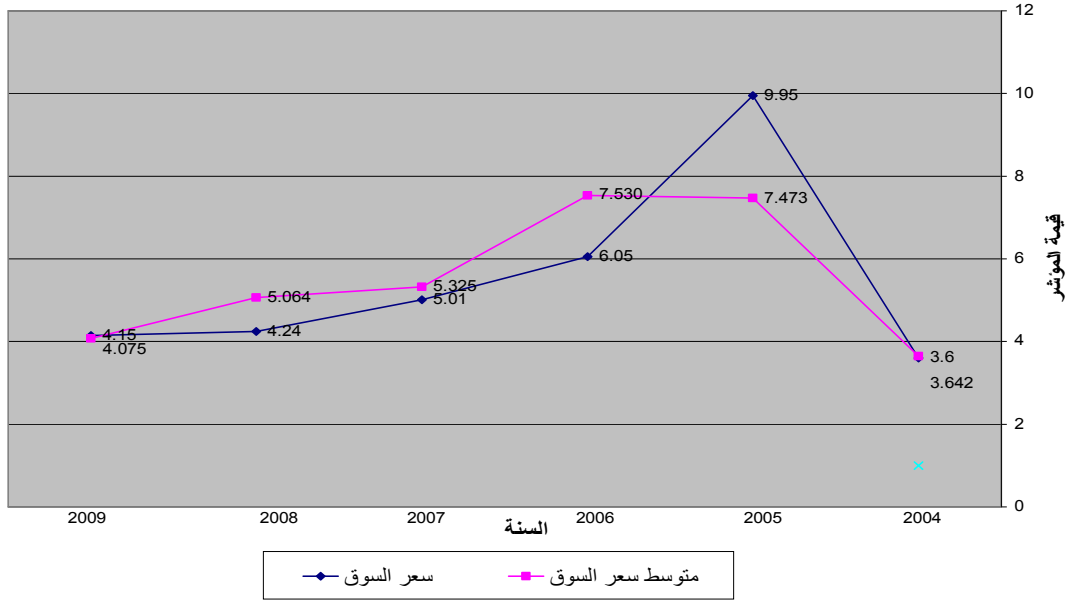
فلسطين للاستثمار العقاري



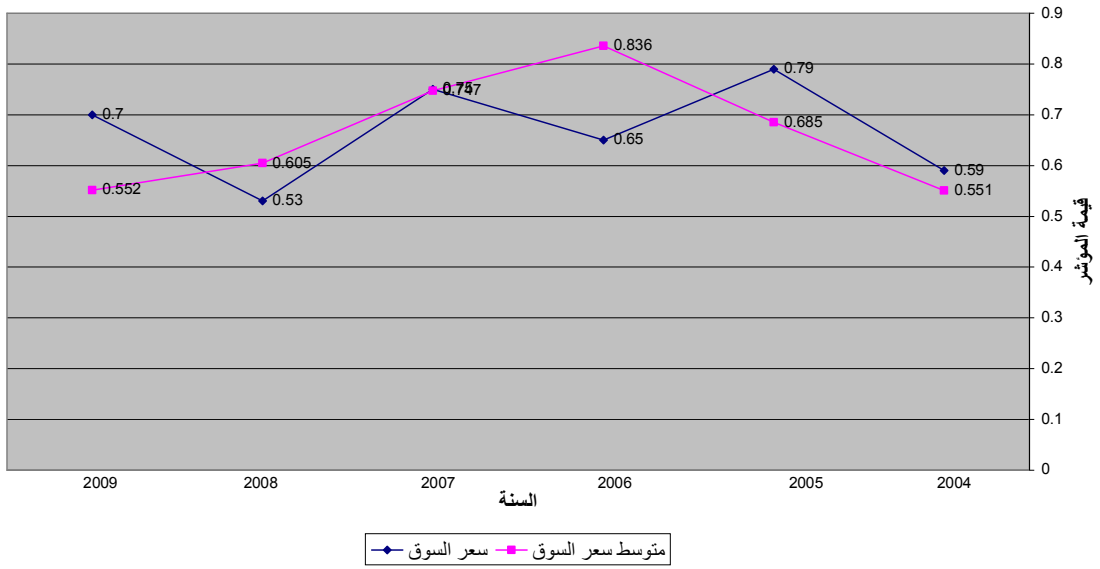
فلسطين للتنمية والاستثمار



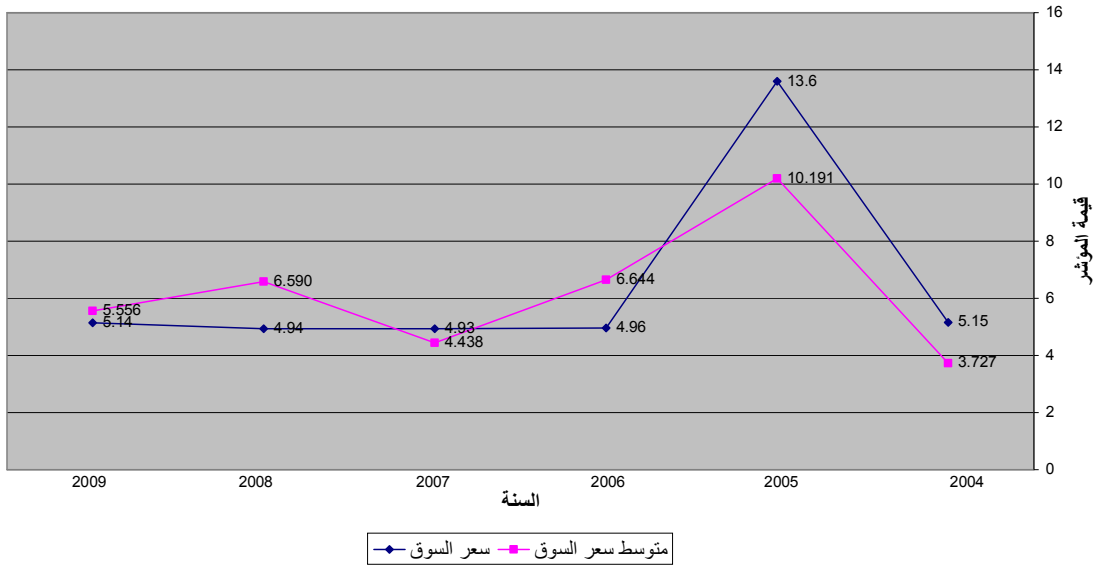
القدس للمستحضرات الطبية



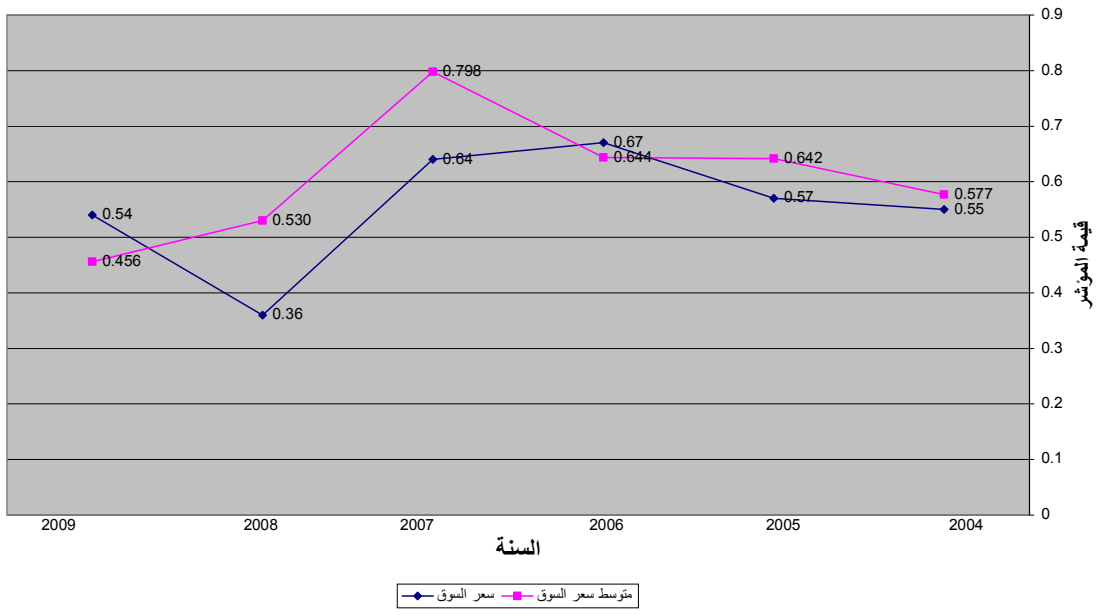
العربية لمراكز التسوق



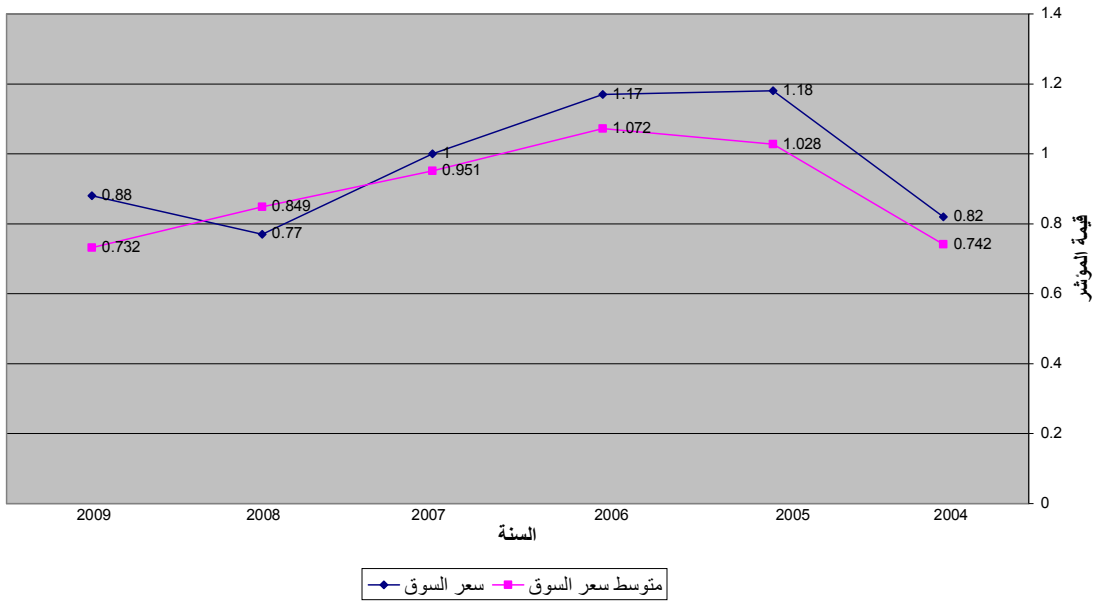
الاتصالات



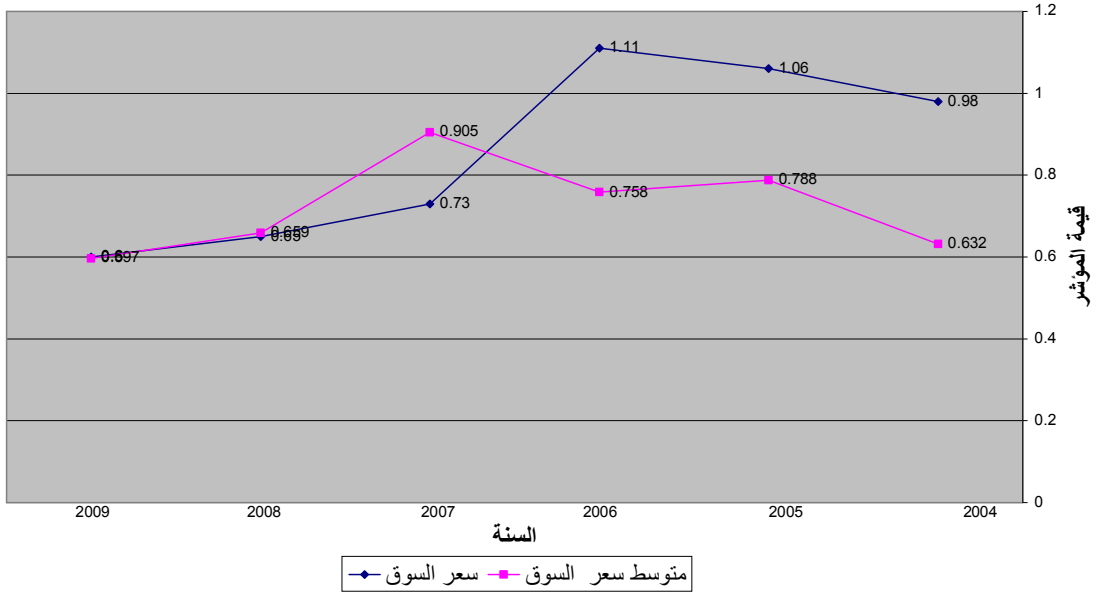
المؤسسة العقارية العربية



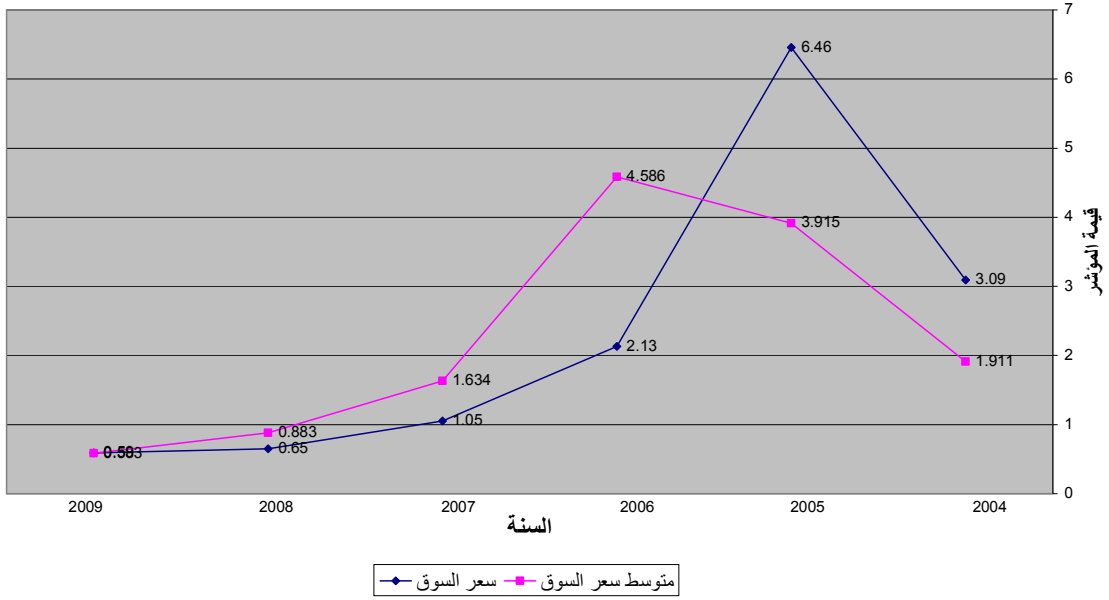
المؤسسة العربية للفنادق



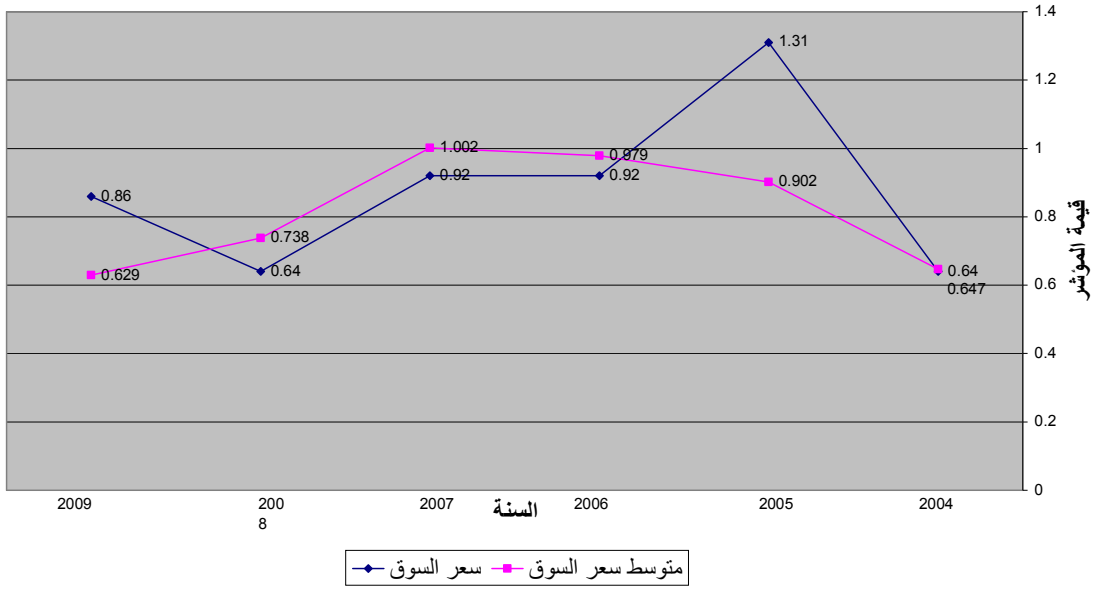
شركة المستثمرون العرب



المجموعة الأهلية للتأمين



بنك القدس



بنك الاستثمار

